



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المُتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يُمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات للأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في البلدان العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

شهد **الاقتصاد العالمي** في عام 2020 انكماشاً اقتصادياً غير مسبق في التاريخ الحديث في ظل الأزمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها العالم نتيجة انتشار وباء كوفيد-19 الذي نتج عنه تراجع الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 3.5 في المائة، فيما وصلت خسائر التوظيف في جميع أنحاء العالم إلى حوالي 255 مليون وظيفة بدوام كامل بما يمثل انخفاضاً بنسبة 8.8 في المائة في ساعات العمل العالمية مقارنة بالمستويات المسجلة بنهاية عام 2019. مع توفر اللقاحات المضادة للفيروس بنهاية عام 2020، انتعشت الآمال بالتعافي التدريجي للاقتصاد العالمي خلال عامي 2021 و2022، وتسجيله لمعدل نمو يقدر بنحو 4.5 و3.8 في المائة على التوالي.

تشير التقديرات في **أسواق النفط الدولية** إلى أنه من المتوقع ارتفاع الطلب على النفط بنحو 5.8 مليون برميل في اليوم خلال عام 2021 بما يدعم التعافي المرتقب للأنشطة الاقتصادية وهو ما سيعمل إلى جانب استمرار العمل باتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج النفطي على زيادة أسعاره في الأسواق الدولية.

انعكس انتشار الوباء على مستويات الطلب المحلي والخارجي، ما أدى إلى انكماش **الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة** بنسبة 4.4 في المائة خلال عام 2020، وكان الأثر أعمق على الدول المصدرة للنفط التي انكمشت اقتصاداتها بنسبة 5.3 في المائة، في حين تراجع الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية المستوردة للنفط بنسبة 2.2 في المائة. إزاء هذه التطورات تبنت الحكومات العربية سياسات اقتصادية معاكسة للدورة الاقتصادية في إطار حزم للتخفيف النقدي والمالي بلغت قيمتها 281 مليار دولار للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الجائحة. في ظل توقعات تعافي النشاط الاقتصادي العالمي، والتحسن المرتقب لأسعار السلع الأساسية، وتواصل الآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية التي يجري تنفيذها في عدد من الدول العربية من المتوقع تعافي الأنشطة الاقتصادية وتسجيل الدول العربية كمجموعة لمعدل نمو يقدر بنحو 2.8 و3.6 في المائة خلال عامي 2021 و2022.

شهد عام 2020 تأثر **المستوى العام للأسعار** بالإجراءات الاحترازية التي قامت باتخاذها معظم الدول العربية كنتيجة لانتشار وباء كوفيد-19، الأمر الذي أثر على مستويات العرض والطلب من السلع والخدمات في اتجاهات ذات أثر متباين على معدلات التضخم، فمن ناحية نتج عن انتشار الفيروس عدم انتظام سلاسل الإمداد لبعض السلع والخدمات مما تسبب في ارتفاع أسعارها، فيما أدى تراجع مستويات الدخل وفقدان الوظائف إلى انكماش الطلب الكلي وهو ما عمل على امتصاص جانب من الضغوط التضخمية. من جهة أخرى، تأثرت معدلات التضخم في عام 2020 باتجاه بعض الدول العربية إلى زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات لتعزيز قدرتها على الحصول على موارد مالية لدعم التعافي الاقتصادي، وبترجع قيمة عدد من العملات العربية بما أدى إلى ارتفاع التضخم المستورد. خفف من حدة الزيادة في المستوى العام للأسعار الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها معظم الدول العربية في مواجهة تلك الجائحة لضمان توفير السلع والخدمات. كمحصلة للتطورات السابقة ارتفع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة ليصل إلى 14.4 بالمائة مقارنة مع نحو 4.9 في المائة خلال عام 2019. من المتوقع تراجع معدل التضخم إلى حوالي 10.6 في المائة في عام 2021، كما يتوقع مواصلة الانخفاض إلى 5.9 في المائة في عام 2022. يأتي ذلك تماثياً مع قيام معظم الدول العربية بالتخفيف من الإجراءات الاحترازية للجائحة مع توفر اللقاحات على نطاق واسع وتحسن مستويات المعروض من السلع والخدمات.

لعبت **السياسة النقدية** دوراً كبيراً في التخفيف من التداعيات الاقتصادية الناتجة عن وباء كوفيد-19 في الدول العربية من خلال تبني العديد من تدابير السياسة النقدية التوسعية التي عززت من مستويات ثقة المستثمرين ودعت أوضاع السيولة المحلية ووفرت الائتمان اللازم للتخفيف من حدة الركود الاقتصادي الذي شهدته تلك الأسواق. كما استفادت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من المرونة التي أتاحتها استخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية ولاسيما فيما يتعلق بتحرير هامش الدعاية التحوطية لرأس المال، وهامش التقلبات الدورية في زيادة مستويات قدرة القطاع المصرفي على منح الائتمان في عام 2020.

على صعيد **الوضع المالي**، كان لاستخدام السياسات المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية أثر بالغ الأهمية في التخفيف من حدة التداعيات الناتجة عن الوباء على العديد من الأفراد والشركات وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والفقراء ومحدودي الدخل، والعاملين في القطاع غير الرسمي، والقطاعات الاقتصادية المتأثرة بشكل أكبر من الوباء مثل قطاعات السياحة والطيران والفنادق وتجارة الجملة والتجزئة. كما لعبت دوراً مهماً في الإبقاء على الوظائف في بعض الدول العربية لاسيما تلك التي يتوفر لديها حافز مالي ملائم. بيد أن تدخلات السياسة المالية التوسعية التي تم تبنيها قد نتج عنها ارتفاع كبير في مستويات عجز الموازنة المجمعة للدول العربية ليصل إلى 11.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3.4 في المائة للمستوى المسجل في عام 2019، وهو ما انعكس على مسارات الاستدامة المالية في عدد من هذه الدول. من المتوقع تراجع مستويات العجز إلى 8.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العام الجاري في ظل التوقعات بتحسين مستويات الإيرادات الكلية بشقيها النفطي والضربي في ظل الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط، وتعافي الأنشطة الاقتصادية في هذه الدول، وتواصل إصلاحات زيادة وتوزيع الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام وتركيزه على دعم التعافي الاقتصادي وتعزيز الانفاق الصحي.

على صعيد **القطاع الخارجي**، من المتوقع أن يشهد أداء ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2021 بعض التعافي من آثار وباء كوفيد-19، ذلك مع ترقب تخفيف القيود والإجراءات المصاحبة للجائحة وخاصة في ظل الانتشار الواسع للقاحات على المستوى العالمي. الأمر الذي يُنبئ بتحسين مستويات الطلب العالمي مع عودة حركة التجارة الدولية إلى مستوياتها المعهودة. هذا إضافة إلى أثر الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للطاقة والمواد الأساسية. كما يتوقع أن يستفيد الميزان التجاري للدول العربية من تحسن أداء الصادرات السلعية، إضافة إلى الأثر الإيجابي للإجراءات التي اتخذتها بعض الدول العربية لترشيد الواردات السلعية وخاصة الاستهلاكية منها. كما يتوقع استفادة الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة من الارتفاع النسبي لمحتصلات السياحة بنهاية أفق التوقع، على ضوء التخفيف المتوقع للقيود على إجراءات السفر عالمياً.

كمحصلة للتطورات السابقة، يتوقع خلال عام 2021 تحول العجز المسجل في الميزان الجاري على مستوى الدول العربية كمجموعة خلال عام 2020 بقيمة 63.1 مليار دولار إلى فائض بقيمة تبلغ حوالي 4.8 مليار دولار، بما يمثل نحو 0.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. أما في عام 2022، فمن المتوقع تحسن الفائض في ميزان المعاملات الجارية ليبلغ حوالي 41.6 مليار دولار، بما يعادل نحو 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة.

تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية 4

اتجاهات النمو العالمي.....4

أسعار الفائدة والصرف.....8

التجارة الدولية.....9

المخاطر الاقتصادية.....9

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية13

النمو الاقتصادي.....13

اتجاهات تطور الأسعار المحلية.....31

التطورات النقدية والمصرفية.....38

التطورات المالية.....53

القطاع الخارجي.....66

أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية

عاش العالم وضعاً استثنائياً في ظل انتشار وباء كوفيد-19 في عام 2020 وما استتبعه من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق على عدة أصعدة في ظل تأثر سلاسل الإمداد العالمية، وحركة التجارة الدولية، وأنشطة الاستهلاك والاستثمار والتصنيع، وارتفاع مستويات عدم اليقين، وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين. كما فرض الفيروس قيوداً على أنشطة العديد من القطاعات الاقتصادية في ظل اتجاه عدد من الدول لفرض حظر كلي أو جزئي على انتقالات الأفراد بما أثر على قطاعات السياحة والطيران والتجارة والصناعة التحويلية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى. نتج عن انتشار وباء كوفيد-19 انكماش غير مسبوق للاقتصاد العالمي في التاريخ الحديث، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.5 في المائة وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، فيما وصلت خسائر الوظائف في جميع أنحاء العالم حوالي 255 مليون وظيفة بدوام كامل بما يمثل انخفاضاً بنسبة 8.8 في المائة في ساعات العمل العالمية مقارنة بالمستويات المسجلة بنهاية عام 2019 استناداً إلى تقديرات منظمة العمل الدولية. إزاء هذه التطورات، قامت دول العالم بتبني حزم للتحفيز النقدي والمالي قدرت قيمتها بما يتراوح بين 13 إلى 14 تريليون دولار، بما ساهم في ارتفاع ملموس لمستويات المديونية العالمية التي بلغت نحو 355 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي. مع توفر اللقاحات المضادة للفيروس بنهاية عام 2020، انتعشت الآمال بالتعافي التدريجي للاقتصاد العالمي خلال عامي 2021 و2022، وتسجيله لمعدل نمو يقدر بنحو 4.5 و3.8 في المائة على التوالي وفق تقديرات المؤسسات الدولية. رغم ذلك، يشوب هذا التعافي قدر كبير من عدم اليقين وتحيط به عدد من المخاطر لا سيما في ضوء المخاوف من احتمالات عدم القدرة على السيطرة على الوباء، أو نشوب أزمات مديونية عالمية تتأثر بها بشكل أكبر الدول النامية المصدرة للسلع الأساسية في ضوء تدهور شروط التبادل التجاري لديها خلال السنوات السابقة، وكذلك احتمالية أن يشهد الاقتصاد العالمي عقداً آخر من النمو المخيب للآمال في ضوء عمق الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن وباء كوفيد-19. تستلزم هذه المخاطر العديد من التدخلات الاستباقية على صعيد السياسات بهدف تعزيز مسارات التعافي الاقتصادي العالمي، والتحرك نحو النمو الاقتصادي القوي والمتوازن والمستدام، والحيلولة دون استمرار تراجع مكاسب التنمية البشرية نتيجة انتشار الوباء، وتنسيق عالمي لتقديم الدعم الكافي للدول الفقيرة للحصول على اللقاحات وإعادة جدولة الديون.

اتجاهات النمو العالمي

تكيف الاقتصاد العالمي مع التغيرات القطاعية والهيكلية التي فرضتها الجائحة. في المقابل، من المتوقع تسجيل النشاط الاقتصادي العالمي نمواً بنسبة 4.2 في المائة في عام 2022. في هذا الإطار، من المتوقع تحقيق الاقتصادات المتقدمة لمعدل نمو يبلغ نحو 4.3 في المائة في عام 2021 مقابل انكماش قارب 4.9 في المائة في عام 2020، فيما يتوقع تراجع زخم النمو إلى 3.1 في المائة في عام 2022. في المقابل، من المتوقع نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة 6.3 في المائة العام الجاري مقابل انكماش نسبته 2.4 في المائة في عام 2020، وتباطؤ نموها الاقتصادي العام المقبل ليسجل 5.0 في المائة.

ستتباين قوة التعافي بحسب مستوى توفر اللقاحات، والسياسات المتبناة لدعم التعافي، وطبيعة الهياكل الاقتصادية لكل دولة قبل مرحلة التأثر بالجائحة. كما سيعتمد النمو الاقتصادي العالمي المُحقق على مدى قدرة

توقع **صندوق النقد الدولي**⁽¹⁾ في إصدار يناير لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.5 في المائة في عام 2021 مقابل انكماش سجله بنسبة 3.5 في المائة في عام 2020 نتيجة التداعيات غير المسبوقة لوباء كوفيد-19. يمثل هذا التوقع تعديل لتوقعات النمو السابقة لعام 2021 الصادرة في شهر أكتوبر من عام 2020 بنسبة 0.3 في المائة، بما يعكس تحسن آفاق النمو الاقتصادي في نهاية عام 2020 مع تواصل عمليات التفقيح، واستمرار السياسات الداعمة للنشاط الاقتصادي لاسيما في عدد من الاقتصادات الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية: حزمة التحفيز الجديدة بقيمة 1.9 تريليون دولار المُعلنة في بداية عام 2021، والاتحاد الأوروبي: حزمة التعافي المعروفة بالجبل الجديد من الاتحاد الأوروبي بقيمة 1.8 تريليون يورو)، إلى جانب ظهور دلائل على

¹ IMF, (2021). "World Economic Outlook: Policy Support and Vaccines Expected to Lift Activity", Jan.

للاستثمارات الخضراء إلى جانب سياسات للتصدي لأوجه عدم المساواة.

في السياق ذاته، توقع **البنك الدولي**⁽³⁾ نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4.0 في المائة في عام 2021، ولكن مع افتراض انتشار التوزيع الأولي للقاحات خلال العام الجاري محذراً من احتمالات ضعف التعافي الاقتصادي العالمي ما لم تقم الحكومات بتبني تدابير لكبح جماح الوباء وتطبيق إصلاحات لدعم الاستثمار.

من المتوقع تعافي اقتصادات الدول المتقدمة لتنمو بنسبة 3.3 في المائة في العام الجاري مقابل انكماش بلغت نسبته 5.4 في المائة العام السابق، مدعومةً بالنمو المرتقب للاقتصاديين الأمريكي والأوروبي بنسبة 3.5 في المائة و3.6 في المائة العام الجاري على التوالي، بينما يُتوقع استمرار تحسن وتيرة نمو دول المجموعة إلى 3.5 في المائة في عام 2022.

في المقابل، تشير توقعات البنك الدولي إلى نمو البلدان النامية واقتصادات السوق الصاعدة بنسبة 5 في المائة العام الجاري مقابل انكماش بلغت وتيرته 2.6 في المائة العام الماضي. سيكون النمو المسجل العام المقبل مدفوعاً بالارتفاع المتوقع للنمو في عدد من الاقتصادات الصاعدة ومن بينها الصين التي من المتوقع أن ينمو اقتصادها بنسبة 7.4 في المائة العام الجاري، فيما يتوقع تراجع معدل نمو دول المجموعة إلى 5.2 في المائة العام المقبل.

فيما يتعلق بالمخاطر القائمة، فيتمثل أهمها في تفاقم مشكلة المديونية لاسيما في الدول النامية في ظل محدودية قدرة بعضها على الوفاء بمديونياتها في ظل الضعف النسبي للنشاط الاقتصادي مقارنة بالمستويات المسجلة قبل الأزمة. علاوة على المخاطر المرتبطة بالضعف المحتمل للنمو الاقتصادي وإمكانية أن يشهد العالم عقداً جديداً من النمو الاقتصادي المخيب للآمال. يستلزم ذلك تركيز السياسات على تحسين الإنفاق على التعليم والصحة، ودعم التحول الرقمي، والحفاظ على البيئة، والصمود في وجه تغير المناخ، وإنفاذ أطر أكثر فاعلية للشفافية والحوكمة، والعمل على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

من جانبها، توقعت **الأمم المتحدة**⁽⁴⁾ في تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية" الصادر في شهر يناير الماضي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4.7 في المائة في عام 2021،

اقتصادات دول العالم على التحرك نحو الوصول إلى مستويات الناتج الممكنة، وتحقيق نمو احتوائي لكافة شرائح المجتمع وخفض أوجه عدم المساواة، والاستثمار في الأنشطة الاقتصادية صديقة البيئة، علاوة على تفعيل "آلية كوفاكس"² لضمان وصول اللقاحات إلى كافة دول العالم. في هذا الإطار، يستند السيناريو الأساسي لتقديرات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي على افتراض توفر اللقاحات في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة خلال فصل الصيف من عام 2021، وتوفره لباقي دول العالم خلال النصف الثاني من عام 2022 مع تحسن تدريجي في فاعلية هذه اللقاحات خلال أفق التوقع، مع إمكانية حدوث موجات أخرى من الإغلاق قبل توفر اللقاحات على نطاق واسع.

على مستوى السياسات، من المتوقع بقاء السياسات المالية التيسيرية ولكن مع توقع تراجع مستويات العجوزات المالية مع تحسن مستويات الإيرادات -خاصة في الدول المصدرة للسلع الأساسية في ظل الارتفاع النسبي لأسعارها في الأسواق الدولية- بفعل التعافي المتوقع للنشاط الاقتصادي، والانسحاب التدريجي من حزم التحفيز. كما يتوقع استمرار السياسات النقدية التوسعية من خلال بقاء أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة حتى نهاية عام 2022 لتوفير السيولة اللازمة لدعم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

بناءً عليه، وفي ضوء التباين المتوقع في مستويات دعم السياسات للتعافي الاقتصادي، ومستويات المرونة الاقتصادية، وانتشار اللقاحات، من المتوقع عودة النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان لمستوياته السابقة المسجلة في عام 2019 في النصف الثاني من عام 2021، فيما ستمتد مسارات عودة التعافي في منطقة اليورو وبريطانيا وعدد من الدول الأخرى حتى نهاية عام 2022.

تتمثل أبرز الأولويات على صعيد السياسات في توفير التمويل اللازم لضمان حصول دول العالم على اللقاحات، واستمرار دعم السياسات لتقوية مسارات النمو في الأجل المتوسط من خلال الإنفاق الاستثماري في قطاع التعليم لتعويض خسارة رأس المال البشري الناتجة عن انتشار الوباء، ودعم التحولات الرقمية، وإعطاء دفعة

² هي واحدة من ثلاثة ركائز تعتمد عليها منظمة الصحة العالمية لضمان النفاذ العادل لدول العالم إلى اللقاحات بالاستفادة من التعاون والتنسيق ما بين الحكومات والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والعمل الخيري.

³ World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", Jan.

⁴ UN, (2021). " World Economic Situation and Prospects", Jan.

أهمية التضامن العالمي وتوفير الموارد اللازمة لدعم الاقتصادات الأكثر فقراً.

من حيث الأولويات على صعيد السياسات، شدد التقرير على أهمية التركيز على توجيه الانفاق الحكومي إلى تعزيز الاستثمارات حيث تم التركيز خلال الفترات الماضية على دعم دخول الأسر والشركات للتغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الأزمة تلك السيولة التي أدت في بعض الدول إلى ظهور فقاعات أسعار الأصول، بينما يتعين حالياً توجيه الموارد الحكومية نحو الاستثمارات التي من شأنها دعم القدرات الإنتاجية وضمان مسارات أكثر استدامة للنمو الاقتصادي.

في السياق ذاته، توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽⁵⁾ أن يكتسب الاقتصاد العالمي زخماً خلال أفق التوقع مع وصول الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول نهاية عام 2021. وبعد انخفاض حاد سجله خلال عام 2020، حيث من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 5.5 في المائة في عام 2021 ليتعافى الاقتصاد العالمي هذا العام وبشكل كامل من تداعيات الجائحة، فيما يتوقع نمو الاقتصاد العالمي بنحو 4 في المائة في عام 2022. سيساعد التقدم العلمي، والتطور على صعيد اكتشاف اللقاحات، وإجراءات التباعد الاجتماعي والعزل الأكثر فاعلية، والتعديلات في سلوك الأفراد والشركات على إبقاء الفيروس تحت السيطرة، بما سيسمح ذلك برفع القيود المفروضة على التنقل تدريجياً.

سوف تواصل سياسات دعم الوظائف والشركات، المعمول بها منذ بداية الوباء، دعمها للنمو الاقتصادي لاسيما عند البدء في رفع القيود، حيث ستؤدي تدابير الدعم المالي الاستثنائي المُقدم طوال عام 2020 والمستمر خلال العام الجاري ثمارها بشكل جيد. كما سيكون الانتعاش أقوى وأسرع مع إزالة القيود على المزيد من الأنشطة الاقتصادية، مما يحد من إجمالي خسائر الدخل الناتجة عن الوباء.

من المتوقع تفاوت وتيرة التعافي الاقتصادي العالمي عبر البلدان، مما قد يؤدي إلى تغييرات دائمة في الاقتصاد العالمي، حيث من المتوقع استعادة البلدان والمناطق التي لديها أنظمة اختبار وتتبع وعزل أكثر فاعلية، التي ستشهد مستويات أكبر من انتشار وتوزيع اللقاحات بشكل أكبر من هذا التعافي. في هذا الإطار، من المتوقع أن تنمو الصين،

وهو ما سيعوض بالكاد خسائر الجائحة المُسجلة العام الماضي التي نتج عنها انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 4.3 في المائة، أي أكثر من مرتين ونصف من الانكماش المسجل خلال الأزمة المالية العالمية.

ستبقى مسارات النمو المحتملة العام الجاري رهينة الاستثمار في تعزيز القدرات الخاصة بالتعامل مع الجائحة والاستثمار في تعزيز مستويات المُنعة الاقتصادية. في حين من المتوقع تراجع وتيرة النمو إلى 3.4 في المائة في العام المقبل. وهو ما يستوجب التركيز على تحسين بيئة الأعمال، وزيادة مرونة أسواق العمل والمنتجات، وتعزيز الشفافية والحوكمة.

أشار التقرير إلى انكماش الاقتصادات المتقدمة بنسبة 5.6 في المائة خلال العام الماضي نتيجة موجات الإغلاق المتكررة التي فرضتها لاحتواء المرض، فيما يتوقع نمو هذه المجموعة بنحو 4 في المائة في عام 2021 مع استمرار الدعم المُقدم على صعيد السياسات، ونموها بنسبة 2.5 في المائة في عام 2022. في المقابل، سجلت البلدان النامية انكماشاً أقل العام الماضي بنسبة 2.5 في المائة، فيما يتوقع نمو اقتصاداتها بنسبة 5.7 في المائة عام 2021، بينما من المتوقع تسجيل دول المجموعة لنمو بنسبة 4.6 في المائة العام المقبل.

حذرت الأمم المتحدة من أن الجائحة قد أوقعت نحو 130 مليون نسمة تحت براثن الفقر أغلبهم من الإناث والشباب والمجتمعات الهشة. فعلى سبيل المثال تشكل الإناث نحو 50 في المائة من العمالة في القطاعات عالية المخاطر كثيفة استخدام العمالة والخدمات التي تضررت بشكل أكبر من ظروف الإغلاق الناتج عن الجائحة.

توقع التقرير تباين مسارات النمو الاقتصادي في ظل اختلاف مستويات قدرة حكومات دول العالم على الاستمرار في تدابير الدعم الاقتصادي التي بلغت قيمتها 12.7 تريليون دولار العام الماضي وساعدت على تجنب كساد عالمي. بيد ذلك بينت الأمم المتحدة التفاوت الكبير في مستويات الدعم الحكومي ما بين الاقتصادات المتقدمة والنامية حيث شكل متوسط نصيب الفرد من دعم السياسات المقدم في الاقتصادات المتقدمة مستويات أعلى 580 مرة مقارنة بمثيله في الدول النامية، في حين أن متوسط نصيب الفرد من الناتج في الاقتصادات المتقدمة يفوق مثيله في الدول النامية بنحو 30 مرة، وهو ما يبرز

⁵ OECD, (2020). "OECD Economic Outlook", Dec. and OECD, (2021). "OECD Economic Outlook", Mar.

الضغوطات السعرية، في ظل التراجع الكبير لمستويات الطلب تزامناً مع حالات الإغلاق الكلي والجزئي واسعة النطاق الممتدة عالمياً.

بناءً عليه، تم الاتفاق على مسار زمني ممتد لأجل 24 شهراً لخفض كميات الإنتاج النفطي يبدأ في شهر مايو 2020 ويستمر حتى شهر أبريل من عام 2022. تم في إطار هذا الاتفاق التوافق على خفض الإنتاج بواقع 10 مليون برميل يومياً في المرحلة الأولى (الفترة مايو-يونيو 2020)، يعقب ذلك خفض بواقع 8 مليون برميل يومياً في المرحلة الثانية (الفترة يوليو-ديسمبر 2020)، ثم خفض بواقع 6 مليون برميل يومياً في المرحلة الثالثة (الفترة يناير 2021 وحتى أبريل 2022).

خفف اتفاق خفض الإنتاج علاوة على التحسن النسبي للنشاط الاقتصادي في النصف الثاني من عام 2020 مقارنة بالنصف الأول نسبياً من حدة التراجع في الأسعار العالمية للنفط في عام 2020، حيث سجل متوسط سلة خامات أوبك مستوى 41.47 دولاراً للبرميل في عام 2020 مقابل 64.04 دولاراً للبرميل في عام 2019 أي بانخفاض بلغت نسبته 35.8 في المائة.

من المتوقع زيادة مستويات الطلب على النفط خلال العام الجاري بنحو 5.8 مليون برميل في اليوم، ليصل إلى 96.1 مليون برميل في اليوم وفق توقعات منظمة الأوبك بما يعكس التعافي المتوقع للنشاط الاقتصادي لاسيما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في المقابل، من المتوقع أن ينخفض مستوى إنتاج الدول من خارج منظمة الأوبك بنحو 2.6 مليون برميل يومياً ليسجل نحو 62.9 مليون برميل يومياً في عام 2021 مدفوعاً بالتراجع المتوقع للإنتاج في عدد من الدول المصدرة الرئيسية من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وكندا. بناءً على ما سبق، من المتوقع ارتفاع مستويات المعروض من خام أوبك بنحو 4.9 ملايين برميل يومياً في عام 2021 مقارنة بمستويات الإنتاج المسجل في العام الماضي ليصل إلى 27.3 مليون برميل في اليوم⁶.

فيما يتعلق بتوقعات الأسعار العالمية للنفط خلال أفق التوقع، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع

التي بدأت تتعافى في وقت سابق، بقوة لتمثل مكاسبها المتوقعة أكثر من ثلث النمو الاقتصادي العالمي في عام 2021. وستنتعش اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تنمو بنسبة 3.3 في المائة في عام 2021.

أوضحت المنظمة أن الأولويات على صعيد السياسات تتمثل في:

- عدم التسرع في سحب تدابير الدعم المالي مبكراً لتجنب الآثار غير المواتية لذلك على غرار ما حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية.
- ضرورة أن تعمل السياسات الصحية والاقتصادية جنباً إلى جنب.
- مضاعفة تدابير الصحة العامة للحد من احتمالات حدوث موجات متكررة من الفيروس وتجنب حالات الإغلاق التي تستتبع ذلك.
- الإبقاء على سياسات الدعم المالي المستمر للأسر والشركات للحفاظ على بقاء القطاعات والشركات والوظائف المرتبطة بها.
- استمرار عمل السياسات النقدية والمالية بقوة في نفس الاتجاه، على الأقل طالما استمر تهديد الأزمة الصحية للأنشطة الاقتصادية والتوظيف.
- تكثيف دعم الفئات الأكثر ضعفاً، خاصة الأطفال والشباب والمرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والفئات التي يتم لم حمايتها بشكل كامل من الأزمة.
- تعزيز مسارات التعاون الدولي التي تعثرت في السنوات الأخيرة، عندما كانت هناك حاجة إليه أكثر من أي وقت مضى.

أسواق السلع الأساسية

شهدت السوق العالمية للنفط عاماً استثنائياً في عام 2020 في ظل التداعيات الناجمة عن وباء كوفيد-19 الذي أدى إلى انخفاض في مستويات الطلب على النفط بلغت 9.7 مليون برميل يومياً ليصل إلى 90.3 مليون برميل في اليوم في المتوسط في ظل انتشار حالات الإغلاق والتباعد الاجتماعي والقيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

إزاء هذه التطورات انفتحت دول الأوبك بالتعاون مع الدول المصدرة الرئيسية للنفط من خارج المنظمة في إطار "اتفاق أوبك+" على تقليل المعروض النفطي، وتخفيف

⁶ OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", Mar.

عام 2020 بهدف الإبقاء على سياسة نقدية توسعية للتخفيف من التداعيات الحادة لوباء كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي ومعدلات التوظيف. كما نفذ برنامجاً ضخماً للتيسير الكمي بقيمة 120 مليار دولار شهرياً بما يشمل الأوراق المالية الحكومية والمُعززة برهونات عقارية بهدف الإبقاء على أسعار الفائدة المنخفضة وتوفير مستويات السيولة اللازمة لدعم التعافي الاقتصادي. من المتوقع استمرار تلك السياسة إلى حين تيقن المجلس من ترسخ أسس التعافي الاقتصادي وحتى يتم إحراز تقدم كبير نحو تحقيق أهداف البنك للوصول نحو مستويات التوظيف الكامل، حتى وإن تجاوز معدل التضخم في الأجل القصير المستويات المستهدفة البالغة 2 في المائة في ظل اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال العام الماضي إلى تغيير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية بما يسمح باستهداف نطاق متوسط التضخم عوضاً عن مستهدف محدد بذاته للتضخم في الأجل القصير، وهو ما يعني السماح لمعدلات التضخم بالتقلب حول المستوى المستهدف في الأجل القصير بغية حفز مستويات التشغيل.

من جهته، واصل البنك المركزي الأوروبي خلال عام 2020 اللجوء إلى تدابير السياسة النقدية التحفيزية لتخفيف حدة انكماش دول منطقة اليورو ليُبقى على سعر الفائدة الرسمية عند مستوى صفر في المائة، مع قيامه بتعزيز "برنامج شراء طوارئ الجائحة" بمقدار 500 مليار يورو ليصل إلى 1.85 تريليون يورو. كما تعهد بتأجيل موعد إنهاء إجراءات التيسير الكمي من منتصف عام 2021 إلى نهاية شهر مارس 2022 على الأقل.

في بريطانيا، أبقى بنك إنجلترا على سعر الفائدة الرسمية منخفضاً عند مستوى 10 نقاط أساس بنهاية عام 2020 كما قام برفع قيمة مشترياته في إطار برنامج التيسير الكمي بمقدار 150 مليار جنيه إسترليني ليصل إلى 895 مليار جنيه إسترليني، وأعلن عن كامل استعداداته لتبني المزيد من السياسات إن استدعت الضرورة ذلك.

كذلك حافظ بنك اليابان على السياسة النقدية التيسيرية خلال عام 2020 وعلى سعر فائدة سلبى على الين الياباني بحدود 0.1 في المائة، وواصل عمليات شراء السندات الحكومية بدون سقف أعلى بهدف الإبقاء على أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل لمدة عشر سنوات عند مستوى صفري.

في الصين، علق بنك الشعب الصيني خلال النصف الثاني من العام الماضي العمل بجانب من السياسة النقدية التيسيرية التي تم تبنيها في أعقاب انتشار وباء كوفيد-19 بداية العام الماضي في ظل التعافي الاقتصادي للأنشطة

الأسعار العالمية للنفط⁷ بنسبة 21.2 في المائة في عام 2021 بفعل تحسن النمو الاقتصادي العالمي، فيما يتوقع انخفاض بسيط لها بنسبة 2.4 في المائة في عام 2022 في ظل تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي العام المقبل. في المقابل، يتوقع البنك الدولي ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 8.1 في المائة و11.6 في المائة في عامي 2021، و2022 على التوالي.

يُشار إلى أن أسواق النفط تشهد منذ عام 2014 ارتفاعاً شديداً في مستوى التقلبات السعرية بما يؤثر على دقة التوقعات وتتباين على إثره بشكل كبير المسارات المستقبلية لتوقعات الأسعار ما بين جهة وأخرى. تعكس هذه التقلبات التغيرات في أساسيات السوق، والاعتبارات الفنية لإنتاج النفط الصخري، والتطورات في سعر الدولار، وتعاملات أسواق العقود الآجلة، علاوة على التأثيرات الأخيرة المرتبطة بانتشار وباء كوفيد-19.

فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية الأخرى، سجلت أسعار المعادن تحسناً خلال النصف الثاني من عام 2020 بفعل تعافي مستويات الطلب في الصين في ظل اتجاهات النمو الاقتصادي المسجلة خلال تلك الفترة، ذلك في أعقاب انخفاضات حادة للأسعار تم تسجيلها خلال النصف الأول الذي شهد انتشار الوباء. من المتوقع أن تواصل أسعار المعادن اتجاهها نحو الارتفاع بنسبة 6 في المائة خلال عام 2021 بفعل النمو المتوقع للنشاط الاقتصادي العالمي. من جانب آخر، سجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً بنسبة 4 في المائة العام الماضي نتيجة ضغوطات نقص المعروض وزيادة الطلب على بعض السلع الغذائية خلال فترات الإغلاق الكلي والجزئي. من المتوقع استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية خلال عام 2021 ولكن بمستويات أقل مقارنة بمثيلاتها المسجلة العام الماضي.

أسعار الفائدة والصرف

غلبت الاتجاهات التوسعية على موقف السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2020 في ظل انتشار وباء كوفيد-19 بهدف تقديم الدعم اللازم لمستويات السيولة ودعم الائتمان الموجه للقطاع الخاص. بناء عليه، تم خفض أسعار الفائدة لمستويات تاريخية، فيما سجلت مستويات صفرية أو سالبة في بعض الدول. كما تم تبني برامج التيسير الكمي على نطاق واسع، كما اتسع نطاق انتشارها ليشمل إضافة إلى الاقتصادات المتقدمة بعض الدول النامية والأسواق الصاعدة.

في هذه الأثناء، حافظ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سعر الفائدة على الدولار الأمريكي عند مستويات تراوحت ما بين 0 إلى 0.25 في المائة خلال

⁷ المتوسط البسيط لخم برنت المملكة المتحدة، وفتح دبي، وغرب تكساس وذلك بالمقارنة بمتوسط السعر المسجل في عام 2020 البالغ 41.3 في المائة.

التي ورغم تراجعها مقارنة بالمستويات المسجلة في عام 2019، إلا أنها تبقى عند مستويات تاريخية مرتفعة⁽¹⁰⁾.

من المتوقع أن تعمق صدمة وباء كوفيد-19 من التغيرات الهيكلية التي يشهدها النظام التجاري العالمي ومن أهمها المضي قدماً على صعيد المزيد من تطور سلاسل الإمداد الدولية، وتصاعد دور التحولات الرقمية في التجارة الدولية، واستمرار تنامي الأهمية النسبية لتجارة الخدمات، وهو ما يستوجب من العديد من البلدان خاصة النامية منها التركيز على تطوير سياسات التجارة الوطنية المُتبنية بهدف زيادة مستويات اندماجها في النظام التجاري العالمي وفق أطر مرنة وأكثر تنافسية بالاعتماد على تطوير مستويات البنية التحتية والتقنية ورأس المال البشري.

المخاطر الاقتصادية

من المتوقع استمرار بعض المخاطر المحيطة بآفاق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والناشئة يأتي على رأسها:

- تعذر احتواء وباء كوفيد-19

يمثل احتمال تعذر احتواء وباء كوفيد-19 أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي خلال أفق التوقع في ظل إمكانية تجدد ظهور موجات متحورة من الفيروس، أو صعوبة النفاذ العادل إلى اللقاحات، أو ثبوت عدم فعالية بعضها في احتواء المرض. كل هذه المخاطر من شأنها عودة مستويات عدم اليقين بشأن النشاط الاقتصادي وهو ما سيستمر في الضغط على الانفاق الاستثماري ويؤثر سلباً على مستويات التشغيل.

بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن فرضية عدم سلاسة توزيع اللقاحات قد تؤدي إلى تراجع تقديرات النمو الاقتصادي العالمي بنحو 0.75 نقطة مئوية مقارنة بمستوى النمو المتوقع في عام 2021 البالغ 5.5 في المائة. من جانبه، يتوقع البنك الدولي كذلك وفق فرضية سوء الأوضاع التي تنطوي على استمرار ارتفاع الإصابات والتأخر في توزيع اللقاحات، تحقيق الاقتصاد العالمي لمعدل نمو ضعيف هذا العام لا يتجاوز 1.6 في المائة في 2021.

الاقتصادية الذي سجله الاقتصاد الصيني خلال تلك الفترة؛ إضافة إلى رغبة البنك في تجنب الإفراط في منح الديون والحيلولة دون تكون فقاعات أسعار الأصول.

استناداً للتطورات الاقتصادية والمالية المشار إليها، شهدت قيمة الدولار تراجعاً مقابل اليورو والين الياباني بنسبة 3.29 و2.97 في المائة خلال عام 2020 مقابل مستوياتها المسجلة خلال عام 2019، فيما ارتفعت قيمة الدولار مقابل الجنيه الإسترليني بنسبة 3.4 في المائة خلال نفس الفترة.

التجارة الدولية

تأثرت حركة التجارة الدولية خلال عام 2020 بشكل كبير بالتطورات الناتجة عن وباء كوفيد-19، حيث تراجعت تدفقات التجارة الدولية بنسبة 7.6 في المائة وفق تقديرات الأمم المتحدة، فيما تشير تقديرات البنك الدولي إلى انكماش التجارة الدولية بمستويات أكبر بلغت 9.5 في المائة العام الماضي⁽⁸⁾ بما يعكس الاضطرابات التي طالت سلاسل الإمداد العالمية العام الماضي التي كانت متأثرة قبل ذلك بالتوترات التجارية ما بين الاقتصادات الكبرى⁽⁹⁾. من المتوقع تعافي حجم تدفقات التجارة الدولية لينمو بنسبة 8.1 في المائة وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، و6.9 في المائة وفق تقديرات الأمم المتحدة. سنأتي معظم المكاسب المتوقعة لنمو التجارة الدولية من التحسن المتوقع لتدفقات التجارة السلعية، فيما يتوقع استمرار تأثر تجارة الخدمات باستمرار حالات الإغلاق والقيود المفروضة على الأنشطة الخدمية في ظل استمرار حالات الإصابة بوباء كوفيد-19.

من المتوقع تواصل نمو حركة التجارة الدولية بنسبة 6.3 في المائة في عام 2022 وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، وبنحو 3.6 في المائة وفق تقديرات الأمم المتحدة. ستعتمد المكاسب المُحَقَّقة على صعيد التجارة الدولية على مستويات القدرة على استعادة النمو والتعافي الاقتصادي، وعلى تحقيق تطور إيجابي على صعيد تحرير تدفقات التجارة الدولية والعودة إلى النظام التجاري متعدد الأطراف وتخفيف حدة التوترات التجارية التي لا زالت قائمة ما بين الاقتصادات الكبرى خلال أفق التوقع. يُشار في هذا الصدد إلى أن استمرار التوترات التجارية بين الاقتصادات الكبرى لا يزال يمارس ضغوطات على مسارات النمو المستقبلية للتجارة الدولية، ويؤدي إلى ارتفاع مستويات عدم اليقين بشأن مسارات التجارة الدولية

¹⁰ World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", Jan.

⁸ World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", Jan.

⁹ UN, (2021). " World Economic Situation and Prospects", Jan.

- نشوب أزمة مديونية عالمية

التنمية البشرية منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي. حيث قُدرت خسائر الوظائف في جميع أنحاء العالم بحوالي 255 مليون وظيفة بدوام كامل مما يمثل انخفاضاً بنسبة 8.8 في المائة في ساعات العمل العالمية مقارنة بالمستويات المسجلة بنهاية عام 2019. كما ارتفع عدد السكان تحت خط الفقر بنحو 130 مليون نسمة خلال العام الماضي(13).

من المتوقع في ضوء التداعيات الناتجة عن الوباء أن يظل الناتج أقل بنسبة 5 في المائة تقريباً مقارنة بمستوياته المتوقعة ما قبل الأزمة في العديد من البلدان في عام 2022، مما يزيد من الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للوباء ويؤدي إلى استمرار معاناة الفئات الأكثر ضعفاً بشكل غير متناسب بما يشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأصحاب الأجور المنخفضة، والفقراء، والعمالة غير المؤهلة، والشباب، والإناث. تُنذر كافة هذه العوامل مع ضيق الحيز المتاح على صعيد السياسات لتجاوز التداعيات العميقة للوباء على النسيج الاقتصادي والاجتماعي بعقد جديد للنمو الاقتصادي المُخيب للأمل(14).

أدى وباء كوفيد-19 إلى ارتفاع مستويات المديونية العالمية بنحو 24 تريليون دولار العام الماضي لتصل إلى 281 تريليون دولار تمثل نمو 355 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. يعني ذلك ارتفاع في مستويات المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 35 نقطة مئوية بما يفوق الارتفاع المسجل في مستويات المديونية نتيجة الأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و2008 البالغ نحو 10 و15 نقطة مئوية على التوالي.

جاء نصف الارتفاع المسجل في مستويات المديونية العالمية كنتيجة للمديونيات الحكومية نتيجة التوسع في حزم التحفيز الهادفة إلى احتواء الآثار السلبية لانتشار الفيروس، فيما جاءت باقي الزيادة المسجلة في المديونية نتيجة الارتفاع في ديون المؤسسات الدولية والبنوك(11). من المتوقع ارتفاع نسبي طفيف لمستويات المديونية العام الجاري في ظل استمرار حاجة الحكومات لدعم التعافي الاقتصادي، وسوف يخفف من أثر ذلك على مستويات الاستدامة المالية الارتفاع المتوقع في مستويات الناتج مع تحسن النشاط الاقتصادي خلال هذا العام.

تعتبر مخاوف تواصل ارتفاع مستويات المديونية العالمية والتخلف الواسع عن سداد الديون من أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي في المرحلة الحالية خاصة أن كثير من البلدان النامية قد تواجه صعوبات متزايدة في الوفاء بخدمة الديون الخارجية في ظل تدهور شروط التبادل التجاري لديها خلال العقد الماضي.

يُلاحظ في هذا الصدد التزايد الملحوظ في معدلات نمو المديونية العالمية حتى قبل انتشار الوباء مع تراكم موجة جديدة من ارتفاع المديونية بداية من عام 2010 اتسمت بكونها الأكبر والأسرع والأوسع نطاقاً على مدار العقود الخمس الماضية بقيادة الأسواق الصاعدة والنامية. تكمن المخاوف من أن موجات تراكم المديونية السابقة انتهت بأزمات مالية كأزمة المديونية التي شهدتها فترة الثمانينات من القرن الماضي في أمريكا اللاتينية، والأزمة المالية لدول شرق آسيا في أواخر التسعينيات(12).

- عمق الأثر الاقتصادي والاجتماعي للجائحة

نتج عن وباء كوفيد-19 تأثيرات اقتصادية واجتماعية عميقة أدت إلى تراجع هو الأول من نوعه في مستويات

13 ILO, (2021). "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Seventh edition Updated estimates and analysis".
14 OECD, (2020). "OECD Economic Outlook", Dec.

11 International Institute of Finance, (2021). "Global Debt Monitor", Feb.
12 World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", Jan.

الافتراضات الأساسية للتقرير⁽¹⁵⁾

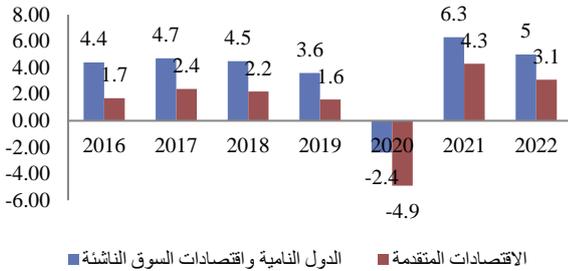
- فيروس كورونا: استمرار الأثر الاقتصادي لوباء كوفيد-19 حتى نهاية عام 2022 عندما يتمكن وقتها عدد أكبر من دول العالم من النفاذ إلى اللقاحات، وتتنخفض مستويات الإصابة ووفيات المرض، وتبدأ عندها الدول في التخلي عن إجراءات التباعد الاجتماعي وهو ما سيدعم النشاط الاقتصادي وحركة التجارة الدولية للسلع والخدمات وتتمكن عندها عدد متزايد من دول العالم من تجاوز التداعيات السلبية للوباء والعودة لمستويات الناتج المسجلة بنهاية عام 2019.
- مسارات نمو الاقتصاد العالمي: من المتوقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4.6 و3.8 في المائة خلال عامي 2021 و2022 بما يعكس تحسن الأنشطة الاقتصادية وحركة التجارة الدولية مع تواصل عمليات التلقيح، واستمرار السياسات الاقتصادية الداعمة للتعافي الاقتصادي، والسرعة في تحول الموارد الاقتصادية في بعض البلدان نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر ديناميكية في التعامل مع الوباء.
- التجارة الدولية: من المتوقع تعافي حركة التجارة الدولية سواء على مستوى التجارة السلعية أو بعض أنشطة تجارة الخدمات التي من المتوقع أن تفوق النمو المسجل في تدفقات التجارة الدولية حتى نهاية أفق التوقع في عام 2022 في ظل الاحتمال الكبير لاستمرار إجراءات التباعد الاجتماعي وما يفرضه ذلك من المزيد من التوجه نحو المزيد من عمليات التجارة الإلكترونية. رغم ذلك ستبقى مسارات التجارة الدولية مقيدة خلال أفق التوقع باستمرار التوترات التجارية ما بين الاقتصادات الكبرى. سوف تستفيد الدول العربية على وجه الخصوص من التعافي القوي المتوقع لأبرز الشركاء التجاريين لاسيما فيما يتعلق بالصين وباقي الاقتصادات الصاعدة الآسيوية التي من المتوقع نموها بنسبة 8.3 في المائة في عام 2021 و5.9 في المائة في عام 2022 حيث تستوعب هذه المجموعة نحو 56 في المائة من صادرات الدول العربية.
- الأسعار العالمية للنفط: من المتوقع وفق توقعات النشاط الاقتصادي العالمي وفي ظل استمرار العمل باتفاق "أوبك+" أن تشهد الأسواق العالمية للنفط زيادة في مستويات الطلب يقابلها زيادة أقل في مستويات المعروض مقارنة بالمستويات المسجلة قبل الأزمة، وهو ما يتوقع في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية للنفط إلى مستوى يدور حول 51 و55 دولار للبرميل خلال عامي 2021 و2022. من شأن الزيادة المتوقعة في مستويات الأسعار العالمية للنفط أن تدعم اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط وخاصة في ظل ارتفاع مستويات أسعار تعادل موازنات العديد منها مقارنة بالمستويات الفعلية لأسعار النفط، فيما سيحد الالتزام في إطار "اتفاق أوبك+" نسبياً من حجم الإيرادات النفطية المتوقعة سواء خلال عام 2021 أو الربع الأول من عام 2022. في المقابل سوف تؤثر هذه الزيادة السعرية سلباً على موازنات عدد من الدول العربية المستوردة للنفط خاصة تلك التي لم تنتقل بعد إلى آلية التمرير التلقائي للأسعار العالمية للنفط إلى الأسواق المحلية، فيما ستعكس تلك الزيادة وقتياً على المستوى العام للأسعار في الدول التي قامت بالفعل خلال السنوات الماضية بتبني آلية التمرير التلقائي للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط إلى الأسواق المحلية في سياق إصلاحات نظم الدعم السلعي.
- توجهات السياسة النقدية: من المتوقع استمرار الموقف التيسيري للسياسة النقدية في البنوك المركزية العالمية الرئيسية ممثلة في كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي مع ما يستتبعه ذلك من تراجع أسعار الفائدة لمستويات صفرية أو سالبة. علاوة على مواصلة تنفيذ برامج التيسير الكمي لتحفيز البنوك على منح الائتمان بهدف التخفيف من التبعات الاقتصادية لوباء كوفيد-19. هذه الاتجاهات التيسيرية للسياسة النقدية سوف تواكبها البنوك المركزية العربية ذات نظم أسعار الصرف الثابتة التي ترتبط عملاتها بالدولار واليورو، وهو ما سيدعم اقتصاداتها في مواجهة هذه الظروف الاستثنائية في ظل توافق الدورات الاقتصادية ما بينها وبين اقتصادات عملات الربط.

¹⁵ تخضع كافة التوقعات الخاصة بالافتراضات الأساسية للتقرير للمراجعة الدورية، ذلك بما يسمح بالأخذ في الاعتبار التطورات الدولية على مختلف الأصعدة المرتبطة بالافتراضات الأساسية ومن ثم تحديث تلك التوقعات في إصدار سبتمبر 2021 من هذا التقرير. تشمل عملية المراجعة المستمرة التطورات في النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية وأسواق النفط العالمية لاسيما فيما يتعلق بمستويات المعروض من النفط والطلب عليه ومستويات التزام الدول المنتجة للنفط باتفاق خفض الإنتاج. كما تشمل عملية المراجعة أيضاً التطورات في سعر صرف الدولار الأمريكي والعملات الأساسية الأخرى.

شكل رقم (1): توقعات أداء الاقتصاد العالمي (2021-2022)

وسط تعافي متباين الوتيرة ما بين الاقتصادات المتقدمة والنامية

معدلات النمو للاقتصادات المتقدمة والنامية (%)



IMF, (2021). "World Economic Outlook: Policy Support and Vaccines Expected to Lift Activity", Jan.

توقعات النمو الاقتصادي العالمي تدور حول 4.6 و3.8 في المائة في عامي

2022 و2021

معدل نمو الاقتصاد العالمي (%)



IMF, (2021). "World Economic Outlook: Policy Support and Vaccines Expected to Lift Activity", Jan.

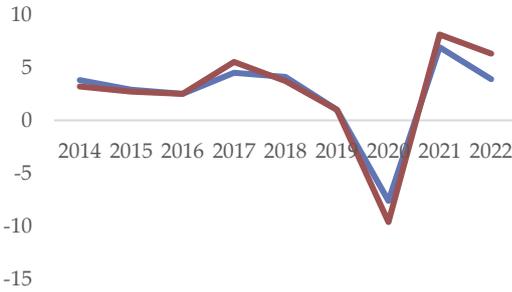
World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", Jan.

UN, (2021). "World Economic Situation and Prospects", Jan.

OECD, (2021). "OECD Economic Outlook", Mar.

من المتوقع تعافي مسارات التجارة الدولية في عام 2021

معدل نمو حجم التجارة الدولية (%)



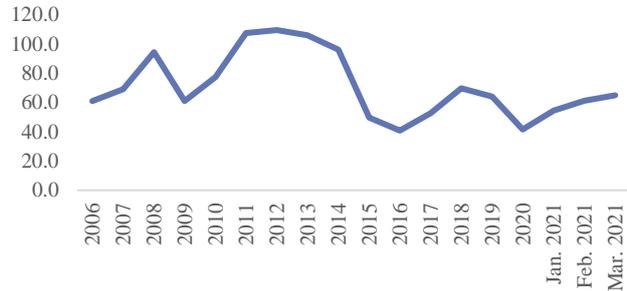
IMF, (2021). "World Economic Outlook: Policy Support and Vaccines Expected to Lift Activity", Jan.

UN, (2021). "World Economic Situation and Prospects", Jan.

تحسن متوقع للأسعار العالمية للنفط في ظل التعافي الاقتصادي المرتقب خلال

عامي 2022 و2021

سعر برميل النفط وفق سلة أوبك (دولاراً للبرميل)



OPEC, (2021). "OPEC Price Basket", March.

واستمرار بقاء السياسات النقدية التيسيرية على الأغلب حتى نهاية عام 2022 لحين التأكد من تعزز مسارات التعافي

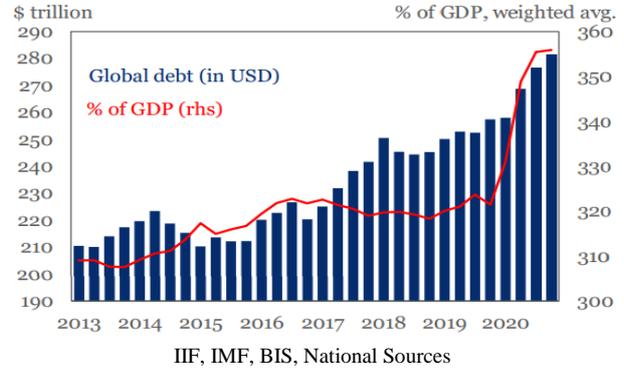
سعر الفائدة في البنوك المركزية الدولية (نقطة مئوية)

تاريخ آخر تغيير	سعر الفائدة الحالي	البنك المركزي
15 مارس 2020	0.25	مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي
3 أكتوبر 2016	0	البنك المركزي الأوروبي
4 أبريل 2020	4.05	بنك الصين الشعبي
19 مارس 2020	0.1	بنك إنجلترا المركزي
2 يناير 2016	-0.1	بنك اليابان المركزي

Global Rates.com

ستفرض أولويات دعم التعافي استمرار السياسات المالية التوسعية مع ما يصاحبها من مخاطر أزمات المديونية خاصة في الدول النامية

نسبة الدين العام العالمي إلى الناتج الإجمالي العالمي (%)



IIF, IMF, BIS, National Sources

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية 2021-2022 النمو الاقتصادي (16)

تأثرت الاقتصادات العربية في عام 2020 كغيرها من دول العالم بالتداعيات السلبية الناتجة عن وباء كوفيد-19 لا سيما في ظل تراجع مستويات القيمة المضافة في عدد من القطاعات الاقتصادية التي تسهم بنحو 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي متأثرةً بظروف الإغلاق الكلي أو الجزئي التي سادت خلال العام الماضي، إضافة إلى تضرر قطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الذي يسهم بنحو 45 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وثلاث العمالة الرسمية بشدة من هذه الأزمة. علاوة على ما سبق، تأثرت الدول العربية كذلك جراء انخفاض كميات الإنتاج النفطي المُقَرَّرة في إطار اتفاق "أوبك+" ومن تراجع أسعاره في الأسواق الدولية خلال عام 2020.

منذ إعلان وباء كوفيد-19 جائحةً عالميةً، تبني صناع السياسات في الدول العربية ممثلين بشكل رئيس في كل من وزارات المالية، والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية تدابير غير مسبوقة لتخفيف الآثار الناتجة عن الجائحة على القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية المتضررة من تلك الجائحة. تنوعت التدخلات بشكل كبير وتم تصميمها بشكل مدروس في عدد من الدول، ونُفذت في إطار من التنسيق ما بين السياسات النقدية، والمالية، والاحترازية الكلية وشملت من بينها العديد من الإجراءات مثل: خفض أسعار الفائدة، ودعم مستويات الائتمان والسيولة لتمكين المصارف من مواجهة الضغوط الناتجة عن الجائحة والاستمرار في منح الائتمان للقطاع الخاص والأفراد، والحفاظ في الوقت ذاته على الاستقرار المالي. علاوة على تدابير لتأجيل مدفوعات فوائد وأقساط القروض ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الاقتصادية التي تضررت بشكل بالغ جراء انتشار الوباء لاسيما قطاعي السياحة والطيران والقطاع غير الرسمي.

إضافة إلى ما سبق، حرصت الحكومات العربية على حفز الاستثمار في عدد من المشروعات كثيفة استخدام العمالة والإسراع في سداد مستحقات الشركات من القطاع الخاص، إضافة إلى غيرها من التدابير والسياسات الأخرى التي تبنتها الحكومات العربية خلال عام 2020 في إطار حزم للتخفيف بلغت قيمتها نحو ما يقرب من 281 مليار دولار أمريكي حتى تاريخه. تباين حجم التحفيز باختلاف حيز السياسات المُتاح من دولة عربية إلى أخرى، وكذلك باختلاف مستويات تغطية شبكات الأمان الاجتماعي، وقدرة الدول على تعبئة أموال ضخمة في وقت قصير للتغلب على الصدمات الاقتصادية.

مما لا شك فيه أن هذه التدخلات من قبل الحكومات العربية قد ساعدت بشكل كبير على التخفيف من الأثر الاقتصادي الناتج عن الجائحة، حيث عززت من مستويات السيولة المصرفية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وقدمت الدعم اللازم للفئات الهشة من خلال شبكات الحماية الاجتماعية التي غطت الأسر محدودة الدخل واتسع نطاق شموليتها في بعض الدول ليشمل كذلك العاملين في القطاع غير الرسمي للتخفيف من أثر الجائحة على الفئات الهشة، وهو ما عمل في مجمله على دعم مستويات الطلب الكلي والتخفيف من حدة مستويات الركود الناتجة عن هذه الجائحة.

(16) التقديرات الخاصة بتوقعات معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية بالأسعار الثابتة تستند إلى عدة مصادر، من بينها تقديرات النمو الاقتصادي المتضمنة في استبيان تقرير "أفاق الاقتصاد العربي" الذي يهتم برصد توقعات المختصين في الجهات المعنية، وعلى رأسها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية فيما يتعلق بأداء الاقتصاد الكلي في الدول العربية على عدد من الأصعدة التي يهتم بها التقرير ومن بينها النمو الاقتصادي. كذلك تستند التقديرات الواردة في هذا الجزء على نتائج بعض النماذج القياسية القطرية، وتقديرات الناتج القطاعية التي يقوم بها صندوق النقد العربي استناداً إلى بيانات الحسابات القومية لاستشراف آفاق النمو في الدول العربية، وكذلك على عدد من المصادر الدولية والمحلية الأخرى ذات الصلة. تجدر الإشارة إلى أن بيان معدل نمو مجموعة الدول العربية لا يتضمن في هذا التقرير البيانات الخاصة بكل من معدل نمو الاقتصاد السوري لعدم توفر بيانات واليبي نظراً للتقلبات التي شهدتها الناتج المحلي العام الماضي نتيجة الأوضاع الداخلية.

في ظل هذه العوامل، تشير تقديرات صندوق النقد العربي إلى انكماش الاقتصادات العربية بنسبة 4.4 في المائة خلال عام 2020⁽¹⁷⁾، وكان الأثر أعمق على الدول المصدرة للنفط التي انكمشت اقتصاداتها بنسبة 5.2 في المائة، في حين تراجع الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية المستوردة للنفط بنسبة 2.2 في المائة.

أما في عام 2021، فمن المتوقع استمرار تأثير الاقتصاد العالمي سلباً بانتشار وباء كوفيد-19 خاصة في ظل ظهور موجات متكررة وسلالات متحورة من الوباء. رغم ذلك، من المتوقع أن يكون الأثر الاقتصادي أقل من مثيله المسجل خلال عام 2020 لاسيما في ضوء التوقعات بعدم عودة الإغلاقات الكلية واسعة النطاق، وانتشار التدابير الاحترازية للتعامل مع الجائحة في العديد من القطاعات بهدف المحافظة على مستويات النشاط الاقتصادي، وتواصل حملات التلقيح في العديد من بلدان العالم.

بناءً على ما سبق، من المتوقع تعافي تدريجي للاقتصادات العربية في عام 2021، حيث من المتوقع تسجيل الاقتصادات العربية لنمو بحدود 2.8 في المائة مستفيدةً من عدد من العوامل من بينها استمرار الحزم التحفيزية الداعمة للطلب الكلي في بعض الدول العربية خاصة تلك التي يتوفر لديها حيز مالي ملائم، إضافة إلى التوقعات بتعافي نسبي وإن كان متواضعاً لمستويات الطلب العالمي والتجارة الدولية والأسعار الدولية للنفط.

وفق التقديرات الأولية من المتوقع نمو الاقتصادات العربية المصدرة للنفط بنسبة 2.9 في المائة خلال عام 2021 في ضوء الزيادة المتوقعة في مستويات إنتاج النفط وأسعاره في الأسواق الدولية، ومن استمرار قدرة حكومات بعض هذه الدول على تبني تدابير تحفيزية للطلب الكلي خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في حين من المتوقع نمو الاقتصادات العربية المستوردة للنفط بنسبة 2.8 في المائة العام المقبل بدعم من الزيادة المتوقعة للطلب الخارجي ومن قوة مستويات الطلب الداخلي في بعض هذه الدول.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه رغم توقع نمو الاقتصادات العربية بنسبة 2.8 في المائة العام الجاري، إلا أن مستويات الناتج المتوقعة في عام 2021 ستبقى دون مثيلاتها المسجلة في عام 2019 في العديد من الدول العربية، حيث سيحتاج أغلب الدول العربية إلى ما لا يقل عن عامين كاملين لتجاوز التداعيات السلبية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا. فيما يتوقع تحقيق الاقتصادات العربية نمواً نسبته 3.5 في المائة في عام 2022 مع تعزز أسس التعافي الاقتصادي وارتفاع كميات الإنتاج النفطي في الدول العربية المصدرة للنفط، والانخفاض التدريجي للأثار السلبية للوباء على الناتج والتشغيل.

مع توقع استمرار الآثار الاقتصادية الناتجة عن الجائحة في الأجل المتوسط، يُواجه التعافي الاقتصادي في الدول العربية مجموعة من التحديات لعل من أبرزها ضيق حيز السياسة لدعم الانتعاش على المدى المتوسط، وضرورة الحفاظ على السياسة المالية التيسيرية، والحاجة إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي واعتماد سياسات سوق العمل النشطة للحد من فقدان الوظائف خاصة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الحاجة لتخصيص فعال وسريع للموارد بين القطاعات الاقتصادية لمواكبة التحول الهيكلي الديناميكي الذي فرضه انتشار الفيروس، والإسراع بوتيرة التحول الرقمي.

لعدم التعافي الاقتصادي، ستكون هناك حاجة لاستمرار السياسات والتدابير التحفيزية لتنشيط جانب الطلب الكلي في عدد من الدول العربية، إلا أن تلك التدخلات لابد وأن تكون مؤقتة ووفق أطر مدروسة تركز بشكل أكبر على التدابير التي أثبتت فعاليتها في التخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من حجم فقدان الوظائف الناتج عن الجائحة، ولا بد أن تأخذ بعين الاعتبار الموائمة ما بين تدابير حفز الطلب الكلي واستدامة أوضاع المالية العامة، وأن تركز على دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر ديناميكية وذات القدرة الأكبر على التجاوب مع الأزمة.

ولعلها فرصة مناسبة للنظر في تبني سياسات للإصلاح الاقتصادي والمالي تستهدف تنويع مصادر الإيرادات، وإعادة توجيه الإنفاق الحكومي بكفاءة من خلال إعادة النظر في سياسات الدعم والتأكيد على فعاليته وتوجيهه للفئات الأكثر استحقاقاً، والبحث في خيارات تمويل مشاريع البنية التحتية، بما يعزز الاستدامة المالية. أيضاً هناك فرصة للنظر في تبني إصلاحات

¹⁷ بما لا يشمل أثر انكماش الاقتصاد الليبي الذي سجل تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 55 في المائة العام الماضي، فيما ترتفع نسبة انكماش الاقتصادات العربية إلى 4.9 في المائة إذا تم أخذ انكماش الاقتصاد الليبي في الاعتبار.

اقتصادية هيكلية تستهدف إحداث التحول الاقتصادي وتعزيز القطاع الخاص وإدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يحفز خلق الوظائف ويُنشط سوق العمل.

بعد الاستعراض الموجز لتوقعات النمو في المنطقة العربية، يعرض الجزء التالي التوقعات على صعيد النمو الاقتصادي في مجموعتي الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له.

أولاً: الدول العربية المصدرة للنفط

من المتوقع نمو دول المجموعة بنسبة 2.8 و3.1 في المائة في عامي 2021 و2022 كنتيجة لعدة عوامل من بينها التوتيرة المكثفة لعمليات التلقيح ضد الوباء في هذه الدول، وتواصل السياسات المعاكسة للدورة الاقتصادية على الصعيدين النقدي والمالي لدعم التعافي الاقتصادي، إلى جانب مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات الهادفة إلى زيادة مستويات التنويع الاقتصادي، علاوة على الارتفاع المتوقع لنتائج القطاع النفطي.

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي نبذة عن توقعات النمو الاقتصادي في دول المجموعة:

في **السعودية**، تأثر الاقتصاد السعودي خلال عام 2020 بالتداعيات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا، إلا أن التدابير التحفيزية العديدة التي تم تبنيها لا سيما على صعيد السياستين النقدية والمالية ساهمت في التخفيف من حدة الركود الاقتصادي المُسجل خلال العام الماضي والذي بلغت نسبته 4.1 في المائة في ظل تراجع مستويات الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الجائحة لاسيما خلال الربع الثاني الذي شهد انكماشاً اقتصادياً بنسبة 7 في المائة على أساس سنوي.

جاء هذا الانكماش في ظل التراجع المسجل في مستويات ناتج القطاع النفطي بما يعكس الانخفاض الذي شهده إنتاج النفط الخام العام الماضي سواء نتيجة تباطؤ الطلب العالمي أو بسبب التزام المملكة باتفاق "أوبك+" وما تبعه من تخفيضات في كميات الإنتاج اليومي من النفط التي تراجعت العام الماضي لتسجل 9.21 مليون برميل يومياً في عام 2020 مقابل 9.80 مليون برميل يومياً في عام 2019 بنسبة تراجع بلغت 6.12 في المائة⁽¹⁹⁾.

من جانب آخر، تأثر ناتج القطاع غير النفطي العام الماضي بظروف الإغلاق الكلي والجزئي التي أدت إلى انخفاض كبير لنتائج العديد من القطاعات الاقتصادية المهمة على رأسها قطاعي الصناعة والخدمات.

علاوة على التأثيرات السلبية لوباء كوفيد-19 على الناتج والتشغيل في الدول العربية المصدرة للنفط، تأثرت اقتصادات هذه الدول إضافة إلى ذلك بانخفاض كميات الإنتاج النفطي المقرر وفق اتفاق "أوبك+" الذي تراجعت على إثره كميات إنتاج النفط الخام في دول المجموعة بنسب تراوحت ما بين 6 إلى 12 في المائة في عام 2020. كما تأثر ناتج القطاع النفطي في هذه الدول كذلك بتراجع أسعاره في الأسواق الدولية بنسبة 35 في المائة.

في المحصلة سجل اقتصاد دول المجموعة انكماشاً قاربت نسبته 6 في المائة إذا تم الأخذ في الاعتبار للانكماش الذي شهده الاقتصاد الليبي بنسبة 55 في المائة، فيما يُقدر انكماش اقتصادات دول المجموعة بنحو 5.3 في المائة في عام 2020 باستبعاد أثر انكماش الاقتصاد الليبي.

من المتوقع تحسن أداء اقتصادات المجموعة العام الجاري في ظل الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط، وكميات إنتاجه خلال أفق التوقع، وتواصل التعافي التدريجي للأنشطة في القطاعات غير النفطية لاسيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. بناءً عليه، من المتوقع نمو اقتصادات دول المجموعة بنسبة 2.9 في المائة و3.4 في المائة¹⁸ في عامي 2021 و2022.

أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

انكماش اقتصاد دول مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 4.7 في المائة في عام 2020 بتأثير تراجع كميات الإنتاج النفطي وأسعاره في الأسواق الدولية. كما تأثرت القطاعات غير النفطية بالتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 وما تبعها من فرض الإغلاق الكلي والجزئي. ساهمت حزم التحفيز السخية التي تم تبنيها في عدد من دول المجموعة في التخفيف من حدة تراجع مستويات الطلب الكلي في دول المجموعة والإبقاء على الوظائف.

¹⁸ باستثناء النمو المتوقع للاقتصاد الليبي، فيما ترتفع معدلات النمو في حالة الأخذ في الاعتبار لمعدل النمو المتوقع للاقتصاد الليبي إلى 5.5 و3.7 في المائة في عام 2021 و2022.

¹⁹ OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", Mar.

والصناعات العسكرية، وتمويل الشركات الناشئة. إضافة إلى برامج التخصيص والاستمرار في دعم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستويين المحلي والدولي.

من جانب آخر، من المتوقع ان تواصل السياسات النقدية والمالية التيسيرية التي تتبناها المملكة منذ عام 2020 دعمها للنشاط الاقتصادي خلال أفق التوقع من خلال دورها في توفير السيولة لحفز الاقراض المحلي لاسيما ذلك الموجه إلى القطاع الخاص، وكذلك التركيز على إصلاحات المالية العامة الهادفة إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة وضمان استدامها لتوفير موارد مالية تخصص لتقوية جانب الطلب الكلي والعمل على ترشيد الانفاق العام وزيادة مستويات كفاءته ودوره في تقوية مسارات التعافي الاقتصادي.

في ضوء التطورات المحلية والدولية، تشير التقديرات الأولية إلى توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.2 في المائة في عام 2021، و3.4 في المائة في عام 2022⁽²¹⁾.

رغم ذلك تبقى بعض التحديات فيما يتعلق بمسارات النمو المتوقعة لاسيما في حال استمرار تداعيات الأزمة عام 2021، وهو ما يُمكن أن يؤدي إلى مراجعة التقديرات في ضوء بعض المخاطر المحتملة على الاقتصاد المحلي والعالمى مثل معاودة معدلات الإصابة بالفيروس اتجاهها نحو الارتفاع مما يستدعي الإغلاق التام للأنشطة الاقتصادية وعودة إجراءات الحظر الجزئي أو الكلي مرة أخرى. سيكون لذلك تداعيات على توقعات نمو الاستهلاك الخاص، والإنتاج الصناعي، وكذلك على سلاسل الإمداد العالمية للموارد الأولية (مدخلات الإنتاج)، بالإضافة إلى احتمالية تأخر استجابة الاستثمارات الخاصة والأجنبية احترازاً من تداعيات الأزمة⁽²²⁾.

في الإمارات⁽²³⁾، تأثر الاقتصاد الإماراتي خلال عام 2020 بالتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي والمكانة التي تتمتع بها الدولة إقليمياً على صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الأنشطة الاقتصادية قد أظهرت علامات للتعافي الاقتصادي بداية من الربع الثالث من عام 2020 بفعل حزم التحفيز الضخمة على الصعيدين النقدي والمالي التي تم تبنيها على المستوى المحلي بقيمة 282.5 مليون درهم. في المجمل تشير التقديرات الأولية إلى تسجيل الاقتصاد الإماراتي لانكماش اقتصادي بنسبة 5.8 في المائة في ظل

كانت السعودية من أوائل الدول التي اتخذت تدابير حاسمة لمواجهة وباء كوفيد-19 والتخفيف من آثاره الاقتصادية، ووضعت على قمة أولوياتها حماية المواطنين والمقيمين فيها، إضافة إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية على القطاع الخاص، لذلك جاءت الإجراءات المالية لدعم هذه الأولويات فقد تم تخصيص حزم دعم مالي من وزارة المالية بقيمة 238 مليار ريال، والبنك المركزي السعودي بقيمة 86 مليار ريال⁽²⁰⁾.

رغم ظروف عدم اليقين بشأن تطورات الاقتصاد العالمي واحتمالات تكرار موجات جديدة من الوباء، إلا أن الأسواق تشهد تحسناً ملحوظاً، كما أن عودة التعافي التدريجي لأسواق النفط سوف يعزز من تعافي الاقتصاد السعودي. بالنظر إلى التطورات الأخيرة التي تتعلق باكتشاف لقاحات لفيروس كورونا، ومع الأخذ في الاعتبار توقعات الأداء الاقتصادي العالمي، من المتوقع استمرار تعافي الاقتصاد السعودي خلال النصف الأول من عام 2021 بدعم من استمرار بعض برامج التحفيز الاقتصادي وهو ما سيساعد إضافة إلى عدد من العوامل الأخرى على التلاشي التدريجي لحالة عدم اليقين ويساهم في استئناف العمرة وموسم الحج. كما يتوقع أن يجد الأداء الاقتصادي دعماً مهماً من استمرار المملكة في العمل على تنفيذ المشروعات الاقتصادية المهمة في سياق "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، ومن الدور المهم الذي يلعبه صندوق الاستثمارات العامة على صعيد تعزيز التنويع الاقتصادي.

أما بالنسبة لعام 2022، فمن المتوقع تحقيق المملكة لمعدلات نمو إيجابية في ظل الاستقرار المتوقع للأداء الاقتصادي العالمي، وتعافي الأسواق العالمية للنفط، وزيادة مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية غير النفطية مثل قطاع السياحة والصناعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما سينعكس إيجاباً على معدلات التوظيف للسعوديين، يترافق مع ذلك زيادة في مشاركة الإناث في سوق العمل السعودي في ظل المبادرات المختلفة التي يتم تنفيذها في هذا السياق.

إضافة إلى ما سبق، سيشهد الاقتصاد السعودي دعماً نتيجة الدور الإيجابي للصناديق التنموية وصندوق الاستثمارات العامة الذي سعى لبناء محفظة استثمارية متنوعة محلية ودولية تساهم في تعزيز قوة الاقتصاد السعودي وتنويعه، وعمل الصندوق على تأسيس أكثر من 20 شركة جديدة تعمل في العديد من القطاعات المحلية الواعدة، مثل الترفيه والسياحة،

22 وزارة المالية، السعودية، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

23 مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، (2020). "تقرير المراجعة الربعية"، الربع الثالث.

20 البنك المركزي السعودي، ووزارة المالية، السعودية، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

21 البنك المركزي السعودي، ووزارة المالية، السعودية، (2021). المرجع السابق.

على إحداث تحول في ثمانية محاور رئيسة للتغيير، تشمل: زيادة الإنتاج في القطاعات ذات الأولوية، ودعم سوق العمل، وإنعاش التجارة، وتعزيز مرونة الأنشطة التمويلية من خلال اتخاذ تدابير تحفيزية مستدامة، واستغلال الفرص المتاحة للاستثمار في المعرفة وتطبيقات الأتمتة، وتعزيز التحول الرقمي، وتسريع نمو الاقتصاد الأخضر من خلال تسريع نمو مشروعات الطاقة المستدامة، والعمل على تعزيز الأمن الغذائي من خلال تسريع نمو مشروعات الأمن الغذائي.

(4) تضمنت الخطة ثلاث مراحل زمنية تتبع مبدأ التدرج حسب الأولوية في تطبيق حزم المبادرات المقترحة. تم وضع أهداف واضحة لكل مرحلة مع التغطية القطاعية الخاصة بها، وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى

تهدف إلى الحفاظ على الاقتصاد ودعمه وتركز على الأنشطة القطاعية التالية: الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع السياحة بما فيها السياحة الداخلية، ودعم الصناعة والتصنيع، وتعزيز مرونة سوق العمل داخل الدولة، والعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع الاستثمار في الشركات الرقمية وتلك المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة.

المرحلة الثانية

تستهدف تمكين النمو الاقتصادي. وتشمل مبادرات إضافية للشركات الصغيرة والمتوسطة والنظام المالي والتجارة والإنتاجية وسوق العمل والتحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة.

المرحلة الثالثة

تهدف إلى تهيئة الدولة للدخول في مسار إنمائي مستدام طويل الأجل. وتضم مبادرات تطوير كوادر شابة مواطنة وإعادة التدوير الوظيفي وإعادة تأهيل العمالة للوظائف المستقبلية، والاستثمار في مجالات الاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة والتقنيات الزراعية، وتعزيز استخدام تقنية "البلوكتشين"، وإزالة الحواجز أمام التجارة.

استناداً إلى ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد الإماراتي بنسبة 2.5 في المائة في عام 2021 مدفوعاً بنمو متوقع للأنشطة غير النفطية بنسبة 3.6 في المائة. في حين من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الإماراتي نمواً بنحو 3.5 في

تراجع الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.7 في المائة، وانكماش الأنشطة النفطية مع تراجع انتاج النفط الخام بنسبة 9.4 في المائة⁽²⁴⁾.

من المتوقع أن يستعيد الاقتصاد الإماراتي مسارات النمو الإيجابية خلال عامي 2021 و2022، مما يعكس استمرار برامج التحفيز المالي التي قامت بها الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية، وذلك بالتوازي مع زيادة الائتمان نتيجة خطة الدعم الاقتصادي الشامل الموجهة للقطاع الخاص، وتواصل الانفاق المرتبط باستضافة فعاليات معرض أكسبو العالمي في عام 2021 في إمارة دبي. إضافة إلى العديد من المبادرات الأخرى المُتبناة على المستوى الوطني لحفز مستويات الناتج في القطاع غير النفطي خلال عامي 2021 و2022 من أبرزها⁽²⁵⁾:

(1) صدور مرسوم بقانون في شهر نوفمبر 2020 بتعديل قانون الشركات بما يتيح لرواد الأعمال والمستثمرين الأجانب إمكانية تأسيس الشركات وتملكها بشكل كامل دون الحاجة لاشتراط جنسية معينة. كما تم إلغاء الشرط الذي يلزم الشركة الأجنبية التي ترغب في فتح فرع لها داخل الدولة بأن يكون لها وكيل من مواطني الدولة. تضمنت التعديلات كذلك إعادة تنظيم بعض أحكام وقواعد الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة، وإلغاء المرسوم بقانون اتحادي رقم (19) لسنة 2018 بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. تعكس هذه الخطوة الرؤية الاستثمارية التي تتبناها الإمارات لتطوير القطاع الاقتصادي ورفده بعوامل النمو والتقدم التي يأتي على رأسها توفير بيئة تشريعية خصبة تواكب المتغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية، وتقدم مختلف سبل الدعم للشركات التي تتخذ من الدولة مقراً لها وتزيد من تنافسيتها وقدرتها على الوصول للأسواق الإقليمية والعالمية.

(2) الاستعداد لصياغة أكبر استراتيجية عمل وطنية من نوعها للأعوام الخمسين المقبلة على كافة المستويات ووضع خارطة الاقتصاد الجديدة للإمارات وتطوير مشاريع وسياسات اقتصادية استثنائية لتحقيق قفزات نوعية في الاقتصاد الوطني.

(3) اعتماد مجلس الوزراء حزمة مرنة وخطة عامة للدعم الاقتصادي تتضمن 33 مبادرة لتنشيط وتحفيز الاقتصاد، تشكل انطلاقة لمحركات التعافي والعودة للنمو ونقل نوعية لدعم قدرة الاقتصاد الإماراتي على مجابهة الظروف الاستثنائية. تُركز هذه المبادرات

25 وزارة الاقتصاد، (2021). الإمارات، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل..

24 OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", Feb.

الإيرادات النفطية، وزيادة الضغوط على الموازنة العامة للدولة. أثرت تلك التطورات على الناتج في القطاع النفطي مع تراجع مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة 8.6 في المائة⁽²⁹⁾.

من جانب آخر، تأثر الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بالإجراءات الاحترازية الصحية والوقائية التي تم تبنيها (أسوة بباقي دول العالم) بما أدى إلى تباطؤ حركة النشاط الاقتصادي بوجه عام. في المجمل، تشير التقديرات إلى انكماش الاقتصاد الكويتي بنسبة 7.4 في المائة في عام 2020. في المقابل، خففت إجراءات عودة فتح النشاط الاقتصادي منذ شهر يونيو 2020 جزئياً من حدة هذا التأثير.

رغم توقع استعادة الاقتصاد الكويتي خلال العام الجاري من التفاؤل الاقتصادي بشأن الانتعاش والتعافي الاقتصادي بوتيرة أسرع في عام 2021، إلا أن الطلب الضعيف على النفط مع المخزونات النفطية الكبيرة مصدراً محتملاً لإضعاف آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط بشكل عام ومن ضمنها الكويت. كذلك فإن حدوث آثار اقتصادية مزمنة نتيجة الجائحة، أي خسائر طويلة الأجل في النمو والتوظيف والدخول، يمثل أهم التحديات أمام آفاق النمو.

يواجه الاقتصاد الكويتي بمجموعة من التحديات خلال الفترة المقبلة منها ارتفاع درجة عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد العالمي والمحلي، وعدم اليقين بشأن أمد فترة التعافي من آثار وباء كوفيد-19، واستمرار بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة نسبياً في ظل الطلب الضعيف على النفط مع المخزونات النفطية الكبيرة، وإصلاحات ضبط أوضاع المالية العامة.

من المتوقع أن يؤدي التزام الكويت باتفاق "أوبك+" إلى انخفاض كميات الإنتاج من النفط الخام خلال أفق التوقع في ظل امتداد العمل بالاتفاق حتى شهر أبريل من عام 2022، كبير على القطاع النفطي في توليد القيمة المضافة والإيرادات العامة والصادرات. كذلك من شأن الانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية أن يؤثر على خطط الاستثمار التوسعية في القطاع النفطي خلال أفق التوقع.

على صعيد القطاع غير النفطي، من المتوقع أن تشهد الأنشطة في القطاعات الاقتصادية المهمة تعافياً نسبياً بدعم من تنفيذ الخطط الحكومية بيد أن ضغوطات الموازنة العامة قد تؤدي إلى تباطؤ تنفيذ بعض هذه المشروعات.

المائة في عام 2022. تبقى مسارات النمو المتوقعة مرهونة بتراجع مستويات عدم اليقين الناتجة فيما يتعلق بتطور جهود احتواء جائحة كورونا محلياً وعالمياً.

في **قطر** (26) تشير التقديرات إلى استمرار انكماش الاقتصاد القطري خلال النصف الثاني من عام 2020 مدفوعاً بالصدمة الاقتصادية الناتجة عن وباء كوفيد-19 والانخفاض الحاد في أسعار الطاقة الذي تزامن مع الأزمة الصحية وأضعف مستويات الطلب العالمي على مشتقات الطاقة.

في مواجهة الجائحة، تم تبني حزمة دعم اقتصادي بقيمة 75 مليار ريال قطري، بهدف توفير الدعم اللازم للاقتصاد القطري والتخفيف من الضرر الاقتصادي المترتب جراء جائحة كوفيد-19. تضمنت حزمة التحفيز العديد من التدابير من بينها تشجيع توجيه المزيد من الائتمان للقطاع الخاص عبر التدخل من خلال أدوات السياسة النقدية المختلفة بعضها بفائدة صفرية لدعم النمو الاقتصادي. علاوة على التدخل من خلال إطلاق برنامج الضمان الوطني بهدف توفير تسهيلات ائتمانية للقطاعات المتضررة لسداد رواتب الموظفين والإيجار بكلفة تقدر بنحو 3 مليار ريال قطري، وتم تكليف بنك قطر للتنمية بإدارة هذا البرنامج.

في المقابل، من المتوقع أن يكون هناك بعض الانتعاش في نهاية النصف الأول من عام 2021 وفي 2022، حيث سيلعب كل من القطاع الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني دوراً في عملية التعافي. علاوة على ذلك، فإن تخفيضات الإنتاج المقررة في سياق اتفاق "أوبك+" ستساعد في زيادة أسعار الطاقة. من المتوقع بحلول عام 2022، أن يتعافى الاقتصاد القطري إلى مستوى ما قبل كوفيد-19، على افتراض أن الاقتصاد الوطني سوف يجني فوائد اقتصادية من عودة الأنشطة الاقتصادية لاستكمال الاستعدادات لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022.

على ضوء ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد القطري بنسبة 2.2 في المائة في العام الجاري، في حين من المتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي إلى نحو 1.5 في المائة في العام المقبل في ظل تراجع متوقع لمستويات الناتج في القطاع الهيدروكربوني والصناعة التحويلية⁽²⁷⁾.

أما في **الكويت** (28)، تأثر الاقتصاد الكويتي خلال عام 2020 بالتداعيات الناتجة عن فيروس كورونا التي أدت إلى تراجع مستويات الطلب على النفط ومن ثم تراجع

28 بنك الكويت المركزي، الكويت، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

29 OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", March.

26 مصرف قطر المركزي، قطر، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل..

27 جهاز التخطيط والإحصاء، (2020). قطر "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر"، أغسطس.

يمثل عام 2021 مرحلة مهمة في مسيرة الإصلاح الاقتصادي في عُمان حيث يتزامن مع بداية الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025)، والانطلاقة لتنفيذ "رؤية عُمان 2040" التي تركز على تبني إصلاحات لتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني وزيادة مستويات التنوع الاقتصادي عبر دعم دور القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، علاوة على تركيز برامج الإصلاح على تحقيق الاستدامة المالية القائمة على زيادة الإيرادات غير النفطية ورفع مستويات كفاءة الإنفاق العام بهدف بلوغ معدلات النمو المستهدفة في إطار الخطة الخمسية العاشرة⁽³³⁾.

بناءً على ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد العُماني بنسبة 2.3 في المائة في عام 2021 مدفوعاً بنمو متوقع للأنشطة غير النفطية بنسبة 2.9 في المائة، وزيادة متواضعة لمستويات الناتج في القطاع النفطي بحدود 1 في المائة. أما في عام 2022، فمن المتوقع أن يواصل الاقتصاد العُماني نموه بنسبة 4.5 في المائة.

في **البحرين**، جاءت نتائج النمو الاقتصادي لمملكة البحرين خلال الربع الثالث من عام 2020 متماسيةً مع أداء الاقتصاد العالمي الذي بدأ في التعافي من الانكماش الذي شهده خلال الربعين السابقين من عام 2020 نتيجة وباء كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط العالمية. حقق الاقتصاد المحلي نمواً حقيقياً بنسبة 1.4 في المائة خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني من عام 2020، مدفوعاً بتوجهات الحكومة الداعمة لمبادرات الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية، والتي تجسدت في إطلاق حزمة مالية واقتصادية تتألف من أكثر من 20 مبادرة تجاوزت قيمتها 4.5 مليار دينار، أي ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين، بهدف ضمان استقرار سوق العمل والحفاظ على العمالة الوطنية، وتقديم الدعم لكافة القطاعات الاقتصادية وبالأخص الأكثر تضرراً منها⁽³⁴⁾.

شهدت عدة قطاعات اقتصادية غير نفطية تعافياً ملحوظاً خلال الربع الثالث على أساس فصلي، حيث سجل قطاع الفنادق والمطاعم نمواً حقيقياً بنسبة 1.71 في المائة. كما حقق قطاع المواصلات والاتصالات نمواً بنسبة 4.22 في المائة. وبلغ نمو قطاع الصناعات التحويلية 2.4 في المائة، فيما نما القطاع المالي وهو القطاع الأكبر مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3 في المائة. في المجمل،

كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى هذه القطاعات سوف تعتمد على مستوى التقدم المُحقق على صعيد تنفيذ إصلاحات بيئة الأعمال وإقرار السلطة التشريعية لعدد من القوانين المحفزة في هذا الإطار.

رغم هذه التحديات وما يشوب الفترة القادمة من ارتفاع عدم اليقين، إلا أنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الكويتي نمواً إيجابياً في عام 2021 يرتفع في عام 2022 في ظل عودة الظروف المواتية للنمو الاقتصادي إلى طبيعتها، وتطبيق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة لتقليل العجز، وتدبير الإصلاح المالي والاقتصادي المتوقع تنفيذها بشكل تدريجي خلال الفترة القادمة استناداً إلى "رؤية الكويت 2035" لتحسين بيئة الأعمال وتنوع الاقتصاد⁽³⁰⁾.

بناءً عليه من المتوقع نمو الاقتصاد الكويتي بنسبة تدور حول 2.2 في المائة في العام الجاري، وارتفاع معدل النمو إلى 3.7 في المائة في عام 2022 بما يعكس الارتفاع المتوقع في الإنتاج النفطي العام المقبل، واستمرار تعافي القطاع غير النفطي.

في **عُمان**⁽³¹⁾، تأثر الاقتصاد العُماني خلال عام 2020 بالتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 الذي أدى إلى انخفاض مستويات الطلب الكلي، وتراجع الأسعار العالمية للنفط، ودفع دول منظمة الأوبك إلى خفض كميات الإنتاج في إطار "اتفاق أوبك+"، ما شكل في مجمله مجموعة من العوامل التي أدت وفق التقديرات الأولية إلى تراجع مستويات الناتج بالأسعار الثابتة بنسبة 4.3 في المائة ما يعكس التأثير الكبير لانكماش الأنشطة في القطاع غير النفطي التي سجلت انكماشاً بنسبة 5.6 في المائة، في حين شهد القطاع النفطي انكماشاً بنسبة أقل بلغت 1.7 في المائة⁽³²⁾.

في مواجهة هذه الضغوطات، تم تبني عدد من الإجراءات لاسيما على صعيد ضبط أوضاع الموازنة العامة من خلال خفض موازنات الجهات المدنية والعسكرية، وتقليل الإنفاق الاستثماري، وخفض النفقات التشغيلية بما لا يقل عن 10 في المائة في عام 2020. ساهمت هذه الإجراءات في توفير أثر مالي بقيمة 1.4 مليار ريال عُماني عزز من قدرة السلطنة على تقديم الدعم على صعيد التدابير التحفيزية للتخفيف من حدة التأثيرات الناتجة عن الوباء.

30 بنك الكويت المركزي، الكويت، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

31 البنك المركزي العُماني، عُمان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

32 وزارة الاقتصاد، عُمان، (2020).

33 وزارة المالية، عُمان، "الميزانية العامة للدولة 2021: سنة الأساس".

34 مصرف البحرين المركزي، البحرين، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

وهو ما أسفر عن تراجع في مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة 12 في المائة في عام 2020⁽³⁸⁾، حيث تراجع الإنتاج من 1023 ألف برميل يومياً في عام 2019 إلى 899 ألف برميل يومياً في عام 2020. أدت هذه العوامل إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.6 في المائة العام الماضي.

من المتوقع ارتفاع نسبي في مستويات الإنتاج النفطي في الجزائر خلال أفق التوقع في ظل إعلان شركة النفط والغاز الجزائرية في بداية عام 2021 عزمها زيادة مستويات الإنتاج النفطي عبر تطوير الحقول الحالية في إطار خطة تمتد على مدى خمس سنوات باستثمارات تقدر بنحو 40 مليار دولار، وهو ما سوف يسهم في زيادة مستويات الإنتاج والمبيعات.

يواجه الاقتصاد الجزائري خلال أفق التوقع تحديات تتمثل في استمرار بقاء الأسعار العالمية للنفط والغاز عند مستويات منخفضة نسبياً، وتراجع الاحتياطيات الأجنبية والحاجة إلى التسريع بوتيرة الإصلاحات الهادفة إلى زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الداعمة للتنويع الاقتصادي وزيادة مستويات التنافسية، وهو ما سيبضغ على آفاق النمو والتشغيل المتوقعة خلال عامي 2021 و2022.

علاوة على ما سبق، من المتوقع بدء عمليات التلقيح في الجزائر خلال النصف الثاني من عام 2021 وهو ما سيعمل إضافة إلى ضيق حيز السياسات المتاحة لدعم التعافي على صعيد السياستين المالية والنقدية على الإبطاء بوتيرة التعافي الاقتصادي العام الجاري. في ضوء ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد الجزائري بنسبة تدور حول 4 في المائة خلال عامي 2021 و2022.

في العراق⁽³⁹⁾، انعكس انخفاض الأسعار العالمية للنفط بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي ووفرة المعروض وتراجع الطلب على الطاقة، فضلاً عن تخفيض كميات الإنتاج الناتجة عن اتفاق "أوبك+"، سلباً على الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المكون الأساسي للناتج لاسيما أن ناتج القطاع النفطي يساهم بأكثر من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. في ضوء ما سبق، شهد الإنتاج النفطي تراجعاً بنسبة قاربت 13 في المائة العام الماضي لينخفض من مستوى 4.58 مليون برميل يومياً في عام 2019، إلى نحو 3.99 مليون برميل يومياً عام 2019⁽⁴⁰⁾.

تشير التقديرات إلى تسجيل الاقتصاد البحريني لانكماش بنسبة 5.4 في المائة في عام 2020.

من المتوقع أن يجد النشاط الاقتصادي في المملكة دعماً خلال عامي 2021 و2022 لاسيما في ضوء استمرار عدد من التدابير التحفيزية المُتبناة من قبل مصرف البحرين المركزي وعلى رأسها الإبقاء على السياسة النقدية التيسيرية من خلال أسعار الفائدة المنخفضة لضمان توفر التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية وتحفيز القطاع المالي على الابتكار وسرعة تنفيذ العديد من الخدمات المالية بهدف دعم التعافي الاقتصادي.

بناء على ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد البحريني بنسبة تدور 5 في المائة العام الجاري مدفوعاً بشكل رئيس بنمو الأنشطة غير النفطية مستفيدة من إجراءات الدعم الاقتصادي لتنشيط الطلب الكلي، فيما يتوقع استقرار ناتج الناتج النفطي عند المستويات المسجلة العام السابق، بينما يتوقع نمو الاقتصاد البحريني بنسبة تدور حول 2.6 في المائة، العام المقبل.

ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

سجلت دول المجموعة انكماشاً بنسبة 7.7 في المائة في عام 2020⁽³⁵⁾ بما يعكس تأثير جملة من العوامل من بينها ما يتعلق بالتأثير الانكماشى لوباء كوفيد-19، إلى جانب التطورات الداخلية غير المواتية التي شهدتها عدد من اقتصادات المجموعة (ليبيا، والعراق، واليمن). لم تسمح الأوضاع المالية في هذه الدول بتبني حزم تحفيز ضخمة نظراً لضيق الحيز المالي أو انعدامه وهو ما أدى إلى تعمق وتيرة الركود الاقتصادي العام السابق. من المتوقع في ظل التحسن المرتقب لأسواق النفط العالمية، تعافي اقتصادات دول المجموعة ونموها بنسبة 4.0 و4.4 في المائة خلال عامي 2021 و2022⁽³⁶⁾.

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في الجزائر⁽³⁷⁾، إضافة إلى التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 الذي انعكس على الأنشطة في القطاع غير النفطي نتيجة حالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية، شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضاً في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج،

³⁸ OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", Mar.
³⁹ البنك المركزي العراقي (2021). العراق، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، ابريل.

⁴⁰ OPEC, (2021). Op cit.

³⁵ فيما يبلغ معدل الانكماش 10.8 في المائة إذا تم الأخذ في الاعتبار للانكماش المسجل من قبل الاقتصاد الليبي.

³⁶ فيما يبلغ معدل النمو المتوقع لدول المجموعة في حالة الأخذ في الاعتبار لمعدل النمو المتوقع للاقتصاد الليبي 15.6 و5.6 في المائة في عامي 2021 و2022.

³⁷ بنك الجزائر، (2021). الجزائر، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، ابريل.

تبقى أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي خلال أفق التوقع في:

(1) إيجاد مصادر جديدة للتمويل والاستفادة من تجارب الدولية في هذا المجال.

(2) تعزيز جاذبية العملة المحلية وزيادة الاحتياطيات الأجنبية، حيث تم في إطار الاستراتيجية الخاصة بالبنك المركزي تطوير إدارة الاحتياطيات الأجنبية وإعداد برنامج استشاري لتطوير إدارة الأصول والاحتياطيات بمعاونة من البنك الدولي (Reserves Advisory & Management Program RAMP)⁴¹ والاستثمار بالسندات المصدرة بعملة الدولار.

يهدف هذا البرنامج إلى تمكين البنك المركزي العراقي من الحصول على الدعم الفني من خلال تبادل المعرفة والخبرة في مجال إدارة المحافظ الاستثمارية المستندة على مؤشر الاداء التي تساعد على تعظيم الموارد المالية، وبناء رأس المال البشري من خلال تبادل المعرفة وتطوير الخبرات في المجال المالي وفق أفضل الممارسات في مجال ادارة الاحتياطيات.

(3) تخفيض تكلفة الاقتراض للقطاعات الاقتصادية لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي.

(4) الاستمرار في عملية تطوير القطاع المصرفي العراقي والسعي بخطوات جادة لتعزيز رصانة هذا القطاع وتعميق متانته المالية انطلاقاً من كون المصارف العراقية (شريك رئيس في عملية التنمية الاقتصادية).

في ضوء ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد العراقي بنسبة 2.6 في المائة خلال عام 2021، وارتفاع معدل النمو إلى 5.1 في المائة في عام 2022، في ظل الارتفاع المرتقب لكميات الإنتاج النفطي في أعقاب انتهاء العمل باتفاق "أوبك+".

أما في ليبيا⁽⁴²⁾، تأثر الاقتصاد الليبي خلال عام 2020 بانكماش النشاط الاقتصادي العالمي وانخفاض الاسعار النفط العالمية، وبالأوضاع الداخلية غير المواتية والتي حدت من قدرة البلاد على مواصلة عمليات الإنتاج من النفط الخام بما أثر سلباً على الإيرادات العامة للدولة

أثر انخفاض أسعار النفط على الانفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري ما أدى بدوره إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات بسبب ظروف عدم اليقين التي شهدتها الاقتصاد العراقي وهو ما انعكس على الأداء في القطاع الحقيقي واستقرار مستويات الأسعار، فيما أدت ضغوطات زيادة الانفاق لمواجهة الازمة إلى تنامي الالتزامات المالية وتحويل موارد مالية لتمويل هذه الالتزامات عوضاً عن توجيهها إلى استثمارات مختلفة يحتاج إليها الاقتصاد العراقي لدعم التعافي الاقتصادي.

من جانب آخر، أثرت الأزمة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر داعم رئيس لمستويات التنوع الاقتصادي، في ظل عدم قدرة هذه المشروعات على تحمل الصدمات الاقتصادية مقارنة مع الشركات الكبيرة التي تتوفر لها فوائض مالية، الامر الذي أثر سلباً على التشغيل خلال العام. في المجمل تشير التقديرات الأولية إلى أن هذه التطورات قد أدت إلى انكماش الاقتصاد العراقي بنسبة 11 في المائة في عام 2020.

لمواجهة الأزمة وفي سياق محاولات التخفيف من حدة تبعاتها الاقتصادية ودعم القطاع الحقيقي، تم تبني سياسة نقدية تيسيرية لدعم القطاع الحقيقي (الأفراد والشركات) كما اتجهت الحكومة إلى بلورة ورقة تحدد أولويات الإصلاح الاقتصادية بغية التنوع الاقتصادي وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

من المتوقع استمرار التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي خلال عام 2021، كون الاقتصاد العراقي يعتمد على إيرادات النفط مما يجعل النمو الاقتصادي مرهوناً بالتغيرات في أسعار النفط لاسيما في ضوء استمرار العمل باتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج حتى ابريل من عام 2022، فضلاً عن التوقعات بحصول العراق على اللقاح في الربع الثاني من عام 2021. فيما يتوقع تحسن النمو خلال عام 2022 في ظل اتساع نطاق التلقيح ضد الفيروس مما يساعد على عودة الحياة الاقتصادية بشكل تدريجي، علاوة على الأثر الإيجابي المتوقع نتيجة التعافي النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع مستويات الطلب على النفط.

على مستوى نمو الناتج غير النفطي، من المتوقع تحسن النمو وذلك من خلال ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي اعتماداً على الإصلاحات الحكومية في المجال الاقتصادي التي تنوي الحكومة الالتزام بها وتركز من خلالها على زيادة مستويات التنوع الاقتصادي، ودعم دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الاعمال، وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

⁴¹ يهدف هذا البرنامج إلى تمكين البنك المركزي العراقي من الحصول على الدعم الفني من خلال تبادل المعرفة والخبرة في مجال إدارة المحافظ الاستثمارية المستندة على مؤشر للأداء بما يساعد على تعظيم الموارد المالية، وبناء رأس المال البشري من خلال تبادل المعرفة

⁴² مصرف ليبيا المركزي، (2021). ليبيا، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، ابريل.

الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين في عام 2020. تم في إطار هذه المبادرة وقف مدفوعات خدمة الديون حتى منتصف عام 2021 (بالتالي تأجيل حوالي 417 مليون دولار من التزامات الديون المستحقة على اليمن). إضافة إلى موافقة أعضاء نادي باريس الاثني عشر (بما في ذلك فرنسا وإيطاليا واليابان، وهم دائنون رئيسيون) على المشاركة في إعادة هيكلة ديون اليمن، التي بلغت 1.6 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2019.

كما سيستفيد اليمن من قرار صندوق النقد الدولي بتمديد برنامجه لتخفيف الديون حتى أبريل 2021 من خلال المنح المقدمة من "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" (CCRT)⁴⁴ لتغطية كل من أصل الدين ومدفوعات الفائدة. حيث يجوز للبلدان المؤهلة ذات الدخل المنخفض التي تضار من كوارث صحية، الحصول مقدماً على منح لشريحة مبدئية تغطي الدين المؤهل الذي يحل أجل استحقاقه للصندوق في غضون فترة لا تتجاوز 6 أشهر، فيما قد تتم الموافقة كذلك على شرائح إضافية لفترة تصل إلى عامين من تاريخ القرار المبدئي.

3) الدول العربية المستوردة للنفط

رغم التداعيات واسعة النطاق لوباء كوفيد-19 على الاقتصادات العربية، إلا أن الدول العربية المستوردة للنفط ذات الاقتصادات المتنوعة قد شهدت مستويات تأثر أقل بالأزمة لاسيما تلك التي نجحت خلال السنوات السابقة في تنفيذ إصلاحات داعمة للاستقرار الاقتصادي جاء على رأسها الاقتصاد المصري الذي يعد الاستثناء الوحيد ما بين الدول العربية وثاني اقتصاد على مستوى العالم يتمكن من تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 رغم التداعيات الناتجة عن الوباء محققاً نمواً بلغ معدله 3.6 في المائة.

يُلاحظ كذلك في هذا الإطار أن مستويات الانكماش الأكبر التي سُجلت على مستوى دول المجموعة كانت تعكس إضافة إلى تأثير انتشار الوباء كذلك تأثير جملة من العوامل المرتبطة بالأوضاع الداخلية التي زادت من حدة الانكماش الاقتصادي المسجل العام الماضي من أبرزها ما

ومستويات الطلب الكلي. كما أن انتهاج أسلوب الإغلاق العام للحد من انتشار الوباء أدى إلى انخفاض إنتاجية العاملين في القطاع العام والخاص.

استناداً إلى ما سبق، تشير التقديرات الأولية إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي بنسبة 55 في المائة في عام 2020، وهو ما يُعزى بالأساس إلى انكماش الناتج في القطاع النفطي بنسبة 61 في المائة، وتراجع الأنشطة في القطاع غير النفطي بنسبة 26 في المائة⁽⁴³⁾.

من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الليبي نمواً حقيقياً خلال عامي 2021، 2022، وذلك في ضوء التوقعات بالتغلب على عدد من التحديات السياسية والاقتصادية خلال فترة التوقع، ومن أهمها تحسن الأوضاع الداخلية، وتبني إصلاحات داعمة لتوحيد سعر الصرف، إضافة إلى عودة الإنتاج النفطي وإمكانية زيادته إلى مستوى 1.2 مليون برميل عام 2021، و1.4 مليون برميل خلال عام 2022. سوف تسهم هذه التطورات الإيجابية المتوقعة في تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم أوضاع التشغيل خلال عام 2021 و2022 ما سيعمل على زيادة معدلات النمو وخفض معدلات البطالة.

تتمثل أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي لدعم النمو الاقتصادي خلال أفق التوقع في توحيد المؤسسات السيادية وتحسن الأوضاع الداخلية، ورفع القدرة الإنتاجية والتصديرية لقطاع النفط، وإعادة تقييم سياسة التشغيل في القطاع العام وترشيد الإنفاق الحكومي لاسيما على بند الأجور ودعم القطاع الخاص ورفع الإنتاجية الحدية، علاوة على إصلاح منظومة الدعم.

في **اليمن**، لا يزال الاقتصاد اليمني يواجه جملة من التحديات التي زاد من وطأتها وباء كوفيد-19 بما شكل ضغوطات على مقومات النشاط الاقتصادي في القطاعين النفطي وغير النفطي في ظل توقف الإنتاج النفطي وتأثر الأنشطة غير النفطية بظروف الإغلاق التي أثرت على عمل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها 75 في المائة من السكان. رغم ذلك، شهد عام 2020 عدد من التطورات الإيجابية على صعيد تخفيف عبء المديونية على الاقتصاد اليمني في ظل مبادرة وقف مدفوعات الديون التي تم إقرارها في إطار

⁴⁴ بحسب صندوق النقد الدولي، يسمح "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" (CCRT) لصندوق النقد الدولي بأن يقدم منحا لتخفيف أعباء ديون البلدان الأقر والأكثر هشاشة التي تصيبها كوارث طبيعية حادة أو كوارث تتعلق بالصحة العامة. يؤدي تخفيف مدفوعات خدمة الدين إلى تحرير موارد إضافية يمكن من خلالها تلبية الاحتياجات الاستثنائية لتمويل ميزان المدفوعات بسبب الكارثة، وتمويل الجهود التي تُبذل لاحتوائها والتعافي منها. وقد أنشئ هذا الصندوق الاستئماني في فبراير 2015 أثناء تفشي فيروس إيبولا وتم تعديله في مارس 2020 لمواجهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتشكل المنح المقدمة منه عنصراً مكملًا لتمويل المانحين وقرروض صندوق النقد الدولي التي يقدمها بشروط ميسرة من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

⁴³ مصرف ليبيا المركزي، ليبيا، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

الإطار، تبين التقديرات أنه كان من المقدر انكماش الاقتصاد المصري بنحو 0.3 و 2.0 في المائة خلال الربعين الأول والثاني من عام 2021 على التوالي، بدون تدخل الحكومة بحزمة واسعة من خطط الاستثمار التي كان من شأنها رفع معدل النمو إلى ما يتراوح بين صفر وفق فرضية التعافي البطيء و 1.8 في المائة في ظل فرضية التعافي السريع. علاوة على ما سبق، ساعد مضي الحكومة قدماً في تنفيذ العديد من الإصلاحات المخططة قبل فترة الأزمة بنجاح والتي تستهدف تقوية جانب العرض الكلي على التخفيف من حدة الأزمة وزيادة مستويات مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

استناداً إلى كافة ما سبق، سجل الاقتصاد المصري العام الماضي ثاني أعلى معدل نمو اقتصادي على مستوى العالم بلغ نحو 3.6 في المائة في عام 2020 رغم التأثيرات الناتجة عن جائحة وباء كوفيد-19.

من المتوقع بقاء معدل نمو الاقتصاد المصري مرتفعاً بحدود 3.5 في المائة في عام 2021، و 4.8 في المائة في عام 2022 مدعوماً بارتفاع مستويات الطلب الخارجي ومن تواصل استمرار الانفاق الاستثماري على المشروعات الرئيسية ومن بينها مشروعات البنية التحتية، وإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، فيما ستجد بعض القطاعات الاقتصادية المهمة الأخرى مثل قطاع السياحة دعماً بنهاية فترة التوقع في ظل توقعات عودة النشاط السياحي خلال عام 2022 بما سيدعم الإيرادات السياحية التي تسهم بنحو 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وما يقرب من 10 في المائة من العمالة.

في المغرب⁽⁴⁶⁾، أدت الأزمة الناجمة عن انتشار جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لمواجهة انتشارها بما في ذلك القيود المفروضة على التنقل وتعليق بعض الأنشطة، بالإضافة إلى الجفاف المسجل العام الماضي، إلى انخفاض الطلب المحلي والخارجي على السلع والخدمات بالتالي تراجع كبير في النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات خاصة في الربع الثاني من عام 2020.

باستثناء قطاع التعدين، الذي أظهر مرونة قوية وقطاع "الإدارة العامة والضمان الاجتماعي" و"التعليم والصحة والعمل الاجتماعي"، تأثرت القطاعات الأخرى بدرجات متفاوتة. تمثلت القطاعات الأكثر تأثراً في الربع الثاني من عام 2020 في قطاعات الصناعات التحويلية (خصوصاً

شهادة الاقتصاد اللبناني الذي مر بمجموعة من الأزمات في عام 2020 أدت في مجملها لتحقيقه لمعدل انكماش قدر بنحو 22 في المائة في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

كمحصلة وعلى مستوى المجموعة تم تسجيل معدل انكماش بلغ 2.2 في المائة في عام 2020. فيما يتوقع تحسن آفاق النمو الاقتصادي خلال عامي 2021 و 2022 لتسجل دول المجموعة نمواً بنسبة 2.8 و 3.9 في المائة كنتيجة لتعافي الطلب الخارجي، وتواصل الأثر الإيجابي لإصلاحات استعادة الاستقرار الاقتصادي في عدد من دول المجموعة.

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في مصر، استفاد الاقتصاد المصري خلال العام الماضي من عدد من العوامل من أهمها قوة الطلب المحلي في ظل القاعدة السكانية الواسعة، ومن التدابير الاستباقية والسريعة التي تبنتها الحكومة على صعيد الأوضاع الصحية ومن الدعم الذي قدمته السياستين المالية والنقدية التوسعية للحد من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لانتشار وباء كوفيد-19 وما تضمنته من تدابير امتدت لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي الذي يسهم بنحو 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

كما استفاد الاقتصاد المصري كذلك من الارتفاع الملموس لمستويات الاستثمارات العامة التي مولت العديد من مشروعات البنية الأساسية وعملت على تنشيط النمو الاقتصادي، حيث بلغت الاستثمارات العامة المتضمنة في خطة العام المالي 2020-2021 ما يقرب من 280 مليار جنيه مصري. توجهت هذه الاستثمارات نحو تعزيز البنية التحتية في قطاعات البناء، وتقنية المعلومات والاتصالات والإسكان والنقل، وهو ما لعب دوراً كبيراً في ظل أجواء عدم اليقين في تعزيز الثقة وتعويض الانخفاض المتوقع في الاستثمار الخاص⁽⁴⁵⁾.

تشير التقديرات الخاصة بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية التي تستند إلى نموذج مضاعفات مصفوفة الحسابات الاجتماعية [social accounting matrix - based multiplier model (SAM)] إلى المساهمة الإيجابية للتدابير التي تبنتها الحكومة لدعم النشاط الاقتصادي في عام 2020 لمكافحة وباء كوفيد-19 حيث عملت على تقوية مسارات النمو الاقتصادي. في هذا

⁴⁶ بنك المغرب، (2021). المغرب، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

⁴⁵ Ministry of Planning and Economic Development, (2021). "COVID-19 and the Egyptian Economy From reopening to recovery: Alternative pathways and impacts on sectors, jobs, and households", November.

قطاع السياحة والتجارة، وهو ما أسفر عن ارتفاع كبير لمعدلات البطالة لتصل بنهاية العام إلى 17.4 في المائة.

من المتوقع تحسن نسبي للنشاط الاقتصادي في تونس خلال العامين المقبلين ولكن سيعتمد ذلك على مسارات النمو بالنسبة للشركاء التجاريين الرئيسيين التي لا تزال ضعيفة لاسيما في دول الاتحاد الأوروبي. كما يتوقع أن يجد النشاط الاقتصادي دعماً محدوداً من الاستثمارات العامة في ظل التحديات التي تواجه أوضاع المالية العامة نتيجة ارتفاع مستويات الدين العام التي ستفرض تقييد السياسة المالية خلال الفترة المقبلة خاصة في ظل مستهدفات برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تلتزم به تونس مع صندوق النقد الدولي. بناءً على ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد التونسي بنسبة 4 في المائة العام الجاري ونحو 3 في المائة العام المقبل.

واجه السودان في عام 2020 عدد من التحديات كنتيجة للأوضاع الداخلية وكذلك الأضرار الناتجة عن السيول والفيضانات، إضافة إلى التبعات الاقتصادية والاجتماعية لوباء كوفيد-19 بما أدى إلى انكماش الأنشطة الاقتصادية وتراجع مستويات الصادرات وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية. استلزم ذلك إحداث تحول كبير في السياسات الاقتصادية ومنهجية إدارة الاقتصاد القومي بهدف تجاوز الاختلالات الداخلية والخارجية.

بناء عليه، سجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً بنسبة 4.8 في المائة في عام 2020. كان القطاع الصناعي أكبر القطاعات الاقتصادية تضرراً بسياسات الإغلاق إضافة إلى القطاع النفطي نتيجة الانخفاض المستمر في إنتاج النفط.

رغم التحديات الاقتصادية التي واجهت السودان خلال العام الماضي تم تبني عدد من الإصلاحات من بينها إصلاح دعم السلع الأساسية. تتمثل أبرز أولويات الإصلاح في المرحلة الراهنة في تحقيق معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي كافية لخفض معدلات البطالة وتوفير فرص عمل للشباب والإناث وتقليل التفاوت في توزيع الدخل.

أما في الأردن⁽⁴⁷⁾، أحدثت أزمة وباء كوفيد-19 تأثيرات سلبية على الاقتصاد الأردني، كبقية دول العالم، حيث أثرت الجائحة على أداء الاقتصاد العالمي المحرك الرئيس لمستويات الطلب الخارجي سواء من خلال التجارة الخارجية، والاستثمار، والسياحة، وهي القنوات الرئيسية التي تنتقل من خلالها أية تأثيرات خارجية إلى الاقتصاد الأردني.

صناعة السيارات، والطيران والصناعات الالكترونية، والنسيج والجلد)، إضافة إلى قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والسياحة والنقل.

أظهرت البيانات ربع السنوية تراجع مستويات الانكماش الاقتصادي مع الإزالة التدريجية للقيود الصحية وانتعاش النشاط في منطقة اليورو خلال النصف الثاني من العام. انعكس ذلك في التحسن الملحوظ في استهلاك الكهرباء، لا سيما في القطاعات الإنتاجية. في حين استمر تأثير قطاع السياحة والنقل وصناعة الطيران تعاني من آثار الوباء نتيجة لعودة انتشار الفيروس والإبقاء على القيود المفروضة على السفر الدولي.

تتمثل العوامل الرئيسية التي من المتوقع أن تؤثر بشكل كبير على مستويات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط في التطور الذي يشهده انتشار وباء كوفيد-19، وأثره على الطلب الخارجي من جهة، والطلب الداخلي من جهة أخرى. إضافة إلى مدى نجاح تنفيذ مبادرات الحملة الواسعة للتلقيح ضد هذا الوباء، سواء على المستوى الوطني أو في البلدان الشريكة. كما يعتبر إنشاء صندوق استراتيجي مخصص للاستثمار من أهم العوامل التي من المتوقع أن تدعم الاقتصاد الوطني. على صعيد آخر، يظل الناتج الزراعي، الذي يرتبط ناتجه بالظروف المناخية، من العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

في هذا السياق، وحسب توقعات بنك المغرب بنهاية عام 2020، من المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي انتعاشاً ليصل إلى 4.7 في المائة في عام 2021، بعد الانكماش المتوقع بنسبة 6.6 في المائة في عام 2020، فيما يتوقع انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى مستوى 3.5 في المائة في عام 2022 بما يعكس التغيرات المتوقعة في مستوى الطلب الداخلي والخارجي. يعكس هذا التطور ارتفاعاً في القيمة المضافة لقطاع الزراعة بنسبة 13.8 في المائة عام 2021 وبنسبة 2 في المائة عام 2022، مع فرضية تحقيق موسم فلاح عادي، وتحسناً تدريجياً للقيمة المضافة للقطاعات غير الزراعية، بنسبة 3.3 في المائة في عام 2021 ثم بنسبة 3.6 في المائة عام 2022.

في تونس، تشير التقديرات الرسمية إلى انكماش الاقتصاد التونسي بنسبة 8.8 في المائة في عام 2020 جراء الإغلاقات الكلية والجزئية التي تم فرضها على الأنشطة الاقتصادية خلال العام الماضي لاسيما القطاعات التي تساهم بقدر كبير من الناتج المحلي الإجمالي على رأسها

47 البنك المركزي الأردني، الأردن، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في الوقت الذي كان الأردن يطمح فيه لتسجيل معدل نمو يفوق نحو 2 في المائة في عام 2020 معزراً بنمو الصادرات وتحسن قطاع السياحة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، تشير التقديرات الأولية إلى انكماش الاقتصاد الأردني بنسبة تدور حول 3 في المائة العام الماضي في ظل فترات الإغلاق والحظر التي تم تطبيقها للحد من انتشار الوباء منذ بداية منتصف مارس 2020 التي انعكست على الأنشطة الاقتصادية خلال النصف الأول من العام الماضي. في هذا السياق جاءت استجابة الحكومة من خلال الإجراءات الصحية أولاً، ومن ثم النقدية والمالية، داعمة للاداء الاقتصادي ومخففة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للآزمة وتقوية مسارات التعافي.

تأثرت معظم القطاعات الرئيسية بشكل كبير بتداعيات أزمة كورونا، وكان من أبرزها قطاع "المطاعم والفنادق"، و"النقل، والإنشاءات"، و"الصناعات التحويلية"، وهي من القطاعات الرائدة في الاقتصاد، وتمتلك علاقات تشابكية قوية مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، كقطاعات الكهرباء، والخدمات المالية، والعقارات، مما أثر بشكل غير مباشر أيضاً على أداء تلك القطاعات، ومن الجدير ذكره أن قطاعي الصناعات التحويلية، والنقل، من أبرز القطاعات التي ساهمت في معدل الانكماش الحاصل في الناتج المحلي خلال النصف الأول من عام 2020، فيما كان قطاعي "خدمات المال والتأمين"، و"الخدمات الحكومية" من أبرز القطاعات التي ساهمت بشكل إيجابي خلال النصف الأول من عام 2020 في التخفيف من حدة الأزمة.

كان لانفجار مرفأ بيروت في شهر أغسطس من عام 2020 الأثر الأكبر على الاقتصاد إذ نتج عنه خسائر بشرية ومادية ملموسة. فإلى جانب أهمية المرفأ الاستراتيجية في التبادل التجاري. يُشكل المرفأ مخزناً للمواد الاستهلاكية الأساسية، لذا فقد كان للانفجار أثراً مباشراً على الحركة التجارية، والأمن الغذائي والاستهلاك المحلي. إضافة إلى ذلك انعكس أثر الانفجار على المؤسسات التجارية والسياحية المتواجدة بشكل كبير في العاصمة بيروت التي تعد محركاً أساسياً للعجلة الاقتصادية ونمو الناتج المحلي الاجمالي.

منذ بداية الإغلاق الاقتصادي لاحتواء أزمة كوفيد-19، في منتصف شهر مارس 2020، اتخذ الأردن سلسلة من التدخلات والتدابير الاقتصادية الهادفة إلى مساعدة مختلف القطاعات الاقتصادية على مواجهة الآثار السلبية للآزمة، وضمن استمرار عمل المؤسسات الاقتصادية والعاملين فيها، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الأكثر تضرراً من الأزمة.

ركزت هذه التدخلات والتدابير على توفير السيولة الكافية لتنشيط الاقتصاد، وتوفير التمويل الميسر بتكاليف معقولة، فضلاً عن خفض التكاليف المالية، قدر الإمكان، على المؤسسات الاقتصادية من خلال عدد من الإجراءات، أبرزها تأجيل أقساط القروض، وتأجيل دفع ضريبة المبيعات والدخل، وتفعيل "برنامج البطالة" الذي أطلقتته مؤسسة الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى السماح للقطاعات المتضررة بتخفيض أجور عمالها وفق معدلات ومتطلبات محددة، إلى جانب العديد من الإجراءات الأخرى.

من المتوقع في ظل التعافي المرتقب للنشاط الاقتصادي العالمي والتدرج في احتواء التداعيات الناتجة عن الوباء خلال آفاق التوقع أن يسجل الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة

في لبنان(48)، يعاني الاقتصاد منذ أكثر من عامين من انكماش اقتصادي حيث سجل معدلات نمو سلبية وصلت نسبتها إلى 1.9 و 6.7 في المائة في عامي 2018 و 2019 على التوالي. رغم ذلك يعد الانكماش الاقتصادي الذي شهده لبنان في عام 2020 غير مسبوق في ظل التحديات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها البلاد في هذا العام نتيجة للأوضاع الداخلية غير المواتية وعدم تحقيق تقدم ملموس على صعيد تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لاستعادة النمو الاقتصادي وضمن الاستدامة المالية، وهو ما أسفر عن ضغوطات مالية وشح في السيولة أدى إلى إعلان لبنان عدم قدرته على سداد "سندات اليوروبوند" المستحقة في شهر مارس الماضي. فيما زاد انفجار مرفأ بيروت الشريان التجاري الرئيس للبلاد، وانتشار وباء كوفيد-19 من حجم التحديات التي واجهت الاقتصاد اللبناني عام 2020.

كان لانفجار مرفأ بيروت في شهر أغسطس من عام 2020 الأثر الأكبر على الاقتصاد إذ نتج عنه خسائر بشرية ومادية ملموسة. فإلى جانب أهمية المرفأ الاستراتيجية في التبادل التجاري. يُشكل المرفأ مخزناً للمواد الاستهلاكية الأساسية، لذا فقد كان للانفجار أثراً مباشراً على الحركة التجارية، والأمن الغذائي والاستهلاك المحلي. إضافة إلى ذلك انعكس أثر الانفجار على المؤسسات التجارية والسياحية المتواجدة بشكل كبير في العاصمة بيروت التي تعد محركاً أساسياً للعجلة الاقتصادية ونمو الناتج المحلي الاجمالي.

علاوة على ما سبق، أضافت أزمة وباء كوفيد-19 أزمة جديدة إلى الأزمات التي يعاني منها لبنان حيث أدت إلى توقف معظم القطاعات الاقتصادية خلال الربع الثاني من العام التي وعلى الرغم من الافتتاح الجزئي للنشاط الاقتصادي ومن ثم الكلي للبلاد خلال النصف الثاني من العام لم تتمكن من استعادة حركتها الطبيعية في ظل أزمة السيولة والتراجع الكبير في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار.

بناءً على ما سبق، سجلت معظم مؤشرات القطاع الحقيقي انكماشاً خلال عام 2020 وعلى الأخص قطاع السياحة، والبناء والتجارة. أما القطاع الوحيد الذي شهد حركة ناشطة هو القطاع العقاري إذ ارتفع حجم المعاملات العقارية خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2020 بنسبة 110.5 في المائة على أساس سنوي. تمثل العامل الأساسي لهذه الفورة العقارية في الدور الذي يلعبه القطاع

48 مصرف لبنان، لبنان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في **موريتانيا**، من المتوقع انخفاض مستوى النمو الاقتصادي بما يعكس التوقعات بانخفاض الأسعار العالمية للحديد الذي تمثل صادراته نحو ثلث الصادرات الإجمالية. في هذا الإطار، يتوقع انخفاض الأسعار العالمية للحديد إلى نحو 88 دولار للطن المتري الجاف عام 2019 إلى نحو 70 دولار في المتوسط خلال عامي 2020 و2021 مقابل 188 دولار للطن المتري الجاف عام 2011. كما سيبقى النشاط مدعوماً بالزيادة المتوقعة للإنتاج في قطاعات الزراعة والصيد والثروة الحيوانية بدعم من الاستثمارات والمشاريع الحكومية الهادفة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية.

في **الصومال**، من المتوقع تعافي نسبي للأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2021 و2022 مع استمرار المشروعات الهادفة إلى تطوير الموانئ التي بدأ تأثيرها الإيجابي في الظهور. كما سيجد النشاط الاقتصادي كذلك دعماً من تعافي تحويلات الصوماليين بالخارج في ظل النشاط المتوقع للاقتصاد العالمي. في المقابل، ستعتمد مسارات النمو في القطاع الزراعي على تطورات الأوضاع الداخلية والتطورات المرتبطة بالمناخ. عليه، من المتوقع تسجيل الاقتصاد الصومالي لمعدل نمو يُقدر بنحو 2.6 في المائة في عام 2021 ونحو 3.2 في المائة العام المقبل.

أما في **جيبوتي**، انعكست التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا وما نتج عنها من تراجع حركة التجارة الدولية وحركة النقل العابر على أداء الاقتصاد الذي يستفيد من تفعيل دور الدولة كمركز لخدمات النقل العابر والخدمات اللوجستية بالبناء على النمو الملموس في حركة التجارة الدولية لبعض دول الجوار. تشير التقديرات إلى انكماش اقتصاد جيبوتي بنسبة 1.5 في المائة عام 2020 بسبب التباطؤ الاقتصادي لتفشي فيروس كورونا.

بذلك يكون النشاط الاقتصادي في جيبوتي قد سجل في عام 2020 انكماشاً هو الأول من نوعه على مدى عقدين نتيجة وباء كوفيد-19، حيث ألحقت إجراءات الإغلاق وتعليق السفر الدولي أضراراً بالغة بقطاعات البناء، والتجارة العامة، والنقل الجوي والبري، والخدمات التي تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية. كما تأثر الاقتصاد بظروف الأوضاع الداخلية وتعرض القرن الأفريقي للكوارث الطبيعية، مثل هجمات الجراد الصحراوي، بما ساهم في مجمله في انخفاض مستويات الإنتاج والاستثمار.

لا تزال التوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط إيجابية رغم تأثير وباء كوفيد-19، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل النمو مستويات مرتفعة تتراوح ما بين 5 إلى 6 في المائة في 2021-2022، مدفوعاً بالانتعاش المتوقع للنشاط الاقتصادي لدى بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين، مما سيعزز عمليات إعادة التصدير في المنطقة الحرة

العقاري كملاذ آمن وحيد وكوعاء ادخاري في ظل الأزمات التي شهدتها البلاد. في المجمل، تشير التقديرات إلى انكماش الاقتصاد اللبناني بنسبة 22 في المائة العام الماضي.

في ظل الأوضاع الاستثنائية الراهنة من الصعب تقدير معدلات النمو للأعوام المقبلة. ولكن من الجدير ذكره أن نهوض لبنان ونموه المستقبلي لا يزال رهينة التقدم في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وتشكيل حكومة قادرة على تطبيق الإصلاحات اللازمة بالاستفادة من دعم الدول المانحة.

في **فلسطين**، شهد عام 2020 تزامن عدد من الأزمات التي انعكست على أداء الاقتصاد الفلسطيني تمثلت في الأزمات الصحية والاقتصادية الناتجتين عن فيروس كورونا المستجد والأزمة المالية للحكومة الفلسطينية نتيجة احتجاز إيرادات المقاصة وتراجع المنح والمساعدات الدولية. خلفت هذه الأزمات حالة من ظروف عدم اليقين التي انعكست على جانبي العرض والطلب خاصة في قطاعات السياحة والنقل والخدمات والإنشاءات والصناعات التحويلية سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة. بحسب الإحصاءات المتاحة سجل الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً بنسبة 19.5 في المائة في الربع الثاني من عام 2020 على أساس سنوي مقابل انكماش بنسبة 3.4 في المائة في الربع الأول من نفس العام. من المتوقع تراجع وتيرة الانكماش في الربع الثالث إلى 10.8 في المائة في ظل الإجراءات التي تبنتها الحكومة للتخفيف من حدة التبعات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة وفي ظل الاتجاه إلى العودة التدريجية للأنشطة الاقتصادية وفق التدابير الاحترازية المختلفة⁽⁴⁹⁾.

عكس هذا التحسن العديد من المؤشرات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية مثل مؤشر دورة الأعمال، والإنتاج الصناعي، ومؤشرات قطاع التجارة والتجزئة، فيما لا تزال المؤشرات الخاصة بجانب الطلب تواجه تحديات تعكس استمرار تأثير أزمة إيرادات المقاصة على مستويات الاستهلاك وهو ما يبطئ من وتيرة التعافي الاقتصادي.

في المجمل من المتوقع انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 11.5 في المائة في عام 2020. أما في عامي 2021 و2022، فلا تزال هناك عدد من التحديات التي سوف تمارس تأثيراتها على الاقتصاد الفلسطيني رغم التحسن المرتقب للأنشطة الاقتصادية العالمية، حيث لا تزال أزمة المالية العامة، وظروف عدم اليقين منعكسة على مستويات الاستثمار والاستهلاك. بناءً عليه، من المتوقع تعافي نسبي للنشاط الاقتصادي في فلسطين ليسجل معدل نمو يدور حول 4 في المائة العام الجاري، وتباطؤ نسبي لمعدل النمو إلى 2.5 في المائة العام المقبل.

49 سلطة النقد الفلسطينية، (2021). "تقرير التنبؤات الاقتصادية الربعية"، الربع الرابع.

المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي تعافياً عاماً الجاري والمقبل مستفيداً من عدد من العوامل من بينها تحسن النشاط الاقتصادي العالمي الذي سيدعم نمو حركة التجارة الخارجية وعودة التدفقات السياحية بنهاية العام مع توفر اللقاحات.

كما سيؤدي المضي قدماً في تنفيذ استراتيجية الاقتصاد الأزرق التي تعتمد على تنمية قطاعات الصيد والثروة السمكية إلى دعم التعافي الاقتصادي.

من جانب آخر، وفي ظل الظروف المناخية المواتية من المتوقع تحسن أداء قطاع الزراعة مع ما يستتبعه ذلك من زيادة صادرات عدد من السلع الاستراتيجية. كذلك من المتوقع أن يتم تنفيذ عدد من مشروعات البنية التحتية في إطار المشروعات الممولة من قبل شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف ومن خلال الدعم المالي الذي تعهد به المجتمع الدولي من خلال مؤتمر شركاء القمر للتنمية [the Conference of Partners for the Development of Comoros (CPAD)] عليه، من المتوقع تسجيل القمر معدلات نمو تدور حول مستوى 3 في المائة خلال أفق التوقع.

وصادات النقل والخدمات اللوجستية، وخدمات الاتصالات، كما يتوقع أيضاً أن تعزز مشاريع البنية التحتية الجارية زخم النمو. تسعى الحكومة إلى تعزيز مكانة جيبوتي كمركز إقليمي للتجارة الدولية والأنشطة اللوجستية من خلال توجيه الاستثمارات العامة إلى قطاع البنية الأساسية عبر تعزيز الانفاق الحكومي الممول من خلال الاقتراض سواء من الصين أو من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات في منطقة التجارة الحرة وخطوط أنابيب المياه والسكك الحديدية التي تربط بين جيبوتي وإثيوبيا .

تعتمد قدرة الدولة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية على مدى تنفيذ الإصلاحات الخاصة ببيئة الأعمال التي ساهمت في تحسين مكانة جيبوتي في مؤشر تيسير أداء الأعمال للبنك الدولي من المرتبة 171 إلى في عام 2018 إلى المرتبة 99 في عام 2019، وهو ما يستلزم الاستمرار في بذل المزيد من الجهود على صعيد ضمان الالتزامات التعاقدية وحقوق المستثمرين.

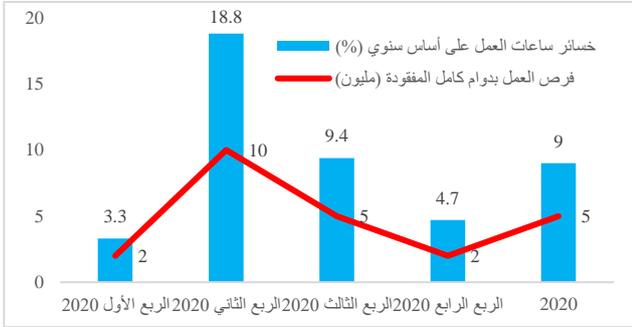
في **القمر**، تأثر الأداء الاقتصادي العام الماضي بالتداعيات غير المواتية لوباء كوفيد-19 الذي أثر على عدد من القطاعات الرئيسية ومن أهمها السياحة والتجارة والخدمات في ظل إجراءات الإغلاق وتراجع الطلب الخارجي. من

الإطار رقم (1)

فقدان الوظائف في المنطقة العربية نتيجة لوباء كوفيد-19

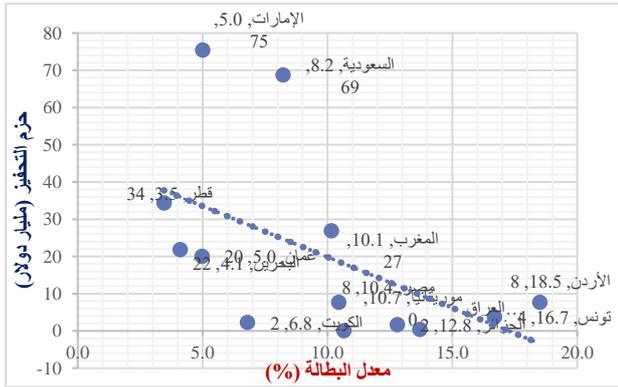
على الرغم من التدابير العديدة وحزم التحفيز التي تم تبنيها في الدول العربية لمواجهة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لوباء كوفيد-19، انكمش الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنحو 4.4 في المائة عام 2020، بينما تسبب الوباء في فقدان المنطقة العربية لحوالي 5 ملايين وظيفة بدوام كامل وإلى انخفاض عدد ساعات العمل في المنطقة العربية بنسبة 9 في المائة في عام 2020 مقارنة بالمستويات المسجلة في نهاية عام 2019، فيما سُجل أكبر تراجع لمعدلات التشغيل في الربع الثاني من عام 2020 مع تراجع ساعات العمل بنسبة 18.8 في المائة وفق تقديرات منظمة العمل الدولية⁽⁵⁰⁾. تباينت مستويات فقدان الوظائف من دولة عربية إلى أخرى بما يعكس العديد من العوامل من بينها مستوى تشديد الإجراءات الاحترازية وإجراءات التباعد الاجتماعية استناداً إلى مستويات انتشار الوباء، وكذلك التدخلات الحكومية المُتبناة للحد من فقدان الوظائف بحسب الحيز المالي المُتاح، وكذلك التطورات المحلية التي شهدتها بعض الدول العربية خلال العام الماضي.

تطور ساعات العمل وفرص العمل بدوام كامل المفقودة كنتيجة لوباء كوفيد-19 (2020)



Source: ILO, (2021). "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Seventh edition Updated estimates and analysis".

تطور معدل البطالة في الدول العربية وحجم حزم تحفيز كوفيد-19 (2020)



المصدر: صندوق النقد العربي استناداً إلى مصادر رسمية ومنظمة العمل الدولية.

في هذا السياق، ساهمت تدخلات الجهات المعنية في الإبقاء على الوظائف من خلال العديد من التدابير من بينها تأجيل سداد أقساط القروض المستحقة على الشركات للقطاع المالي، وتقديم تسهيلات عديدة من قبل البنوك المركزية ووزارات المالية للشركات لتعزيز قدرتها على الوفاء بنفقاتها التشغيلية ولا سيما بند الأجور، إضافة إلى قيام الحكومات في بعض الدول العربية بسداد مستحقات العاملين في القطاع الخاص بهدف الإبقاء على الوظائف خلال فترة انتشار وباء كوفيد-19.

ففي **السعودية**، تم من خلال برنامج "ساند" دعم سداد 60 في المائة من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بقيمة 9 مليار ريال. ساهمت التدخلات الحكومية في الحد نسبياً من فقدان الوظائف في المملكة حيث سجلت معدلات البطالة ارتفاعاً من 5.7 في المائة في نهاية عام 2019 إلى 8.5 في المائة خلال الربع الثالث من عام 2020، بما يعزى في جانب منه إلى تأثير الجائحة، وفي جانب آخر إلى تزامن هذه الفترة مع تخرّج الطلاب من الجامعات وبحثهم عن فرص للعمل. بشكل عام من المتوقع أن تتحسن مستويات التوظيف وأن تتخفض البطالة وذلك جرّاء استمرار تنفيذ برامج "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" ومشاريع صندوق الاستثمارات العامة التي ستعمل على نمو مستويات التشغيل والتوظيف خلال عامي 2021 و2022 التي من شأنها أن تساهم في انخفاض معدل البطالة.

كذلك، ساهمت الإجراءات الحكومية المتبناة في **البحرين** في التخفيف من تداعيات وباء-19 على قطاع الشركات من خلال دفع أجور البحرينيين المؤمن عليهم، ومن ثم دعم أوضاع التشغيل في المملكة استفاد منها أكثر من 11 ألف شركة في القطاع الخاص حتى الربع الثالث من عام 2020 يعمل بها أكثر من 70 ألف بحريني. بناءً عليه، ارتفع عدد العاملين البحرينيين بنسبة 1 في المائة خلال الربع الثالث من عام 2020 على أساس سنوي بما يعكس استقرار أوضاع التشغيل رغم التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة.

فيما تبنت الحكومة في **الكويت** العديد من التدابير للحفاظ على العمالة الوطنية في القطاع الخاص ودعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2020، وهو ما يتوقع على ضوءه أن تعود معدلات التشغيل إلى التعافي خلال عامي 2021 و2022 مع تعافي النمو الاقتصادي وعودة الحياة إلى طبيعتها، كذلك من المتوقع تحسن معدلات التشغيل مع التنفيذ المتوقع لمشاريع خطة التنمية في السنوات القادمة وفقاً لرؤية 2035.

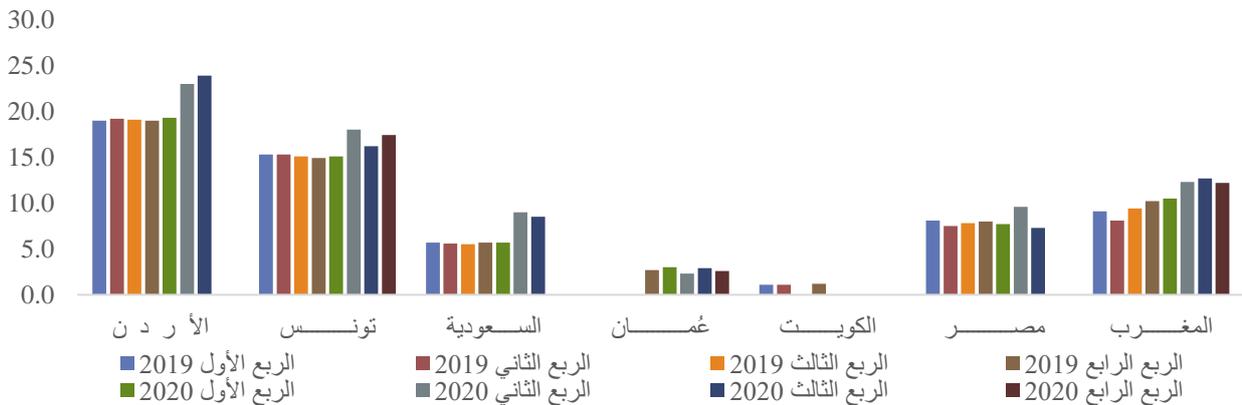
⁵⁰ ILO, (2021). "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Seventh edition Updated estimates and analysis".

من جانب آخر، وكما تمت الإشارة عكست كذلك أوضاع التشغيل بعض التحديات الاقتصادية التي واجهت بعض الدول العربية في عام 2020 التي زاد من حدتها وباء كوفيد-19.

ففي الأردن، يُعد تحدي البطالة من التحديات المزمنة في الاقتصاد الأردني، إذ بلغ معدل البطالة في عام 2019 ما نسبته 19.0 في المائة. وقد أدى الإغلاق الاقتصادي الذي طبّقه الأردن للحد من انتشار فيروس كورونا إلى فقدان بعض فرص العمل، خاصة في الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت أوضاعها المالية سلباً بالأزمة، إلى جانب العمالة الموسمية. كما أثرت الجائحة كذلك على مستويات الطلب على العمالة الأردنية من الخارج ومن ثم توقف استقطاب العمالة الأجنبية بشكل عام، ومنها العمالة الأردنية، بسبب ضعف النشاط الاقتصادي وحالة الإغلاق العام في تلك الدول. كل ذلك أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 23.9 في المائة خلال الربع الثالث من عام 2020. تشير التوقعات إلى ارتفاع معدل البطالة في الأردن إلى 22 في المائة في عام 2020، فيما يتوقع تراجع معدل البطالة تدريجياً خلال عامي 2021 و2022 إلى مستواه الطبيعي قبل الأزمة، في ظل التعافي المتوقع في الاقتصاد، وعودة العمل في القطاع السياحي الذي يوفر العديد من فرص العمل في الاقتصاد. هذا إلى جانب قيام الحكومة بتنفيذ حزمة واسعة من الإصلاحات في سوق العمل ضمن الخطط وبرامج الإصلاح المختلفة، كبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يجري تنفيذه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وخطة أولويات الإصلاح (2018-2023) بالتعاون مع البنك الدولي. كذلك كان للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عاشها الاقتصاد اللبناني إضافة إلى انتشار وباء كوفيد-19 خلال العام الماضي تأثيرات واسعة النطاق على أوضاع التشغيل حيث أدت تلك التطورات إلى تسريح عدد كبير من الموظفين وخصوصاً في قطاعي السياحة والتشييد والبناء. كما نتج عن الإغلاق الجزئي والكلي للمؤسسات بسبب الجائحة انخفاض في عدد الموظفين بالنسبة للفترة ذاتها من العام 2019 مما يدل على حجم البطالة المتزايد من جراء الأزمات المتتالية، فيحسب استطلاع للرأي لتأثيرات الأوضاع الاقتصادية على التشغيل أشار نحو 53 في المائة من المؤسسات المتضمنة في الاستطلاع إلى انخفاض أعداد العاملين لديها في الربع الثالث من العام مقارنة بالمستويات المسجلة في نهاية عام 2019.

في السياق ذاته، سجل الاقتصاد المغربي خسارة صافية في الوظائف قدرت بنحو 586 ألف وظيفة في المتوسط في الربعين الثاني والثالث من عام 2020، وهي أعلى نسبة تاريخية. صاحب هذا الفقدان في العمالة أيضاً تراجع ملموس في حجم ساعات العمل في جميع القطاعات الاقتصادية ولكن بنسب متباينة. في هذا السياق، انسحبت نسبة لا يستهان بها من السكان العاطلين عن العمل من السوق وارتفع معدل البطالة بمعدل 3.8 نقطة مئوية ليصل إلى 12.7 في المائة خلال الربع الثالث من العام الماضي. كما ارتفع عدد المتعطلين عن العمل في تونس خلال الربع الرابع من عام 2020 إلى نحو 725.1 ألف عاطل عن العمل من مجموع السكان النشيطين مقابل معدل 676.6 ألف عاطل عن العمل تم تسجيله خلال الربع الثالث لسنة 2020. بالتالي، ارتفعت نسبة البطالة لتبلغ 17.4 في المائة خلال الربع الرابع من سنة 2020، مقابل 16.2 في المائة في الربع الثالث من نفس العام. تأثرت العمالة من الإناث بفقدان الوظائف بدرجة أكبر من الذكور، ففي حين ارتفع معدل البطالة بالنسبة للذكور بنحو 0.9 نقطة ليبلغ 14.4 في المائة خلال الربع الرابع لسنة 2020، وارتفع مثيله بالنسبة للإناث بنحو 2.1 نقطة لدى الإناث ليبلغ 24.9 في المائة خلال نفس الفترة. بناءً عليه، تراجعت نسبة المشاركة في سوق العمل إلى 47.3 في المائة خلال الربع الرابع من عام 2020، مقارنة بنحو 47.7 في المائة خلال الربع الثالث من نفس السنة بانخفاض في الوظائف قدر بنحو 29.7 ألف وظيفة خلال تلك الفترة.

تطور معدل البطالة في بعض الدول العربية (2019-2020) (%)



المصدر: نشرة الإحصاءات الاقتصادية ربع السنوية، (2021)، صندوق النقد العربي، العدد الخامس.

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2021 و2022 اتجاهات تطور الأسعار المحلية

شهد عام 2020 تأثير المستوى العام للأسعار بالإجراءات الاحترازية التي قامت باتخاذها معظم الدول العربية كنتيجة لانتشار وباء كوفيد-19، الأمر الذي أثر على مستويات العرض والطلب من السلع والخدمات في اتجاهات ذات أثر متباين على معدلات التضخم، فمن ناحية نتج عن انتشار الفيروس عدم انتظام سلاسل الإمداد لبعض السلع والخدمات مما تسبب في ارتفاع أسعارها، فيما أدى تراجع مستويات الدخل وفقدان الوظائف إلى انكماش الطلب الكلي وهو ما عمل على امتصاص جانب من الضغوط التضخمية. من جهة أخرى، تأثرت معدلات التضخم في عام 2020 باتجاه بعض الدول العربية إلى زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات لتعزيز قدرتها على الحصول على موارد مالية لدعم التعافي الاقتصادي. كذلك تعرضت قيمة عملات بعض الدول العربية لضغوطات مع تراجع مستويات الاحتياطي من النقد الأجنبي في ظل الانخفاض الذي شهدته مستويات المعروض من النقد الأجنبي، بما أدى إلى ارتفاع الضغوط التضخمية المدفوعة بأثر التمير - Pass-through effect. خفف من حدة الزيادة في المستوى العام للأسعار الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها معظم الدول العربية في مواجهة تلك الجائحة لضمان توفير السلع والخدمات. كمحصلة للتطورات السابقة ارتفع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة ليصل إلى 14.4 بالمائة مقارنة مع نحو 4.9 في المائة خلال عام 2019.

من المتوقع تراجع معدل التضخم إلى حوالي 10.6 في المائة، كما يتوقع مواصلته الانخفاض إلى 5.9 في المائة في عام 2022. يأتي ذلك تماشياً مع قيام معظم الدول العربية بالتخفيف من الإجراءات الاحترازية للجائحة مع توافر اللقاحات على نطاق واسع وتحسن مستويات المعروض من السلع والخدمات.

مستويات ضريبة القيمة المضافة في بعض دول المجموعة.

نتيجة للتطورات السابقة، بلغ معدل التضخم في دول المجموعة حوالي 1.1 بالمائة خلال عام 2020، وذلك مقابل انخفاض مسجل في المستوى العام للأسعار بنسبة 1.03 بالمائة في عام 2019.

فيما يتعلق بالتوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.21 بالمائة في عام 2021، ونحو 2.13 في المائة خلال عام 2022.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في **السعودية**⁽⁵¹⁾، كان لوباء كوفيد-19 وما تبعه من إجراءات احترازية تأثيرات متباينة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2020 نتيجة تراجع مستويات الطلب الكلي بما يعكس تأثير النشاط الاقتصادي بسبب تطبيق الإجراءات الاحترازية للجائحة، علاوة على تأثير سلاسل الإمدادات في بداية انتشار الجائحة. من جانب آخر، شهد عام 2020 مجموعة من العوامل التضخمية من أهمها زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة بدءاً من شهر

الدول العربية المصدرة للنفط

ارتفع المستوى العام للأسعار في الدول العربية المصدرة للنفط خلال عام 2020 بحوالي 1.72 في المائة. جاء ذلك كنتيجة لارتفاع معدل التضخم في كل من مجموعتي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط بنسبة 1.10 في المائة و3.46 بالمائة في كل منهما على الترتيب خلال عام 2020.

فيما يلي عرض للتطورات على مستوى المجموعات الفرعية المتضمنة.

أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أدت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها معظم دول المجموعة إلى تأثير المستوى العام للأسعار خلال عام 2020 في اتجاهين متباينين. فمن ناحية، سجلت مستويات المعروض من بعض السلع والخدمات انخفاضاً بما يعكس التدابير الاحترازية تماشياً مع الإغلاق الجزئي والكلي للأنشطة الاقتصادية الذي تم فرضه لمواجهة الوباء بما أدى إلى ارتفاع نسبي في أسعارها، فيما أدى تراجع مستويات الأداء الاقتصادي إلى انخفاض مستويات الطلب الكلي بالتالي امتصاص جانب من الزيادة التضخمية من ناحية أخرى. كما تأثر المستوى العام للأسعار بالزيادة في

51 البنك المركزي السعودي، السعودية، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

انعكاساً للتطورات المذكورة، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 0.7 بالمائة خلال عام 2021، ونحو 1.8 بالمائة خلال عام 2022.

في **قطر**، أدى انتشار وباء كوفيد-19 إلى انكماش الطلب الكلي لاسيما فيما يتعلق بالطلب على السلع المتضمنة في عدد من المجموعات الفرعية المؤثرة مثل الإيجار والترفيه والثقافة والنقل والملابس والاتصالات والأغذية. نتيجة لذلك فقد تراجع المستوى العام للأسعار بحوالي 2.47 خلال عام 2020⁽⁵⁴⁾.

بالنسبة لعامي 2021 و2022، من المتوقع في ضوء التحسن المرتقب لمستويات الطلب الكلي نتيجة برامج التحفيز المالي والنقدي إلى جانب استمرار التخفيف التدريجي للحظر الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، زيادة مستويات الطلب الكلي وخروج الاقتصاد من وضعية الانكماش، أو على الأقل بالنسبة لمستويات التضخم الأساسي الذي يأخذ في الاعتبار التطورات في المستوى العام للأسعار باستبعاد مكون الإسكان. انعكاساً لما سبق، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم في قطر حوالي 1.0 في المائة خلال عام 2021. وبالنسبة لعام 2022، من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 2.4 في المائة.

في **الكويت**، شهدت معدلات التضخم بعض الارتفاعات بداية من شهر يوليو 2020 نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل رئيس، إضافة إلى تزايد الضغوط من بعض العوامل الأخرى التي قد تكون مرتبطة بسلاسل التوريد والتحسين النسبي للإنفاق الاستهلاكي بعد تخفيف القيود المفروضة في النصف الثاني من العام. بناءً على ذلك، بلغ معدل التضخم خلال عام 2020 حوالي 2.1 في المائة.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2021 و2022، فتعتمد على مستويات تطور الأسعار العالمية للسلع، ومدى تعافي النمو الاقتصادي بعد الجائحة، والظروف المرتبطة بضعف الإيجارات السكنية، وإمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام 2022.

تماشياً مع تلك التطورات سالفة الإشارة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2021 نحو 2.6 في المائة، ومواصلته الارتفاع إلى 3.1 في المائة في عام 2022.

في **البحرين** تراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بحوالي 2.3 في المائة خلال عام 2020، مقارنة مع عام 2019⁽⁵⁵⁾. يُعزى ذلك إلى تراجع أسعار كل من مجموعة الترفيه والثقافة، والملابس والأحذية، والمطاعم والفنادق. من الجدير بالذكر أن المستوى العام للأسعار قد انخفض بنحو 2.7 بالمائة خلال شهر يناير 2021 مقارنة بالشهر المناظر من عام 2020.

يوليو لتصل إلى مستوى 15 في المائة وذلك بدلاً من المستوى المطبق قبل انتشار الجائحة البالغ 5 بالمائة.

كمحصلة لتلك التطورات، ارتفع المستوى العام للأسعار بنسبة 3.4 بالمائة خلال عام 2020، مقارنة بالمتوسط السنوي المسجل في عام 2019، بما يُعزى إلى حد كبير إلى زيادة أسعار الأغذية والمشروبات، والنقل⁽⁵²⁾.

كما تجدر الإشارة إلى أن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر يناير 2021 قد ارتفع بنحو بنسبة 5.7 في المائة مقارنة بالشهر المناظر من العام الماضي، وهو أعلى من المستوى المحقق بالشهر السابق (ديسمبر 2020) حيث بلغ نحو 5.3 بالمائة. كما يلاحظ أن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك لا يزال يعكس أثر زيادة ضريبة القيمة المضافة سالفة الإشارة التي بدأ تطبيقها في شهر يوليو 2020.

فيما يتعلق بالتوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع أن يواصل المستوى العام للأسعار الارتفاع خلال النصف الأول من عام 2021، نتيجة العودة التدريجية للأنشطة الاقتصادية، وتوقع تلاشي أثر الإجراءات الاحترازية المتبعة، الأمر الذي سيعزز جانب الطلب الاستهلاكي. إضافة إلى توقع استمرار أثر الزيادة التي شهدتها ضريبة القيمة المضافة حتى نهاية النصف الأول من عام 2021. في ضوء ذلك من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في السعودية حوالي 2.9 بالمائة خلال عام 2021، ونحو 2.0 في المائة عام 2022.

في **الإمارات**، تراجع المستوى العام للأسعار خلال عام 2020 بنحو 2.07 في المائة⁽⁵³⁾ للعام الثاني على التوالي، حيث سجل انخفاضاً قدره 1.8 بالمائة خلال عام 2019. جاء ذلك كنتيجة لتراجع أسعار كل من مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، والنقل، والاتصالات، والصحة، والتجهيزات المنزلية. يُعزى ذلك بشكل أساسي إلى أثر الإجراءات الاحترازية التي تبعت انتشار فيروس كورونا وأثرها على مستويات الطلب المحلي.

فيما يخص التوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع حدوث ارتفاع طفيف في المستوى العام للأسعار خلال عام 2021 تماشياً مع تخفيف الإجراءات الاحترازية، إضافة إلى أثر برامج التحفيز المالي التي قامت بها الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية التي من المتوقع أن تدعم مستويات الطلب الكلي.

⁵⁴ البنك المركزي القطري، قطر، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

⁵⁵ هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، البحرين، (2020)، ديسمبر.

⁵² الهيئة العامة للإحصاء، (2020)، السعودية "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، ديسمبر.

⁵³ هيئة التنافسية والإحصاء.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في الجزائر، ارتفع معدل التضخم بحوالي 2.42 في المائة خلال عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل خلال عام 2019⁽⁵⁷⁾. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والملابس والأحذية، والأثاث والمفروشات، والنقل والاتصالات، والتعليم والثقافة والترفيه، والصحة، والسكن. من الجدير بالذكر أن معدل التضخم خلال شهر يناير 2021 قد بلغ حوالي 4.23 بالمائة، مقارنة بالشهر المماثل من عام 2020.

بالنسبة لعامي 2021 و2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.9 بالمائة خلال عام 2021، ونحو 3.4 في المائة خلال عام 2022. يأتي ذلك في ضوء التحديات التي تواجه تنظيم الأسواق الداخلية، والتأثيرات الناتجة عن تذبذب الظروف المناخية وأثرها على الإنتاج الزراعي. وكذا أثر التغيرات في الأسعار العالمية للنفط، ومدى تذبذب أسعار صرف كل من الدولار واليورو باعتبارهما العملة الرئيسيتين في المعاملات التجارية للجزائر.

في العراق، تأثرت مستويات الإنفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري بالتقلبات في الأسعار العالمية للنفط، الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي تراجع مستويات الضغوط التضخمية، هذا إضافة إلى أثر ظروف عدم اليقين وتأثيرها على سلاسل الإمداد من السلع والخدمات⁽⁵⁸⁾. كمحصلة لذلك، بلغ معدل التضخم خلال عام 2020 حوالي 0.6 في المائة⁽⁵⁹⁾.

فيما يخص التوقعات خلال عامي 2021 و2022، يتوقع أن يسجل التضخم معدلات مقبولة دون مستوى 2 في المائة وذلك من خلال اعتماد السلطة النقدية لسياسة استهداف التضخم وتقييم المعروض النقدي على الرغم من اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيرادات بدرجة أساسية في تلبية احتياجاته من السلع النهائية والوسيلة، مما يجعله أكثر تأثراً بتضخم شركائه التجاريين وبالصدمة الخارجية الناجمة عن تراجع أسعار النفط في السوق العالمية.

في ضوء ذلك من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.2 بالمائة خلال عام 2021. أما بالمسبة لعام 2022 فيتوقع أن يصل معدل التضخم إلى نحو 1.9 بالمائة.

أما في ليبيا، فنظراً لتوقف إنتاج وتصدير النفط لأكثر من ثمانية أشهر وما نتج عنه من انخفاض في إيرادات النفط التي تعد المصدر الرئيس للنقد الاجنبي، وما لذلك من آثار عكسية على الاحتياطيات من العملة الاجنبية خاصة وأن

على صعيد التوقعات، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.8 في المائة خلال عامي 2021 و2022. يأتي ذلك في ضوء توقع تراجع الآثار الناتجة عن وباء كوفيد-19، وكذا أثر الحزم والبرامج التحفيزية التي تقوم بتبنيها السلطات لتحفيز مستويات الطلب.

في عُمان، تراجع المستوى العام للأسعار⁽⁵⁶⁾ خلال عام 2020 بحوالي 0.8 بالمائة مقارنة بالعام السابق. جاء ذلك كنتيجة أساسية لتراجع أسعار كل من مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، والنقل.

تتأثر مستويات الأسعار في عُمان بعدد من العوامل على المستويين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي، أعلنت السلطات عن بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 بالمائة اعتباراً من شهر ابريل 2021، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

في المقابل، ستعمل خطط ترشيد الإنفاق من قبل الحكومة على الحد من ارتفاع مستويات الطلب الكلي بالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار. أما على المستوى الخارجي، سيكون لتطورات الأسعار العالمية للنفط تأثيراً مباشراً على مستوى أسعار مجموعة النقل، والمواد الخام، والسلع الغذائية الاستراتيجية. علاوة على ذلك، ستعكس تحركات سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية على مستويات التضخم المستورد.

بناء على ما ذكر، من المتوقع ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى حوالي 3.8 بالمائة بعام 2021، ونحو 2.6 في المائة في عام 2022.

(ب) الدول العربية الأخرى المصدر للنفط

تأثر المستوى العام للأسعار في معظم دول المجموعة بالآثار الناجمة عن وباء كوفيد-19، خاصة فيما يتعلق بتأثيره على سلاسل الإمداد من السلع والخدمات. إضافة إلى تأثير التقلبات التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط على مستويات الإنفاق الحكومي بشكل عام في بعض دول المجموعة. كمحصلة لذلك بلغ معدل التضخم حوالي 3.46 خلال عام 2020 مقارنة مع نحو 2.67 مسجل خلال عام 2019.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 3.75 بالمائة خلال عام 2021، ونحو 4.47 في المائة خلال عام 2022.

⁵⁸ البنك المركزي العراقي، العراق، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، ابريل.
⁵⁹ موقع وزارة التخطيط العراقية على شبكة المعلومات الدولية- الانترنت.

⁵⁶ وزارة المالية، عُمان، (2021)، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، ابريل.
⁵⁷ الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، ديسمبر (2020)، مؤشر أسعار الاستهلاك.

فيما يخص عامي 2021 و2022، يُتوقع تراجع معدل التضخم إلى حوالي 22.72 في المائة خلال عام 2021، ونحو 10.77 بالمائة خلال عام 2022.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في **مصر**، اتخذ البنك المركزي (60) عدة إجراءات استباقية لمواجهة تداعيات وباء كوفيد-19 بحلول منتصف شهر مارس 2020 لتيسير الأوضاع النقدية وتخفيف الأثر الاقتصادي والاجتماعي الناجم عنها مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. كان من بين هذه الإجراءات التحرك الاستباقي للجنة السياسة النقدية بخفض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي المصري بواقع 300 نقطة أساس لدعم النشاط الاقتصادي وتخفيف الضغوط في الأسواق المالية. شملت الإجراءات أيضاً إطلاق عدة مبادرات موجهة إلى أكثر القطاعات تضرراً في الاقتصاد، وخاصة قطاع السياحة. فضلاً عن ذلك، ومع استمرار احتواء الضغوط التضخمية المتوقعة، قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الأساسية بمقدار 50 نقطة أساس في كل من اجتماعاتها في سبتمبر ونوفمبر 2020. هذا وقد بلغ متوسط المعدل السنوي للتضخم العام (التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) نحو 5.0 بالمائة خلال عام 2020، مقارنة بحوالي 9.2 في المائة خلال عام 2019، وهو أقل معدل مسجل له منذ عام 2005.

بالنسبة لعامي 2021 و2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 5.3 بالمائة خلال عام 2021، و5.9 في المائة في عام 2022.

في **تونس**، واصل التضخم خلال عام 2020 مساره التنزلي ليبلغ حوالي 5.6 بالمائة مقارنة مع حوالي 6.7 في المائة مسجل خلال عام 2019. من المتوقع تواصل المسار التنزلي التدريجي للتضخم حسب التوقعات خلال العامين الجاري والمقبل ولكن بنسق أكثر بطناً، ليلعب 5.4 بالمائة في عام 2021 و5.3 في المائة بعام 2022. ذلك تماشياً مع التوجهات المتباينة لأهم محددات الأسعار. فمن ناحية، ستواصل الضغوط المتأتية من زيادة الأسعار العالمية وميزان المدفوعات على سعر الصرف، إضافة إلى بعض التقلبات المتوقعة في أسعار مدخلات الإنتاج والسلع النهائية وهو ما يتوقع أن يرفع المستوى العام للأسعار. من ناحية أخرى، ينتظر أن تكون الضغوط التضخمية المتأتية من جانب الطلب ضعيفة نظراً لتباطؤ النشاط الاقتصادي والتشغيل خاصة في ظل تواصل تداعيات الأزمة الصحية في الداخل والخارج.

بالنسبة **للمغرب**، سجل معدل التضخم خلال عام 2020 حوالي 0.7 بالمائة مقارنة مع العام السابق (61). جاء ذلك بصفة أساسية نتيجة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية،

ليبيا تعتمد بشكل كبير في تغطية الطلب الكلي على الاستيراد من الخارج، لذا فإن انخفاض العرض من العملات الأجنبية ولد المزيد من الضغط على سعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية وتسجيل معدلات تضخم بلغت 8.0 بالمائة لأول مرة منذ البدء في برنامج الإصلاح الاقتصادي في سبتمبر 2018. نتج عن هذه الضغوط، صدور قرار من مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2020 لتعديل سعر صرف الدينار الليبي إلى ما يعادل 0.1556 دينار لكل وحدة حقوق سحب خاصة أو ما يعادل 4.48 دينار لكل دولار بداية من 3 يناير 2021.

نتيجة لهذه الإجراءات، من المتوقع انخفاض نسبي لمعدل التضخم في ليبيا خلال عامي 2021 و2022 مقارنة بالمستويات المسجلة في عام 2020 بافتراض تحسن نسبي للأوضاع الداخلية ومعاودة انتاج النفط لتصل تدريجياً وخلال أفق التوقع إلى مستويات قريبة لتلك المسجلة مسبقاً قبل تأثر الإنتاج بالتطورات الداخلية.

في **اليمن**، من المتوقع خلال عامي 2021 و2022 أن يظل المستوى العام للأسعار عند مستويات مرتفعة، وذلك في ضوء تأثير حجم المعروض من السلع والخدمات بسبب تواصل الظروف الداخلية التي تشهدها البلاد.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

أثرت جائحة كوفيد-19 على المستوى العام للأسعار في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2020، حيث تراجعت مستويات الطلب كنتيجة أساسية لانخفاض مستويات الدخل المتاح من ناحية، كما تراجعت مستويات المعروض كنتيجة لتوقف المؤسسات عن العمل لبعض الوقت من ناحية أخرى. إضافة إلى ذلك، تأثرت مستويات الأسعار في بعض دول تلك المجموعة نتيجة زيادة الضغوط على سعر صرف العملة المحلية وتراجع مستويات الاحتياطيات من النقد الأجنبي لدى السلطات النقدية.

هذا في حين ساهمت الإجراءات التي اتخذتها معظم دول المجموعة بشكل استباقي لمواجهة تداعيات الجائحة في التخفيف من حدة تلك الآثار من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

في ضوء التطورات سالفة الذكر، بلغ معدل التضخم في هذه المجموعة من الدول حوالي 33.5 بالمائة خلال عام 2020 مقارنة مع نحو 12.43 بالمائة خلال عام 2019. يعزى ذلك بصفة رئيسية للمستويات القياسية التي سجلها معدل التضخم في كل من السودان ولبنان.

⁶¹ المندوبية السامية للتخطيط، المغرب، ديسمبر 2020.

⁶⁰ البنك المركزي المصري، مصر، (2020). "التحليل الشهري للتضخم"، ديسمبر.

انفجار مرفأ بيروت من حدة الضغوطات التي واجهت المستوى العام للأسعار خلال العام الماضي.

من جهة أخرى، ومع الضغوطات الاقتصادية والمالية تراجعت الإيرادات الحكومية وانخفض الاحتياطي النقدي لدى المصرف المركزي، وكان التمويل النقدي للعجز في الموازنة العامة للدولة دوره في تغذية الضغوط التضخمية وتوليد المزيد من الضغوط على قيمة العملة اللبنانية. أما خارجياً، فلم يساعد انخفاض الأسعار العالمية للنفط كثيراً في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية في ظل الانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الذي مثل إضافة إلى الانعكاسات الناتجة عن وباء كوفيد-19 المصدر الأساسي للضغوط التضخمية⁽⁶³⁾. بالنسبة لعامي 2021 و2022، من المتوقع تراجع نسبي لمعدل التضخم إلى نحو 56 في المائة خلال عام 2021، ومواصلته الانخفاض إلى 23 في المائة في عام 2022.

في **السودان**، ارتفع المستوى العام للأسعار بشكل ملموس في عام 2020 بما يُعزى إلى تأثير جملة من العوامل من بينها الآثار الناتجة عن وباء كوفيد-19، إلى جانب استمرار الاختلالات الداخلية والخارجية التي أدت إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وتراجع القوة الشرائية للعملة الوطنية. في ظل هذه التطورات ارتفع بلغ معدل التضخم خلال عام 2020 ليسجل نحو 163.26 في المائة كنتيجة أساسية للزيادة التي شهدتها أسعار المواد الغذائية والسلع المستوردة في سلة المستهلك. كما تجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم قد بلغ نحو 304.33 بالمائة خلال شهر يناير 2021. فيما يتعلق بتطورات المستوى العام للأسعار خلال عامي 2021 و2022، فمن المتوقع وفق البنك المركزي السوداني أن يبلغ معدل التضخم نحو 103.0 في المائة عام 2021، وتراجعته إلى 36.7 في المائة في عام 2022.

في **موريتانيا**، ارتفع المستوى العام للأسعار خلال عام 2020 بحوالي 2.4 في المائة⁽⁶⁴⁾ مقارنة مع المستوى المسجل عام 2019، حيث ارتفعت أسعار كل من المواد الغذائية، والصحة، والنقل، والسكن، والملابس، والأثاث، والمطاعم، والتعليم. تجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم خلال شهر يناير 2021 قد بلغ 2.2 بالمائة مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق.

فيما يخص التوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.9 بالمائة خلال عام 2021. بالنسبة لعام 2022 يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.6 بالمائة.

في **فلسطين**، تراجع المستوى العام للأسعار خلال 2020 بنحو 0.7 في المائة مقارنة بعام 2019⁽⁶⁵⁾. يُعزى ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض أسعار المحروقات السائلة والديزل، والمواد الغذائية، والملابس والأحذية. وإلى أثر

والسكن والماء والكهرباء والغاز والمحروقات الأخرى، والصحة، والتعليم، والمطاعم.

هذا، وتعتبر الصدمة المزدوجة على مستوى العرض والطلب الناجمة عن الجائحة، التي لا يزال تقدير حجمها محاطاً بشكوك قوية، من أبرز العوامل التي من الممكن أن تؤثر على تطورات الأسعار المحلية على المدى المتوسط. كما يعد تطور الأسعار العالمية للمواد الأساسية وكذا الأسعار المحلية للمنتجات الغذائية، التي يرتبط تطورها بدوره بالطلب الداخلي، وكذا بمستوى الناتج الزراعي وبالظروف المناخية، من العوامل التي من المتوقع أن تؤثر على معدل التضخم على الصعيد المحلي.

في هذا السياق، من المتوقع أن يظل التضخم منخفضاً عند مستوى 0.6 في المائة بعام 2021، قبل أن يتسارع إلى 1.3 بالمائة في عام 2022 ارتباطاً بالتحسن المرتقب لمستويات الطلب الداخلي.

في **الأردن**، بلغ معدل التضخم خلال عام 2020 ما نسبته 0.3 في المائة⁽⁶²⁾ وذلك مقارنة مع حوالي 0.8 في المائة مسجل خلال عام 2019. يعكس ذلك تأثير وباء كوفيد-19 على المستوى العام للأسعار، حيث أدى إلى انكماش الطلب الكلي نتيجة انخفاض الدخل المتاح للإنفاق، كما ساهم انخفاض الأسعار العالمية للنفط في الإبقاء على معدل التضخم عند مستويات منخفضة خلال العام الماضي. أما على صعيد توقعات التضخم خلال عامي 2021 و2022، فستعتمد بشكل كبير على مسار أسعار النفط والغذاء في الأسواق العالمية من جانب، وسرعة تعافي الاقتصاد المحلي والعالمي من تداعيات جائحة كورونا من جانب آخر، لذلك من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في عامي 2021 و2022 ليصل إلى 1.3 في المائة و1.7 في المائة على الترتيب.

أما في **لبنان**، بلغ معدل التضخم 84.3 بالمائة خلال عام 2020 مقارنة مع نحو 2.9 بالمائة مسجل خلال عام 2019. تتمثل العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذا المستوى المرتفع من التضخم في التطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلاد وانعكست على المستوى العام للأسعار، وهو ما أدى إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية انعكس على مستويات أسعار السلع المستوردة وحتى السلع المحلية التي أصبحت أكثر تكلفة بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية بما ولد ضغوط تضخمية متزايدة.

كان لوباء كوفيد-19 أثراً إضافياً على المستوى العام للأسعار مع الإغلاق الجزئي والكلية لمعظم المؤسسات. تجدر الإشارة إلى أن تأثير الوباء على سلاسل الإمدادات الغذائية وغيرها عالمياً رفع المستوى العام للأسعار وخصوصاً فيما يتعلق بأسعار السلع المستوردة، وزاد

⁶⁴ المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا، (2020) المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، ديسمبر.

⁶⁵ الجهاز المركزي للإحصاء، فلسطين، (2020) مؤشر غلاء المعيشة في فلسطين خلال العام 2020.

⁶² البنك المركزي الأردني، الأردن، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، إبريل.

⁶³ مصرف لبنان، لبنان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، إبريل.

في **جيبوتي**، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.9 في المائة خلال عام 2021. أما بالنسبة لعام 2022 فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.4 بالمائة.

في **الصومال**، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 3.9 في المائة خلال عام 2021. فيما يخص عام 2022 يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.1 في المائة.

في **القمر**، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.5 في المائة عام 2021. بينما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.2 في المائة خلال عام 2022.

انتشار وباء كوفيد-19 وما تبعه من تدابير للحد من انتشاره، تأثر بها قطاع النقل بشكل مباشر مما أدى إلى ارتفاع أسعار خدمة نقل الركاب عن طريق البر التي تشتمل على نقل الركاب بالحافلات والسيارات.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2021 و2022، يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى نحو 1.1 بالمائة خلال عام 2021. أما فيما يتعلق بعام 2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.5 بالمائة.

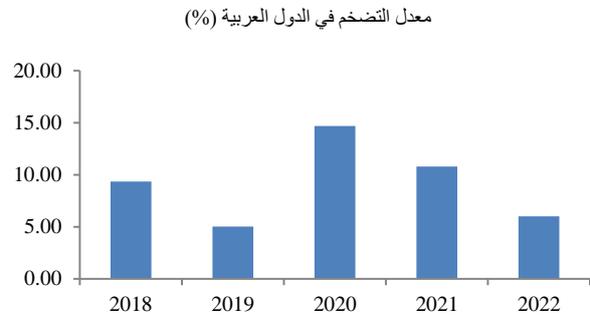
شكل رقم (3): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2021 و2022
اتجاهات تطور الأسعار المحلية

من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية المصدرة للنفط خلال أفق التوقع



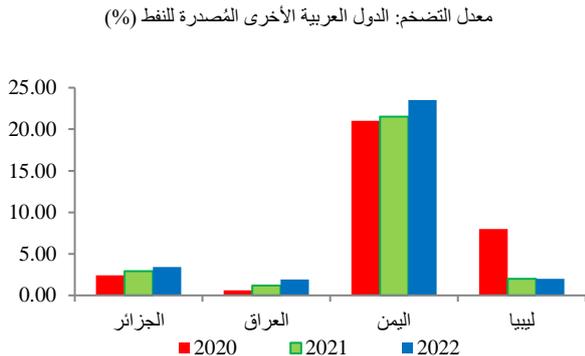
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

من المتوقع تراجع معدل التضخم في الدول العربية إلى 6.0 و10.8 في المائة خلال عامي 2021 و2022 على التوالي



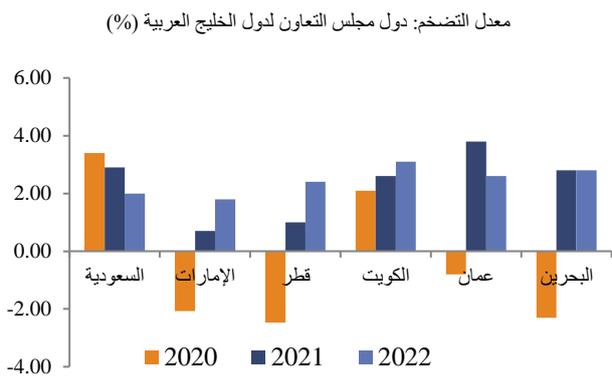
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

في حين من المتوقع بقاء التضخم في بعض الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط عند مستويات مرتفعة نسبياً بفعل التطورات الداخلية



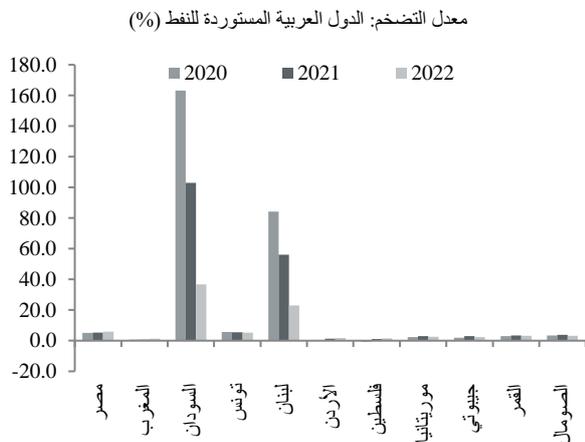
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

فيما يتوقع بقاء التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عند مستويات تدور حول 2 في المائة خلال أفق التوقع



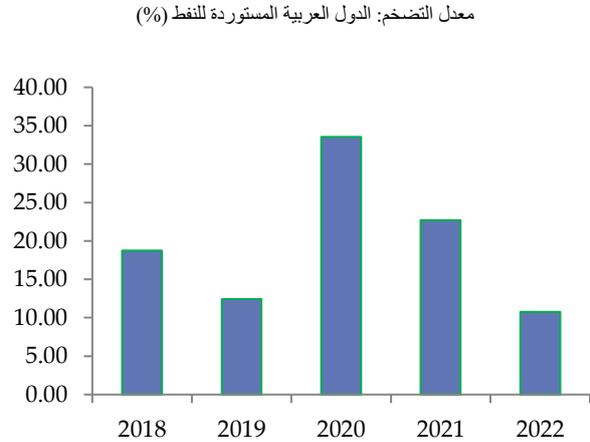
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

حيث ستتجه معدلات التضخم نحو الانخفاض في عدد من دول المجموعة مقارنة بالمستويات القياسية المسجلة عام 2020



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

في حين يتوقع انحسار نسبي للضغوط التضخمية في الدول العربية المستوردة للنفط عام خلال أفق التوقع



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2021 و2022 التطورات النقدية والمصرفية

تأثرت الأوضاع النقدية والمالية في الدول العربية بالتطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية في عام 2020 لاسيما فيما يتعلق بالتغيرات في أسواق السلع العالمية لاسيما النفط، وبالانكماش المسجل في مستويات الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انتشار وباء كوفيد-19، والضغوطات التي شهدتها الموازنات العامة في الدول العربية، وهو ما أثر في مجمله على وضعية السيولة والائتمان الممنوح ومؤشرات السلامة المصرفية في الدول العربية.

لعبت السياسة النقدية دوراً كبيراً في التخفيف من التداعيات الاقتصادية الناتجة عن وباء كوفيد-19 في الدول العربية من خلال تبني العديد من تدابير السياسة النقدية التوسعية التي عززت من مستويات ثقة المستثمرين ودعمت أوضاع السيولة المحلية ووفرت الائتمان اللازم للتخفيف من حدة الركود الاقتصادي الذي شهدته تلك الأسواق. كما استفادت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من المرونة التي أتاحتها استخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية ولاسيما فيما يتعلق بتحرير هامش الدعاية التحوطية لرأس المال، وهامش التقلبات الدورية في زيادة مستويات قدرة القطاع المصرفي على منح الائتمان في عام 2020.

تبنيت الدول العربية عدد من الإصلاحات على صعيد السياسة النقدية استهدفت المحافظة على تحقيق الاستقرار السعري وتخفيف الآثار المترتبة على انتشار الجائحة على الأسواق المحلية، من خلال العمل على تطوير أدوات السياسة النقدية وتطوير أسواق النقد، ومراجعة الأطر التشريعية الهادفة لضمان الاستقرار المالي، والاعتماد على الابتكار والسرعة والجودة في تقديم الخدمات المالية.

في ظل التطورات الإيجابية باكتشاف أكثر من لقاح لوباء كوفيد-19، من المتوقع مواصلة عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لتبني سياسات نقدية توسعية لدعم التعافي الاقتصادي من خلال الإبقاء على أسعار الفائدة النقدية عند مستويات منخفضة بما يساعد على دعم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ومواصلة مساعيها للتدخل من خلال باقي أدوات السياسة النقدية الأخرى لضمان توفر مستويات كافية من السيولة بالعملتين المحلية والأجنبية في ظل أطر تراعي كذلك ضمان الاستقرار المالي والسلامة المصرفية.

1. الدول العربية المصدرة للنفط

أ. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

قامت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتبني عدد من الإجراءات منذ بدء انتشار الجائحة استهدفت المحافظة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتخفيف الآثار المترتبة لتطورات الجائحة على الأسواق المحلية. كما تبنيت دول المجموعة العديد من الإصلاحات على صعيد الأطر التشغيلية للسياسة النقدية وواصلت مساعيها لضمان السلامة المصرفية والاستقرار المالي ودعم التحول المالي الرقمي والاعتماد على الابتكار المالي لزيادة مستويات سرعة وجودة الخدمات المالية.

في السعودية⁶⁶، ساهمت تداعيات جائحة كورونا في انخفاض مستوى التدفقات النقدية للقطاع الخاص، نتيجة لانخفاض الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات بدرجات متفاوتة بسبب الإجراءات الاحترازية وارتفاع مستويات عدم اليقين. قام البنك المركزي السعودي منذ ظهور وباء كوفيد-19 بتبني عدة إجراءات استهدفت المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتخفيف الآثار المترتبة على تطورات الجائحة.

استناداً إلى ما سبق، سجلت المملكة معدلات نمو مريحة للسيولة المحلية نتيجة لتدخلات البنك المركزي لتعزيز مستويات السيولة وإدارتها باستخدام أدوات السياسة النقدية متى ما دعت الحاجة. بناءً عليه، نما المعروض النقدي

66 البنك المركزي السعودي، السعودية، (2021). "صندوق النقد العربي: استنباط تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

(3) وضع حوافز للمؤسسات المالية التي تتلقى الودائع لإدارة السيولة المتوفرة لديها على أساس يومي بشكل استباقي ودعم تطوير سوق النقد والضمانات (collateralization) في الدولة.

يحتوي الإطار الجديد على أربع ركائز أساسية متمثلة في التسهيلات القائمة وسعر الأساس، عمليات السوق المفتوحة، المتطلبات القانونية للاحتياطي الإلزامي، وتسهيلات تأمين السيولة الطارئة. في هذا الشأن، وجّه مجلس إدارة المصرف المركزي بتطبيق وتنفيذ الإطار الجديد وفقاً للجدول الزمني المُعتمد في خارطة الطريق الخاصة بإعادة هيكلة وتنظيم تسهيلات إدارة السيولة القائمة. كما وجّه مجلس الإدارة بوضع الخطوات اللازمة لتبناها للإعلان عن تطبيق الإطار الجديد لمتعاملي السوق المحلي.

في نطاق التنسيق بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية، قام المصرف المركزي بوضع إطارين منفصلين في هذا الشأن للحفاظ على الاستقرار السعري والمالي. عليه، تختلف مجموعة أدوات السياسة المتاحة في نطاق كل إطار وفقاً لنطاق تفعيلها. فعلى سبيل المثال، يتم توجيه أدوات السياسة النقدية لمساعدة المؤسسات المالية المرخصة على إدارة السيولة المتوفرة لديها بشكل يومي من خلال استخدام التسهيلات القائمة وعمليات السوق المفتوحة وتأمين السيولة الطارئة، وذلك لضمان توافق أسعار سوق النقد المحلية مع المستويات السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية لدعم ربط سعر صرف الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي. في حين تهدف تدابير السياسة الاحترازية الكلية بالأساس إلى الحد من أو الحيلولة دون تراكم المخاطر النظامية في النظام المالي وتخفيف أية آثار مترتبة على ذلك. في هذا الشأن، تم تصنيف أدوات السياسة الاحترازية وفق أربع مجموعات بما يشمل متطلبات رأس المال، والسيولة والتمويل، والأدوات المرتبطة بإدارة مخاطر المُقترضين، والأدوات الهيكلية. وتكون هذه الأدوات متغيرة زمنياً، مما يعني أنه يمكن تغييرها أو معايرتها وفقاً للظروف المالية أو الاقتصادية ويتم تفعيلها بناء على معلمات المخاطر ذات الصلة المعتمدة في هذا الإطار.

بمفهومه الواسع (M3) بنسبة 8.3 في المائة في عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل في عام 2019. فيما يخص الودائع المصرفية، فقد شهدت ارتفاعاً سنوياً بنحو 8.2 في المائة، في حين نمت مطلوبات القطاع المصارف التجارية من القطاعين العام والخاص بنسبة 14.4 في المائة في عام 2020 لتصل إلى 2279.9 مليار ريال تشكل من بينها المطلوبات على القطاع الخاص نحو 77.3 في المائة⁽⁶⁷⁾.

في ظل الظروف الراهنة، ومع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الإيجابية لتطوير لقاح كوفيد-19، من المتوقع استقرار الأوضاع النقدية في المملكة خلال عامي 2021 و2022 خصوصاً في ظل الاحتواء التدريجي لانتشار الجائحة في المملكة. يأتي ذلك نتيجة لجهود الحكومة والبنك المركزي السعودي في توفير برامج تحفيز القطاع الخاص لدعم التعافي الاقتصادي لكافة الأنشطة الاقتصادية في المملكة. أما بالنسبة لأسعار الصرف، فقد شهدت استقراراً عند المستوى المستهدف، ومن المتوقع أن تستمر في الاستقرار خلال الفترة القادمة بناءً على التطورات الإيجابية التي لوحظت مؤخراً.

في الإمارات⁶⁸، في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز تنفيذ أهداف سياسته النقدية وتطوير سوق النقد في الإمارات، أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في الربع الأول من سنة 2020 عن إطار جديد للعمليات النقدية بالدرهم (Dirham Monetary Framework). يستند تصميم الركائز الأساسية والترتيبات التشغيلية لهذا الإطار الجديد على الهدف الأساسي للسياسة النقدية المتمثل في الحفاظ على ربط سعر صرف الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي.

توجد ثلاث مزايا رئيسية لإطار العمليات النقدية بالدرهم:

- (1) تطوير تسهيلات ضخ وسحب السيولة لضمان توافق أسعار سوق النقد المحلية مع المستويات السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية لدعم ربط سعر صرف الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي؛
- (2) تحديد الفوارق ما بين التسهيلات القائمة وعمليات السوق المفتوحة بشكل واضح، وذلك لتحسين قدرة المصرف المركزي على إدارة السيولة؛

⁶⁸ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الإمارات، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

⁶⁷ تقرير التطورات النقدية والمصرفية (2020). "البنك المركزي السعودي"، الربع الرابع.

شهر سبتمبر من عام 2020 بعدما كان قد شهد تباطؤاً خلال شهري إبريل ومايو من عام 2020 تزامناً مع التباطؤ المسجل في النشاط الاقتصادي.

على صعيد القطاع المالي، كان لهذه الجهود المبذولة دوراً كبيراً في حماية القطاع المالي، وخاصة القطاع المصرفي، من خلال الحد من العجز عن سداد القروض. كما بقيت مستويات ربحية البنوك عند مستويات مرتفعة نسبياً خلال عام 2020 خاصة في الربع الأخير من عام 2020 مع بقاء مستويات كفاية رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر مرتفعة، فيما ظلت القروض المتعثرة عند مستويات منخفضة.

من المتوقع أن تظل الظروف النقدية خلال عام 2021 و2022 مستقرة نظراً للمؤشرات التي تشير إلى أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سوف يستمر في الإبقاء على مستويات أسعار الفائدة عند مستويات قريبة من الصفر، فضلاً عن التوقعات باستمرار العمل ببرامج التيسير الكمي خلال أفق التوقع.

من بين أهم الأولويات التي سيعمل عليها مصرف قطر المركزي خلال أفق التوقع استمرار تبني السياسات النقدية والاحترازية الكلية الكفيلة بدعم التعافي الاقتصادي السريع من التباطؤ الناتج عن الوباء عن طريق الحفاظ على بيئة أسعار فائدة منخفضة إلى أقصى حد ممكن وضمان توفر النقد والسيولة الكافية لتيسير التعافي.

في البحرين⁽⁷⁰⁾، في ضوء التدخلات المتبناة من قبل البنك المركزي لتعزيز السيولة المحلية، سجل المعروض النقدي (M2) نمواً بنسبة 3.5 في المائة في عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل في عام 2019. ساهمت تدخلات البنك المركزي في دعم مستويات السيولة والائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية الذي زادت نسبته إلى ما يشكل 72 في المائة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 67.3 في المائة للنسبة المسجلة بنهاية عام 2019. كما ارتفعت نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 93.7 في المائة مقابل 90.8 في المائة للنسبة المسجلة بنهاية عام 2019.

خلال أفق التوقع، سوف يواصل مصرف البحرين المركزي اتخاذ عدة تدابير وسن تشريعات تهدف إلى ضمان الاستقرار المالي في المملكة وتخفيف الأضرار

في قطر⁶⁹، يحرص بنك قطر المركزي على وضع التعافي الاقتصادي من التباطؤ الناتج عن تفشي الجائحة على رأس أولوياته في العامين المقبلين، وذلك من خلال توفير حوافز السياسة النقدية عن طريق الحفاظ على بيئة أسعار فائدة منخفضة وضمان توفير النقد والسيولة الكافية لتيسير التعافي وسيظل ذلك محل التركيز خلال أفق التوقع.

ستظل عمليات إدارة السيولة التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه محور تركيز إدارة السياسة النقدية في السنتين القادمتين لتحقيق الهدف العام للسياسة النقدية المتمثل في الاستقرار السعري والمالي ودعم النمو الاقتصادي.

إلى جانب الإجراءات التي تم تبنيها من قبل البنك المركزي للتخفيف من حجم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية عن الجائحة مثل برامج تأجيل مدفوعات خدمة القروض وضمان الائتمان، لعب الحفاظ على بيئة سياسة نقدية داعمة عن طريق خفض أسعار الفائدة، وتوفير السيولة الخاصة للمصارف دوراً حاسماً في دعم القطاعات التي تضررت بشدة من الوباء.

في هذا الإطار، تم خفض أسعار الإيداع وإعادة الشراء لدى مصرف قطر المركزي بمقدار 100 نقطة أساس، فيما تم خفض معدل الإقراض لدى مصرف قطر المركزي بنحو 175 نقطة أساس. كما تم استحداث نافذة خاصة لإعادة الشراء بسعر صفري لتوفير سيولة إضافية للبنوك، بحد إجمالي يبلغ 50 مليار ريال قطري، لتأجيل أقساط القروض أو منح قروض جديدة.

في ضوء الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها الحكومة ومصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، كان تأثير جائحة كوفيد-19 على القطاع المالي محدوداً. انعكس ذلك على مستويات السيولة والتسهيلات الائتمانية الممنوحة التي نمت بمعدلات متواضعة في بداية الأزمة، إلا أنها شهدت ارتفاعاً في ضوء التدابير المختلفة التي استهدفت تيسير السياسة النقدية ومن بينها تخفيض أسعار الفائدة وضخ السيولة من قبل البنك المركزي.

في ضوء ما سبق، سجلت مستويات السيولة المحلية نمواً بنسبة 3.8 خلال عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل عام 2019، كما نما صافي الموجودات الأجنبية بنسبة 1.5 في المائة خلال العام وسجل أعلى مستوى له خلال

70 مصرف البحرين المركزي، البحرين، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، إبريل.

69 مصرف قطر المركزي، قطر (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، إبريل.

السياسة النقدية التيسيرية مع السياسة الاحترازية الكلية لدعم النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار المالي.

على صعيد القطاع المالي شهد عام 2020 بدء العمل التجريبي لعمليات مركز عُمان للمعلومات الائتمانية والمالية كأحد مرتكزات استراتيجية البنك المركزي العُماني للفترة (2019-2021) الذي سيساعد على توفير المعلومات اللازمة للمؤسسات المالية وتقييم الملاءة المالية السليمة للأفراد ومؤسسات القطاع الخاص على المستوى الوطني وفقاً للمعايير المعتمدة دولياً بما سيساعد على حفز الائتمان المحلي.

تتمحور استراتيجية البنك المركزي العُماني (2019-2021) حول ثلاث مرتكزات تتمثل في: التركيز على تحسين نطاق وكفاءة عمل البنك، التركيز على تعزيز وظائف البنك فيما يتعلق بالبحوث والتنبؤ الاقتصادي، تطوير القطاع المالي في السلطنة من خلال إشراك مختلف أصحاب المصلحة. وفق هذه الاستراتيجية سوف يتم التركيز على:

- استمرار العمل بالسياسات الاحترازية الكلية الداعمة للنمو الاقتصادي وتعزيز استقرار القطاع المالي.
- مواصلة تطوير نُظم المدفوعات في السلطنة بما يواكب التطورات التقنية.
- إنشاء لجنة التقنيات المالية بالبنك لمراجعة البيئة التشريعية اللازمة لتطوير المنتجات والخدمات المالية في القطاع المصرفي.
- إعداد إطار معزز لإدارة السيولة المحلية، حيث سيتم تعزيز العمل بأدوات السياسة النقدية من خلال استهداف سعر الفائدة الرئيس وزيادة مستويات كفاءة انتقال أثر السياسة النقدية.
- زيادة عمق سوق النقد في السلطنة من خلال تنشيط سوق الإقراض ما بين البنوك عن طريق تعزيز السيولة المتاحة في سوق الإقراض غير المضمون ما بين البنوك.
- استحداث إطار إدارة السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي الإسلامي من خلال تقديم حلول وأدوات مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

في الكويت، نمت السيولة المحلية (M2) بنسبة 3.8 في المائة بنهاية عام 2020 على أساس سنوي، حيث ساعدت

الناجئة عن وباء كوفيد-19 على القطاع المالي وعلى الأفراد إضافة إلى تحفيز القطاع المالي على الابتكار بما يساعد على زيادة مستويات كفاءة الخدمات المالية بما يدعم جهود احتواء الجائحة.

في عُمان⁽⁷¹⁾، ساعدت التدخلات المُتبناة من قبل المركزي على دعم أوضاع السيولة المحلية رغم التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19، حيث نمت السيولة المحلية بنسبة 8.9 في المائة بنهاية عام 2020 مقارنة بالمستويات المثيلة المسجلة في نفس الفترة من عام 2019، فيما سجل كل من الائتمان الممنوح والودائع زيادة بنسبة معتدلة بلغت 2.2 في المائة و2.4 في المائة على التوالي.

ركز البنك المركزي على مواصلة التدابير الهادفة إلى دعم الأطر التشغيلية للسياسة النقدية من خلال تنفيذ مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية (Monetary Policy Enhancement Project) بهدف ضمان كفاءة التأثير في أوضاع السيولة المحلية وزيادة كفاءة سوقي النقد والصرف الأجنبي. سوف يتم في هذا الإطار تفعيل إطار ملائم للإدارة النشطة للسيولة المحلية من خلال تحسين آلية ربط أسعار الفائدة المحلية بأسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية مع مراعاة أوضاع السيولة المحلية والظروف الاقتصادية المحلية فضلاً عن تطوير أطر تنظيمية ملائمة للأصول المقبولة كضمانات للقروض وتوفير السيولة في حالات الطوارئ. كما يسعى البنك المركزي العُماني لتنشيط سوق الإقراض ما بين البنوك من خلال تعزيز نفاذ المصارف لهذه السوق وتسهيل الحصول على التمويل قصير الأجل بشكل فعال. في هذا السياق، يسعى البنك المركزي إلى تعزيز قدراته على استشراف السيولة المحلية وتوجيهها نحو الأهداف المتوخاة.

كما يركز البنك المركزي كذلك على تعزيز آليات التنسيق ما بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية لتحقيق الهدف النهائي للبنك المركزي مُمثلاً في تحقيق استقرار نظام سعر الصرف الثابت الذي يمثل ركيزة أساسية للاستقرار السعري والمالي من خلال الدور الذي تقوم به "الجنة السياسة النقدية وتطوير المصارف التي تمثل الإطار التنظيمي المعنى بالتنسيق ما بين السياستين.

يتم العمل حالياً في السلطنة على انتهاج العديد من المبادرات لزيادة كفاءة السياسة النقدية مع التركيز على تناسق

⁷¹ البنك المركزي العُماني، عُمان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

من أبرز القضايا ذات الأولوية بالنسبة لعمل البنك المركزي خلال أفق التوقع:

- التركيز على البيئة التنظيمية والتشغيلية للتقنيات المالية الحديثة (Fintech)، بما في ذلك استحداث منتجات وخدمات ونماذج أعمال متطورة في مجال صناعة الخدمات المالية.
- العمل على تعزيز الاستقرار المالي باعتماد أفضل المعايير العالمية في المجال الإشرافي والرقابي على الجهاز المصرفي والمالي.
- مواكبة المستجدات والابتكارات المالية والمصرفية العالمية.
- تطبيق أفضل المعايير الرقابية الدولية، وتحسين الجهاز المصرفي وزيادة قدرته على مقاومة الصدمات، ومتابعة تطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وما يرافقها من تعديلات خلال السنوات القادمة.

تؤكد مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية كما في نهاية عام 2020 قوة وسلامة أوضاعها المالية والمتمثلة في معدلات عالية لكل من معيار كفاية رأس المال (19.0) في المائة) ومعيار تغطية السيولة (184.0 في المائة)، ومعيار صافي التمويل المستقر (115.0 في المائة) وبنسب تفوق متطلبات الحدود الدنيا لهذه الضوابط الرقابية كما تحددها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، ويدعم هذه المؤشرات معايير جودة الأصول والمتمثلة في انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلى مستويات متدنية تاريخياً (2.0 في المائة).

كما أظهرت نتائج افصاحات البنوك الكويتية لبورصة الكويت أنها حققت أرباحاً بلغت نحو 365.4 مليون دينار بنهاية سبتمبر 2020، مقارنةً بنحو 744.8 مليون دينار في نفس الفترة من العام الماضي. وجاء هذا التراجع في الأرباح بما يعكس انخفاض مستويات الطلب المحلي. علاوة على أثر انخفاض أسعار النفط وتداعياته على الموازنة العامة والنشاط الاقتصادي كون الإيرادات النفطية هي المحرك الرئيسي للإنتاج العام والنشاط الاقتصادي.

ب. الدول النفطية الأخرى

من ناحية أخرى تعتبر الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط ذات خصوصية نسبة للأوضاع الداخلية في عدد من هذه البلدان، حيث استمرت البنوك المركزية في هذه الدول في تحفيز الاقتصاد باستخدام الأدوات النقدية المتاحة

تدخلات البنك المركزي المختلفة على تعزيز السيولة المحلية وتوفير الائتمان اللازم لدعم التعافي الاقتصادي. انعكس ركود النشاط الاقتصادي على تباطؤ الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية الذي نما بوتيرة بلغت 3.5 في المائة في عام 2020 وهو ما يقل عن المستوى المسجل في عام 2019 البالغ 4.3 في المائة، فيما سجلت ودائع المقيمين ارتفاعاً بنسبة 3.8 في المائة في نهاية عام 2020 مقابل نحو 0.3 في المائة في عام 2019.

يوصل بنك الكويت المركزي تطبيق السياسات الاحترازية الكلية، حيث تنطلق سياسات البنك المركزي في مجال الإشراف والرقابة المصرفية من الدور المنوط بالبنك في مراقبة الجهاز المصرفي ضمن منظومة رقابية تستهدف تعزيز الاستقرار المالي. تأتي هذه المنظومة في ضوء التوجهات الجديدة التي ظهرت بعد الأزمة المالية العالمية في مجال استخدام السياسة الاحترازية الكلية (Macprudential Oversight) التي أصبحت من المحاور المهمة ضمن أطر العمل التنظيمية والرقابية للبنوك المركزية.

من المتوقع أن يواصل بنك الكويت المركزي خلال عامي 2021 و2022 رسم وتنفيذ عمليات السياسة النقدية بما يوائم المتطلبات الهيكلية للاقتصاد الكويتي أخذاً بالاعتبار مراقبة تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية من جهة أخرى.

تتركز جهود بنك الكويت المركزي على تكريس دعائم الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني لترسيخ الأجواء التي تعزز تنافسية العملة الوطنية، وزيادة جاذبيتها كوعاء مجز وموثوق للمدخرات المحلية، بما يساهم في نمو قاعدة الودائع بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي لمواجهة الاحتياجات التمويلية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

فيما يتعلّق بتطورات أسعار الصرف، سيواصل بنك الكويت المركزي خلال عامي 2021 و2022 جهوده في تبني السياسات الرامية إلى تكريس الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية بما يساهم في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة، ذلك في ظل النظام المعمول به منذ 20 مايو 2007 القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت.

الأجنبية نتيجة تراجع مبيعات وزارة المالية من الدولار للبنك المركزي العراقي بسبب انخفاض إيرادات الحكومة من النفط. نظراً لكون الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي تتولى في واحدة من وظائفها تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية، فقد استلزم ذلك زيادة حجم مبيعات البنك المركزي العراقي لتمويل تلك الاستيرادات في الأجل الطويل نتيجة اعتماد العراق على الاستيراد لتعويض النقص في مستوى السلع والخدمات الناتج عن وباء كوفيد-19.

سوف يستمر البنك المركزي العراقي باعتماد سياسة نقدية قائمة على تكامل اشارتي (سعر الفائدة، وسعر الصرف) لاستقرار السوق النقدية عبر تعظيم الطلب النقدي على الدينار العراقي، كون استقرار السوق النقدية يعد المدخل الرئيس للسيطرة على معدلات التضخم. كما يستهدف البنك المركزي خلال أفق التوقع دعم قيمة العملة الوطنية من خلال الحفاظ على سعر صرف ثابت ومستقر للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي. وجعل سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي قريباً لسعر الصرف الرسمي من أجل ضمان استقرار الأسعار.

سيستمر البنك المركزي العراقي خلال عامي 2021-2022 برصد وتحليل التغييرات في النظام المالي لكونه الجهة المسؤولة عن سلامة واستقرار هذا النظام من خلال تشخيص المخاطر المالية النظامية التي قد يتعرض لها القطاع المالي وتطبيق الأدوات المناسبة لمواجهة الاختلالات المالية من خلال رصد مؤشرات السلامة المالية لتحليل نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي وصولاً إلى القدرة المالية للمصارف العاملة في العراق لمساعدتها على مواجهة المخاطر المحتملة وكذلك تشخيص نسبة تغطية السيولة لدى المصارف العاملة، وكذلك الحال مع نسبة صافي التمويل المستقر للجهاز المصرفي.

من جانب آخر، يجري العمل في العراق على رفع نسبة العمق المصرفي في العراق لتعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومواجهة التحديات الناتجة عن ضعف العلاقة بين القطاع المصرفي والقطاع الحقيقي من خلال متابعة كل من مؤشر الاستقرار المصرفي المعتمد على مؤشرات كفاية رأس المال، والتركز المصرفي، ومخاطر الصرف الأجنبية وجودة الأصول.

والسياسات الاحترازية الكلية، وذلك بالاعتماد على مؤشرات الاستقرار المالي مثل كفاية رأس المال، التركيز المصرفي، وجودة الأصول، وغيرها من المؤشرات. كذلك تأثرت الأوضاع النقدية والمالية في هذه الدول نتيجة التغييرات التي طرأت على الأسعار العالمية للنفط التي انعكست في انخفاض إيرادات النفط الخام، وانخفاض الإيرادات غير النفطية لهذه الدول.

في الجزائر، قام بنك الجزائر وبهدف احتواء التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 بتبني سياسة نقدية تيسيرية في محاولة لدعم الاقتصاد المحلي، تم على إثرها خفض سعر الفائدة الرئيس مرتين منذ بدء انتشار الفيروس في أوائل عام 2020، بواقع 25 نقطة أساس في كل مرة، لينخفض بذلك سعر فائدة السياسة النقدية إلى 3 في المائة. كما تم خفض نسبة الاحتياطي القانوني ثلاث مرات، لتتراجم من 10 في المائة في مارس 2020 إلى 2 في المائة في فبراير 2021.

من المتوقع مواصلة بنك الجزائر تبني سياسة نقدية توسعية في عام 2021 لا سيما في ظل تراجع مستويات التضخم نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي، فيما يتوقع بنهاية عام 2022 اتجاه البنك المركزي إلى تقييد السياسة النقدية لاحتواء الضغوط التضخمية.

في ليبيا، وفي ضوء الضغوط التي شهدتها سعر صرف العملة المحلية، أصدر مجلس إدارة البنك المركزي قراره بتوحيد سعر صرف الدينار الليبي في كل الأسواق، وتخفيض قيمته مقابل عملة الربط المتمثلة في وحدة حقوق السحب الخاصة.

بناءً عليه، تشير التقديرات الأولية إلى أنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الليبي تعافياً تدريجياً خلال عامي 2021 و2022 لا سيما بعد عودة إنتاج النفط الخام، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع إيرادات النفط الخام، فضلاً عن تحقيق فائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. كما سيستفيد النشاط الاقتصادي من توحيد سعر صرف الدينار الليبي لكافة الأغراض الأمر الذي سيجتنب عليه القضاء على السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي وتجاوز جزء من الاختلالات الهيكلية التي تواجه التوزيع الكفء للموارد الاقتصادية، وهو ما سينعكس في مجمله على الأوضاع النقدية والمالية في ليبيا.

في العراق، كان لانعكاسات وباء كوفيد-19 تأثيرات واضحة على القطاع المصرفي، في ظل انخفاض إيرادات النفط خلال العام وهو ما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات

(8) إصلاح القطاع المصرفي العراقي وتعزيز مبدأ المنافسة، وتقليل عدد المؤسسات المالية من خلال الدمج فيما بينهم.

(9) زيادة الشمول المالي وتعزيزه من خلال استقطاب أكبر عدد ممكن من المواطنين.

في اليمن، تواجه السياسة النقدية تحديات كبيرة نظراً لتطورات الأوضاع الداخلية، ما يفرض ضغوطات على السياسة النقدية. من شأن استمرار الاختلالات الداخلية والخارجية أن تؤدي إلى استمرار الضغوطات التي تؤدي إلى تراجع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وتغذية الضغوط التضخمية خاصة في ظل فقدان المتحصلات من النقد الأجنبي بسبب توقف إنتاج النفط.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

تبنت دول المجموعة في ظل انعكاسات الجائحة عدد من الإجراءات لتعزيز السيولة المصرفية. كما واصل عدد من هذه الدول تبني الإصلاحات الهادفة إلى التحول التدريجي نحو زيادة مستويات مرونة أنظمة الصرف.

هناك تباين بين الدول المستوردة للنفط فيما يتعلق بطبيعة الأدوات المستخدمة للتخفيف من التداعيات الناتجة عن الجائحة، ففي حين اعتمدت دول على تخفيف القيود على السياسات الاحترازية الكلية خلال فترة الجائحة، انتهجت دول أخرى سياسات مغايرة لذلك واعتمدت على تعزيز السيولة النقدية بأدوات أخرى بما يتماشى مع حرصها على تعزيز السلامة المصرفية والاستقرار المالي.

في مصر⁽⁷²⁾، تشير التقديرات إلى أن الأوضاع النقدية قد استقرت بشكل عام خلال الربع الرابع من عام 2020 بعد التيسير الذي شهدته خلال الربع الثالث من عام 2020، بدعم من التخفيضات التراكمية لأسعار العائد بمقدار 350 نقطة أساس في شهري مارس وسبتمبر. في ضوء هذه التطورات، سجلت مستويات السيولة المحلية ارتفاعاً بنسبة 19.7 في المائة خلال عام 2020 مقارنة بنحو 13.3 في المائة في عام 2019.

من جانب آخر، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها خلال شهر مارس من عام 2021 الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى 8.25 و 9.25 و 8.75 في المائة على الترتيب. وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى 8.75 في المائة.

كما عمل البنك المركزي العراقي على إصدار عدد من الضوابط والتعليمات منها ضوابط أدوات التمويل المتوافق مع الشريعة، وإدارة المخاطر في المصارف المتوافقة مع الشريعة، وهيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، ومعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل 111 للمصارف التقليدية، والحد الأدنى لرأس المال للمصارف المتوافقة مع الشريعة، وتنظيم عمل شركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية إضافة إلى تعليمات نظام إدارة استمرارية الأعمال في القطاع المصرفي العراقي وفق المواصفات الدولية (ISO 22401)، وتعليمات عمل الوكلاء الثانويين لمزودي خدمة الحوالات الأجنبية، فيما سيستمر البنك المركزي العراقي في العمل على تعزيز مستوى الشمول المالي، ورفع مستوى الخدمات المالية لفئات المجتمع كافة.

على صعيد القطاع المالي، يركز البنك المركزي على تبني عدد من الإصلاحات لتطوير نظم الدفع الوطنية من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية والمتطلبات الأساسية لتشجيع الخدمات المالية الرقمية بما يشمل:

- (1) العمل على إعداد قانون حماية مستهلكي الخدمات المالية.
- (2) إصدار قانون المدفوعات العراقي.
- (3) دعم شركات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال في تنويع خدماتها وتسهيل عمليات التحويلات لضمان سهولة وصول الخدمات المقدمة لشرائح المجتمع كافة وبأسعار معقولة.
- (4) العمل على تطبيق الخدمات المالية الرقمية التي تساهم في توسيع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني.
- (5) وضع الأطر وخارطة الطريق لتنفيذ مشروع الهوية الرقمية وقواعد أعرف عميلك الإلكترونية (e-KYC).
- (6) تحفيز تعاملات التجارة الإلكترونية والمعاملات المالية الحكومية من خلال زيادة التحصيل والقبول للدفعات الإلكترونية.
- (7) زيادة عدد المصارف المشاركة في النظام الإقليمي لتسوية المدفوعات العربية البينية المرتبطة بالمعاملات الاقتصادية والاستثمارية عبر الحدود بين الدول العربية.

⁷² البنك المركزي المصري، (2020). تقرير السياسة النقدية.

الإطار أصدر بنك السودان المركزي عدد من المنشورات والضوابط الموجهة للمصارف وشركات الصرافة لتنفيذ الرؤية الإصلاحية للدولة اعتباراً من شهر فبراير 2021، وذلك بتوحيد سعر الصرف بما يساهم في تحقيق الأهداف التالية:

- توحيد واستقرار سعر الصرف وتحويل الموارد من السوق الموازي الي السوق الرسمي.
- استقطاب تحويلات السودانيين العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية.
- استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي.
- تعزيز العلاقات مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية والدول الصديقة بما يضمن استقطاب تدفقات المنح والقروض من هذه الجهات.
- تحفيز المنتجين والمصدرين والقطاع الخاص من خلال وجود سعر صرف مجزي
- سد الثغرات لمنع استفادة المضاربين من وجود فجوة ما بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي.
- المساعدة في العمل على إعفاء ديون السودان الخارجية بالاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

من المتوقع ان ينمو عرض النقود بواقع 86.1 في المائة و45.9 في المائة في عامي 2021 و2022 على التوالي⁷⁵. سيركز البنك المركزي على السياسات اللازمة لإنجاح متطلبات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والعمل على تدعيم القطاع المصرفي من خلال تعزيز القواعد الرأسمالية، وتبني الأطر المحاسبية الدولية، ومواكبة متطلبات غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، واستكمال المتطلبات التشريعية اللازمة لضمان فعالية واستقلالية البنك المركزي.

إضافة لما سبق، سيركز البنك المركزي في الفترة المقبلة على الآتي:

- ضبط السيولة المحلية والحد من التمويل المباشر وغير المباشر للحكومة.
- تحويل الحسابات الحكومية من المصارف التجارية إلى البنك المركزي.
- التنسيق مع وزارة المالية لاستكمال عمليات نظام حساب الخزانة الموحد.
- تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني.

تعتبر مستويات العائد الحالية متنسقة مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ 7 في المائة (±2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2022، واستقرار الأسعار على المدى المتوسط وكذا تحقيق معدلات النمو غير التضخمية المستهدفة⁷³

في تونس⁽⁷⁴⁾، تميز عام 2020 في العموم باستقرار قيمة الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية وذلك نتيجة تضافر عدة عوامل من أهمها تقلص عجز الميزان التجاري في ظل تراجع الواردات جراء جائحة كوفيد-19 مقابل استمرار تدفق موارد بالعملة الأجنبية بنسق مرتفع نسبياً بدعم من تحويلات التونسيين بالخارج والتمويلات الخاصة والعمامة التي تحصلت عليها تونس منذ بداية عام 2020 و هو ما أدى إلى تحسين مستوى السيولة في سوق الصرف المحلية، كما ساهمت بدورها السياسة النقدية الرشيدة التي انتهجها البنك المركزي منذ 2019 في التحكم في حجم السيولة على السوق النقدية المحلية وهو ما شجع المتعاملين الاقتصاديين على بيع العملة الأجنبية مقابل الدينار وعزز الثقة بالعملة الوطنية. في هذا الصدد، ارتفع عرض النقود (M2) بنسبة 11.6 في المائة في عام 2020 مقابل ما يقارب 9 في المائة لمعدل نمو السيولة المسجل عام 2019.

من المتوقع أن يؤثر ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية والطاقة وبطء تعافي الاقتصاد الوطني نتيجة الضعف النسبي للطلب الخارجي لاسيما ذلك المتأتي من منطقة اليورو، والتداعيات غير المسبوقة للجائحة على القطاع السياحي، وتعثر استعادة نسق الإنتاج للمواد الاستخراجية إلى تعزز الضغوط على توازنات المالية العمامة وميزان المدفوعات، ما من شأنه أن يبقي على المخاطر التضخمية رغم تباطؤ الاقتصاد وهو ما من شأنه أن يرفع من درجة الحذر لدى السياسة النقدية للمساهمة في المحافظة على استقرار الأسعار.

بالنسبة للسنوات المقبلة فإن تطور سعر صرف الدينار يبقى مرتبطاً بكل من تغير وضع السيولة بسوق الصرف المحلية، ومدى تواصل تحسن العجز في الميزان الجاري إلى جانب تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي على السوق العالمية.

في السودان، تم حديثاً تبني حزمة من السياسات والإجراءات تستهدف إصلاح نظام سعر الصرف وتوحيده من خلال انتهاج نظام سعر الصرف المرن المدار. في هذا

⁷⁵ IMF, (2021). "IMF Management Completes First Review of Staff-Monitored Program with Sudan". March.

⁷³ البنك المركزي المصري، (2021). " بيان لجنة السياسة النقدية"، مارس.

⁷⁴ البنك المركزي التونسي، تونس، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

بالنسبة للقطاع المالي غير المصرفي، فقد شهد قطاع التامين في المملكة مستويات أداء جيدة خلال تفشي الجائحة، على الأقل في الأشهر التسعة الأولى من عام 2020، إلا أنه قد تعرض في بداية الأزمة لخسائر على مستوى فوائض القيمة غير المحققة، إلا تقلصت تدريجياً في أعقاب ذلك. في هذا الإطار، عملت هيئة مراقبة التأمينات بدورها على اتخاذ تدابير للتخفيف من القواعد الاحترازية خاصة في مجال تكوين المخصصات الناتجة عن تراجع قيمة التوظيفات.

في الأردن⁷⁹، استمر البنك المركزي الأردني في تحقيق هدفه الرئيس المتمثل في الاستقرار النقدي والمالي معتمداً على الركيزة الرئيسة لسياسته النقدية المتمثلة في استقرار سعر صرف الدينار الأردني ومستوى الأسعار في المملكة، فضلاً عن استمراره في تحقيق أهدافه الأخرى المتمثلة في تحفيز واستدامة النمو الاقتصادي المحلي ومستويات التشغيل. نطوي ذلك على الاستمرار في اتباع نهج نقدي يوائم بين التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمتغيرات المحلية.

بالتوازي مع ذلك سينصب الاهتمام خلال أفق التوقع على الاستمرار في تعزيز الشمول المالي وتقليص فجوة النوع فيما يتعلق بنفاذ الإناء للخدمات المالية بالاستفادة من التطورات التقنية والمساهمة الإيجابية في زيادة الثقافة المالية، إلى جانب دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتطوير برامج تتناسب مع الاحتياجات الائتمانية لهذا القطاع لتوفير التمويل اللازم لهم، ومساعدة أصحاب المشاريع والشركات في تطوير وبناء سجلاتهم الائتمانية، وتشجيعهم نحو خلق واستحداث فرص العمل الجديدة، بما يساهم في استدامة النمو الاقتصادي المحلي.

تأخذ عملية اتخاذ قرارات السياسة النقدية في البنك المركزي الأردني بعين الاعتبار الموائمة والتنسيق مع السياسة الاحترازية لتحقيق الأهداف الرئيسة المتمثلة في الاستقرار النقدي والمالي. يمكن الاستدلال على ذلك من خلال تتبع تطورات التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها على مدار العقد الماضي، وخلال فترة وباء كوفيد-19، حيث وجه البنك المركزي البنوك العاملة لتأجيل توزيع أرباح المساهمين لعام 2019 لتعزيز مراكزها المالية، إضافة إلى قراره بمنح وزن مخاطر صفر لغايات احتساب نسبة كفاية رأس المال على القروض والسلف الممنوحة

- ضبط وترشيد الطلب الحكومي على النقد الأجنبي ومساعدة المصارف على تعزيز علاقاتها المصرفية مع البنوك المراسلة والمؤسسات المالية بالخارج واستقطاب تحويلات ومدخرات السودانيين العاملين بالخارج.

في المغرب⁷⁶، سجلت أسعار الفائدة تراجعاً كبيراً، وهو ما يعكس انخفاض سعر الفائدة الرئيس للسياسة النقدية. ساعد انخفاض أسعار الفائدة على تشجيع الطلب على الائتمان المصرفي خاصة من قبل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. في المقابل شهدت قروض القطاع العائلي تباطؤاً ملحوظاً نتيجة الجائحة وما نتج عنها من انخفاض مستويات الدخل بسبب فقدان الوظائف. في المحصلة، سجلت التسهيلات الممنوحة للقطاع غير المالي زيادة بنسبة 3.9 في المائة في عام 2020⁽⁷⁷⁾.

في المجمل شهدت مؤشرات أداء النشاط النقدي ربع السنوية ارتفاعاً خلال فترة الجائحة بدعم من تدخلات البنك المركزي لتعزيز السيولة المحلية التي شملت من بينها خفض مستويات الاحتياطي الإلزامي إلى صفر في المائة في عام 2020، حيث ارتفع معدل نمو السيولة المحلية (M2) بنسبة 10.3 في المائة في عام 2020 مقارنة مع 5.9 في المائة في عام 2019.

قرر مجلس إدارة بنك المغرب في اجتماعه المنعقد بتاريخ 23 مارس 2021 الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسة مستقراً عند مستوى 1.5 في المائة بما يتسق مع توجهات البنك لدعم النمو الاقتصادي واحتواء الضغوط التضخمية⁽⁷⁸⁾.

على صعيد تعزيز الاستقرار المالي تم في إطار ترأس بنك المغرب لجنة للتنسيق والإشراف على المخاطر النظامية التي تضم الهيئة المغربية لأسواق راس المال، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة استحداث مجموعة عمل مكلفة بالتتبع الوثيق للمخاطر التي قد تشكلها أزمة وباء كوفيد-19 على الاستقرار المالي بشكل أسبوعي.

لم تكشف مؤشرات المراقبة حتى الآن عن أي مخاوف كبيرة يمكن أن تهدد الاستقرار المالي. وفيما يخص القطاع المصرفي، فرغم تأثير الأزمة، وخاصة على ربحية البنوك يواصل القطاع المصرفي إظهار مرونته بفضل أساسياته القوية وتدابير الدعم التي تتخذها الجهات المعنية بشكل عام، والسياسة النقدية والاحترازية للبنك المركزي على وجه الخصوص.

⁷⁸ بنك المغرب، (2021). المرجع السابق.

⁷⁹ البنك المركزي الأردني، الأردن، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

⁷⁶ بنك المغرب، المغرب، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

⁷⁷ بنك المغرب، (2021). "اجتماع مجلس بنك المغرب"، بلاغ صحفي.

على التخفيف على العملاء والشركات المتضررة من الجائحة بتأجيل الأقساط المستحقة وغيرها العديد من الإجراءات.

في لبنان⁽⁸⁰⁾، تبعاً للأوضاع المالية والاقتصادية، يشهد السوق ثلاثة أسعار صرف (سعر الصرف الرسمي عند متوسط 1,507.5 ليرة، وسعر صرف المنصة التي خلقها مصرف لبنان لتسديد الودائع بالليرة واستيراد سلّة من السلع الغذائية، وسعر صرف السوق الموازية).

تعتبر زيادة الثقة بالقطاع المصرفي والطلب من المصارف بإعادة تكوين و/أو زيادة رأسمالها، والعمل على توحيد سعر صرف العملة اللبنانية من أهم الأولويات التي يركز عليها مصرف لبنان المركزي. في هذا الصدد، أصدر مصرف لبنان تعميماً في شهر أغسطس من عام 2020 وجه فيه المصارف التجارية بضرورة:

- إجراء تقييم عادل لموجوداتها ومطلوباتها ووضع خطة شاملة لإعادة التقيد بالمتطلبات الرأسمالية والأنظمة المفروضة من مصرف لبنان من أجل تعزيز السيولة لديها.
- حث العملاء الذين حولوا أكثر من 500 ألف دولار إلى الخارج اعتباراً من 1 يوليو 2017، على إعادة مبالغ توازي 15 في المائة من القيم المحولة وإيداعها في حساب خاص مجمّد لمدة خمس سنوات. ينطبق التعميم أيضاً على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة وكبار مساهمي المصارف والإدارات العليا التنفيذية للمصارف وعملاء المصارف من الأشخاص المعرّضين سياسياً، الذين طُلب منهم إعادة 30 في المائة من أي مبلغ محوّل إلى الخارج.
- إلزام المصارف خلال مهلة تنتهي في فبراير 2021 بتكوين حساب خارجي حر من أي التزامات لدى مراسليه في الخارج لا يقل في أي وقت عن 3 في المائة من مجموع الودائع لديه بالعملة الأجنبية كما هي في 2020/7/31.
- تقديم طلب لمصرف لبنان بغية إعادة تكوين أو رفع رأسمالها إلى المستويات المطلوبة في نهاية الفصل الأول من العام 2021.
- توجيه المصارف بإتاحة خيار للمودعين بتحويل وديعهم لديها إلى أسهم في رأسمالها و/أو إلى "سندات دين دائمة قابلة للتداول وللاسترداد".

من خلال برامج البنك المركزي لتمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية والشركات الصغيرة والمتوسطة.

شهدت السيولة المحلية ارتفاعاً بنسبة 5.8 في المائة في عام 2020 مقارنة مع 4.8 في المائة في 2019، وشهدت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة تحسناً ملحوظاً خلال عام 2020، إذ بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة نحو 26.3 مليار دينار مقابل 24.7 مليار دينار في عام 2019 بارتفاع بلغت نسبته 7 في المائة.

على صعيد التطورات في أسعار الصرف، يمثل نظام سعر الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي الركيزة الأساسية للسياسة النقدية. ساهم هذا النظام في خدمة الاقتصاد الأردني بشكل فعال وأدى إلى تعزيز الثقة بالدينار الأردني منذ اعتماده في عام 1995، كما يتماشى نظام سعر الصرف الثابت مع سعر الصرف التوازني على المدى الطويل. بالتالي سيواصل البنك المركزي خلال أفق التوقع استخدام سياسة سعر الصرف الثابتة كركيزة للسياسة النقدية.

من جانب آخر، يمثل الإسراع في استكمال تطوير البنية المالية التحتية والتي تشمل على أنظمة الدفع الرقمي لتعزيز استراتيجيات التحول الرقمي ودعم الشمول المالي، وتبني التقنيات والخدمات المالية الحديثة من خلال توظيف الابتكار التقني من أبرز أولويات تطوير القطاع المالي التي يعمل عليها البنك المركزي بما يساعد على زيادة مستويات جودة الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، ودعم أنشطة القطاع الحقيقي وجب الاستثمارات الأجنبية.

وفي السياق ذاته، لم يتجه البنك المركزي الأردني لتخفيف القيود على سياسته الاحترازية خلال فترة الجائحة بل اعتمد على تعزيز السيولة النقدية دون المساس بأولوية الحفاظ على متانة ومنعة الجهاز المصرفي الأردني. وائم بذلك البنك المركزي بين تحقيق التيسير على القطاعات الاقتصادية والافراد وتوفير السيولة التي يحتاجها الاقتصاد المحلي بالتزامن مع حماية القطاع المصرفي الأردني ومؤشراته التنافسية الإقليمية القوية.

اتخذ البنك المركزي الأردني جملة من الإجراءات الاستباقية لاحتواء تداعيات الجائحة المستجدة على الاقتصاد، في سياق جملة من الإجراءات تم في إطارها تعزيز مستويات سيولة الاقتصاد المحلي بنحو 2.5 مليار دينار (8.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، علاوة

80 مصرف لبنان، لبنان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

5 في المائة إلى 6 في المائة مع الإبقاء على جميع المعدلات الأخرى دون تغيير⁽⁸²⁾، كما ناقش الاجتماع بالإضافة إلى مواضيع أخرى، الآثار المحتملة لزيادة حجم السيولة المصرفية على أسعار السلع الاستهلاكية.

في **الصومال**، يُعد التحكم في إدارة السيولة النقدية من أولويات البنك المركزي الصومالي في الوقت الحالي في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الصومال. سوف ينصب تركيز السياسة النقدية خلال أفق التوقع على احتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن عدد من العوامل التي شهدتها البلاد خلال الفترة السابقة ومن أهمها أزمات هجوم أسراب الجراد والجفاف، ما يضغط على المستوى العام للأسعار ويستلزم تدخلات من قبل البنك المركزي لاحتواء هذه الضغوطات في ظل تحدي الحاجة إلى تطوير أدوات السياسة النقدية بما يساعد على تحقيق هذا الهدف.

في **جيبوتي**، لم يتخذ البنك المركزي إجراءات واسعة لتيسير السياسة النقدية في ضوء صغر حجم القطاع المالي. تركز جهود البنك المركزي على تعزيز الرقابة المصرفية، وعلى تطوير أداة الاحتياطي الإلزامي وتعزيز إجراءات إدارة المخاطر من خلال تحسين توفر المعلومات الائتمانية.

في **القمر**، يرتبط الفرنك القمري باليورو، وتتيح سياسة سعر الصرف الثابت احتواء التضخم. وتحدد سعر فائدة الفرنك القمري عند مستوى يفوق مؤشر اليورو للإقراض الليلة واحدة (Eonia) بنحو 1.5 نقطة مئوية الذي بقي عند مستويات سالبة منذ أبريل 2015، بمتوسط -0.36 في المائة في عام 2018. في ضوء التوقعات باستمرار مسارات السياسة النقدية التيسيرية في الاتحاد الأوروبي خلال عام 2020 لمواجهة تحديات النمو الاقتصادي والمستجدات المرتبطة بوباء كوفيد-19، من المتوقع أن تحاكي أسعار الفائدة في جزر القمر هذه التغيرات.

الجدير ذكره ان القطاع النقدي في لبنان يواجه ومنذ أكثر من سنة تحديات متزامنة نتيجة التطورات الداخلية التي يمر بها الاقتصاد المحلي التي زاد من حدتها التبعات الناتجة عن أزمة وباء كوفيد-19 وانفجار مرفأ لبنان في شهر أغسطس من عام 2020 بما أدى إلى زيادة مستويات الركود في جميع القطاعات الاقتصادية وضغطت على سيولة المصارف وانعكس على عملاء المصارف.

على صعيد تعزيز الاستقرار المالي والسلامة المصرفية، أنشأ مصرف لبنان "لجنة إعادة هيكلة المصارف" التي شملت من بين مهامها دراسة التعديلات المقترحة على قرار مصرف لبنان المتعلق بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، والقرار الأساسي المتعلق بالإطار التنظيمي لكفاية رأس مال المصارف العاملة في لبنان. كما تشمل مهام هذه اللجنة دراسة إعادة هيكلة المصارف اللبنانية، واقتراح التعديلات الضرورية على الضوابط الاحترازية لعمل المصارف ودراسة الأداء المالي للمصارف اللبنانية واقتراح الخطوات اللازمة للحفاظ على سلامة القطاع المصرفي.

في **فلسطين**⁽⁸¹⁾، سجلت مستويات السيولة المحلية زيادة معتدلة خلال عام 2020 لتنمو بنسبة 3.1 في المائة في الربع الثالث من عام 2020 مقابل 2.8 في المائة لمعدل نمو السيولة المسجل في نفس الفترة من عام 2019، مدفوعة بشكل رئيس بالنمو المسجل على صعيد صافي الائتمان المحلي لاسيما فيما يتعلق بالائتمان الموجه للحكومة لتمويل حزم التحفيز الاقتصادي والتخفيف من حدة أزمة احتجاز أموال المقاصة، حيث نمت التسهيلات الموجهة من المصارف للحكومة بنسبة 15.3 في المائة خلال الربع الثالث من عام 2020، فيما تراجعت مستويات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في ظل الركود الاقتصادي المسجل خلال العام

في **موريتانيا**، يهدف البنك المركزي إلى تحقيق مستويات مستقرة للمستوى العام للأسعار، والحفاظ على معدلات التضخم في مستويات معتدلة في ظل بعض التحديات التي تواجه إدارة السياسة النقدية المتمثلة لاستقطاب السيولة خارج القطاع المصرفي. خلال أفق التوقع ستواصل الحكومة الموريتانية مساعيها للحد من تسرب العملة خارج القنوات الرسمية لتحسين فعالية السياسة النقدية.

في اجتماع مجلس السياسة النقدية للبنك المركزي الموريتاني المنعقد في نهاية نوفمبر 2020، قرر المجلس رفع أسعار الفائدة على الاحتياطيات الإلزامية للبنوك من

⁸² البنك المركزي الموريتاني، (2020)، بيان مجلس السياسة النقدية عقب اجتماعه غير العادي المنعقد يوم 2020/11/30.

⁸¹ سلطة النقد الفلسطينية، (2021) فلسطين. "تقرير التطورات النقدية".

إطار رقم (2)

تدخلات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للحد من تداعيات وباء كوفيد-19 ودعم تعافي الاقتصادات العربية

في الأردن، اتخذ البنك المركزي الأردني جملة من الإجراءات الاستباقية لاحتواء التداعيات الاقتصادية، إذ قام من خلال هذه الإجراءات بتوفير سيولة للاقتصاد بنحو 2.5 مليار دينار (8.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، علاوة على التخفيف على العملاء والشركات المتضررة من الجائحة بتأجيل الأقساط المستحقة وغيرها العديد من الإجراءات. كما قام البنك بتوفير برنامج تمويل ميسر يستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة من ضمنها الحرفيين والمهنيين وأصحاب المؤسسات الفردية، بإجمالي بلغ 500 مليون دينار أردني، مع إمكانية الحصول على الائتمان لهدف تمويل رأس المال العامل وتغطية النفقات التشغيلية ومن ضمنها الرواتب والأجور. ينطوي على هذا الاجراء على تحقيق عدة أهداف من أهمها تدعيم هذه القطاعات لاستدامة نشاطها الاقتصادي من ناحية والحفاظ على مستويات التشغيل والعمالة فيها.

بالتوازي مع ذلك اتخذ البنك المركزي الأردني عدداً من الإجراءات للتيسير على الشركات والافراد وتقوية مراكزهم المالية، من خلال السماح للبنوك بتأجيل الأقساط المستحقة على عملائها لفترة امتدت حتى ثلاثة أشهر متتالية دون فرض غرامات أو فوائد تأخير، مع توفير إمكانية التأجيل وإعادة الجدولة حتى نهاية العام للفئات الأكثر تضرراً. إضافة إلى إسراره في تعميم إجراءات تتعلق بالشيكات المرتجعة لأسباب مالية تمثلت بتمديد فترات التسوية وفقاً لفئات القطاعات، وتخفيض الرسوم عليها لتصل لأدنى مستوياتها، على ألا يؤثر ذلك على التصنيف الائتماني لهم. ولدعم القطاع الزراعي والمزارعين، قدم البنك قرضاً ميسراً لمؤسسة الإقراض الزراعي بقيمة بلغت 300 مليون دينار، وسمح البنك للمؤسسة بتأجيل الأقساط المستحقة على المزارعين مع إمكانية إعادة الجدولة للديون القائمة دون التأثير على التصنيف الائتماني.

في الإمارات، اتجه المصرف المركزي إلى السماح لجميع البنوك بالاستفادة من 60 في المائة كحد أقصى من رأس المال الوقائي الإضافي، بالإضافة إلى ذلك، ستمكن البنوك التي تم تصنيفها على أنها ذات أهمية نظامية من قبل المصرف من استخدام 100 في المائة من رأس المال الوقائي الإضافي المقرر لها كبنوك ذات أهمية نظامية. كما سُمح للبنوك بانخفاض نسبة صافي التمويل المستقر إلى ما دون مستوى 100 في المائة، بحيث يكون معدل صافي التمويل المستقر الخاص بها أعلى أو يساوي 90 في المائة، لتزويد البنوك بمرونة إضافية لدعم النشاط الاقتصادي. إضافة إلى مبلغ 50 مليار درهم في هيئة دعم تمويلي بتكلفة صفرية وبحيث يمكن للبنوك وشركات التمويل المشاركة في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة لتمديد فترة تأجيل الديون والفائدة على الدفعات المستحقة. بالإضافة إلى ذلك مُنحت البنوك المرونة اللازمة للاحتفاظ بحد أدنى لنسبة تغطية السيولة يبلغ 70 في المائة وبخفض الحد الأدنى لنسبة الأصول السائلة المؤهلة إلى 7 في المائة. في المجمل تقدر القيمة الإجمالية لاحتياطي السيولة النظامية التي سيتم تحريرها بنحو 95 مليار درهم. كما تم خفض مبالغ رأس المال الذي يتعين على البنوك الاحتفاظ به مقابل قروضها الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تتراوح ما بين 15 و25 في المائة.

في البحرين أعلن المصرف في 17 مارس 2020 انه يجب على جميع بنوك قطاع التجزئة وشركات التمويل وشركات التمويل الأصغر بتأجيل تحصيل أقساط الديون المستحقة على جميع المواطنين البحرينيين والشركات المالية وغير المالية المقيمة لمدة حتى نهاية عام 2020 بدون فرض أي رسوم إدارية على طلب تأجيل أقساط القروض إلى نهاية العام الجاري وتطبيق نفس الشروط والأحكام القائمة على القروض من حيث سعر الفائدة أو الأرباح. كما أعلن المصرف عن تقديم السيولة المطلوبة إلى المصارف متى ما استدعت الحاجة وتخفيض سعر الفائدة على تسهيلات الريبو إلى 1.7 في المائة، بالإضافة إلى إصدار التوجيهات اللازمة بضرورة قيام المصارف بخطوات عملية لمساعدة الشركات والأفراد المتأثرين جراء تداعيات فيروس كورونا. تأتي هذه الجهود لضمان تحقيق الاستقرار المالي واستمرار العمليات المصرفية بشكل طبيعي والتعاون في مساعدة الجهات المتأثرة.

في تونس، سارع البنك إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الاستثنائية التي تتمثل بالأساس في تلبية أغلب احتياجات البنوك من السيولة عن طريق العمليات الأساسية لإعادة التمويل المقدمة من قبل البنك المركزي لتمكينها من استعمال الموارد المتاحة لدى البنك بتكلفة قل. ووضع آلية جديدة لإعادة التمويل لفترة شهر من أجل دعم البنوك والمؤسسات المالية في جهودها لدرء تداعيات الوباء وضمان استمرارية نشاط تمويل القطاع الخاص. بالإضافة إلى تيسير شروط استخدام ضمانات عمليات إعادة تمويل البنوك من طرف البنك المركزي التونسي. فضلاً عن تمكين الافراد والمؤسسات من الانتفاع بتأجيل أقساط ديونهم لدى البنوك بداية من شهر مارس 2020.

إطار رقم (2)

تدخلات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للحد من تداعيات وباء كوفيد-19 ودعم تعافي الاقتصادات العربية

في السعودية، قام البنك المركزي السعودي بالعديد من الإجراءات الهادفة إلى دعم التعافي الاقتصادي لكافة الأنشطة وخصوصاً المنشآت متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة. حيث تجاوزت حزم التحفيز نحو 86 مليار ريال ومن أهم تلك البرامج: برنامج تأجيل الدفعات، وبرنامج تمويل الإقراض، وبرنامج دعم ضمانات التمويل، وكذلك دعم رسوم نقاط البيع والتجارة الإلكترونية. كذلك قام البنك المركزي بضخ سيولة بفائدة صفرية لتعزيز مستويات السيولة في النظام المصرفي. كما قام البنك المركزي بتفعيل عمليات السوق المفتوحة والتي بدورها تمنح المزيد من الأدوات الإضافية لإدارة مستويات السيولة في الأجل القصير، بالتوازي مع حرص البنك المركزي على تقييم مستوى المخاطر وتأثير الصدمات الاقتصادية على النظام المالي.

في العراق، تم اتخاذ مجموعة من التدابير والسياسات المتبناة على صعيد القطاع النقدي لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد، على سبيل المثال، تم تأجيل الأقساط المترتبة على المستفيدين من مبادرات البنك المركزي الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر، وإلغاء عمولة التجار عند استخدام أجهزة نقاط البيع لمدة ستة أشهر، وإيقاف استيفاء الغرامات المالية المفروضة على المصارف لمدة 3 أشهر، وتعزيز سيولة المشروعات التي تم تمويلها سابقاً من مبادرة التريلين دينار وبمبلغ لا يتجاوز خمسة ملايين دينار، وتأجيل تنفيذ العقوبات والغرامات المترتبة على المصارف، ولمدة ثلاثة أشهر. من جانب آخر، تم تخفيض نسب الاحتياطي الإلزامي المفروض على الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية لتكون نسبة (13 في المائة) للدينار العراقي فقط بدلاً من (15 في المائة) لمدة (6) أشهر على أن يتم الإبقاء على النسبة المفروضة على الودائع الأجلة عند مستوى (10 المائة) للمصارف التقليدية، فيما تصل النسبة المفروضة على الودائع الأجلة للبنوك المتوافقة مع الشريعة إلى 5 في المائة. كما قام البنك المركزي بتقديم تسهيلات مصرفية من خلال إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص، وبالأخص المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة آجال سداد القروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الأكثر تأثراً بتداعيات الفيروس، وتخفيض تكلفة الاقتراض.

في الكويت، وأخذاً بعين الاعتبار أيضاً ضوابط التمويل، للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتضررة من تداعيات أزمة فيروس كورونا، الصادرة في 20 أبريل 2020، والتي تم وضعها بناءً على توصية اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي التي يرأسها محافظ بنك الكويت المركزي، يكون بنك الكويت المركزي بذلك قد وضع حزمة تيسيرية متكاملة على صعيد السياسات النقدية والرقابية والمالية. وفي ذات الاتجاه قام بنك الكويت المركزي أيضاً بإجراء تخفيض في سعر الريبو وأسعار التدخل في السوق النقدي وهي إجراءات متكاملة تُعزز انسياب التدفقات النقدية فيما بين القطاع المصرفي وقطاعات الاقتصاد الوطني، وبما يُعزز أيضاً الطلب على القروض تجنباً لأي انكماش اقتصادي.

في ليبيا، تمثلت أبرز انعكاسات الجائحة على صعيد القطاع النقدي في زيادة الطلب على العملة المحلية لمواجهة الارتفاعات المسجلة في أسعار السلع في الأسواق المحلية، وتعثّر بعض المقترضين من الإيفاء بالتزاماتهم اتجاه بعض المصارف. كذلك من أبرز انعكاسات الجائحة على صعيد القطاع المالي الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية نتيجة وباء كوفيد-19 التي انعكست في انخفاض إيرادات النفط الخام، وانخفاض الإيرادات غير النفطية بسبب تراجع النشاط الاقتصادي بسبب إغلاق المنافذ البرية والجوية والبحرية، ما دعا البنك المركزي إلى اتخاذ عدد من التدابير والسياسات لتخفيف حدة التداعيات الناتجة عن الوباء منها على سبيل المثال التشجيع على استخدام طرق الدفع الإلكترونية، وتوحيد سعر صرف الدينار الليبي للقضاء على السوق الموازي، وتسهيل إجراءات فتح الاعتمادات المستندية.

في لبنان، أعلن مصرف لبنان في مارس 2020 قراره إطلاق "صندوق الأوكسجين لدعم الاقتصاد اللبناني". تهدف مبادرة الإنقاذ هذه إلى توسيع نطاق التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل لمساعدة الشركات الصناعية اللبنانية الصغيرة والمتوسطة الحجم على تمويل الصادرات وواردات المواد الأولية من خلال جمع حوالي 750 مليون دولار بدعم من مصرف لبنان وعدد من المستثمرين الدوليين ومؤسسات التمويل الإنمائية والشركات العائلية. يتم ذلك بالشراكة مع المصارف اللبنانية وبالتنسيق مع جمعية الصناعيين اللبنانيين ووزارة الصناعة. يقضي القرار بإنشاء منصة مقرها أوروبا تستند على مزيج من صندوق مخصص للتسهيلات الائتمانية وشركة تقنيات مالية (fintech).

إطار رقم (2)

تدخلات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للحد من تداعيات وباء كوفيد-19 ودعم تعافي الاقتصادات العربية

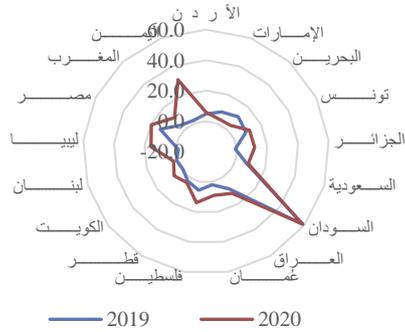
من شأن هذا الصندوق توفير حلٍ دائمٍ لاستيراد المواد الأولية، بعد قيام مصرف لبنان بتقديم تسهيلات مؤقتة للاستيراد بقيمة 100 مليون دولار للقطاع الصناعي فبرابر 2020. في السياق نفسه، أصدر مصرف لبنان تعميماً العام الماضي معلناً أنه سيوفر نسبة 90 في المائة من قيمة المواد الأولية المستوردة بالعملة الأجنبية تلبيةً لحاجات المؤسسات الصناعية بحدٍ إجماليٍّ مقداره 100 مليون دولار. وفي محاولة للحد من ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية وبالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة، أصدر مصرف لبنان تعميماً العام الماضي أبلغ فيه المصارف العاملة في لبنان بأنه سيوفر لها عملة أجنبية لتمويل استيراد المواد الغذائية الأساسية والمواد الخام اللازمة للصناعة الغذائية. كما طلب مصرف لبنان مؤخراً من المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان عدم تخفيض تصنيف ديون العملاء المتأثرين سلباً نتيجة انتشار الوباء في حال حصول تأخر في سداد ديونهم أو تجاوزهم لسقوف التسهيلات الممنوحة لهم، مع إمكانية إعادة جدولة السندات المستحقة غير المدفوعة نتيجة هذا الوضع.

في المغرب، تم إرساء آلية للضمان من طرف الدولة لتمويل مرحلة دعم التعافي الاقتصادي لما بعد الأزمة، تستهدف الشركات العامة والخاصة التي تضررت جراء الوباء. تم في هذا الإطار، إطلاق منتجات جديدة لضمان القروض بمعدلات فائدة لا تتعدى سعر الفائدة الرئيسي لبنك المغرب زائداً 200 نقطة أساس، وذات أجل تسديد يصل إلى 7 سنوات وفترة تأجيل مدتها سنتين. تشمل هذه المنتجات ما يلي:

- ضمان القروض الموجهة لدعم تعافي الشركات متناهية الصغر التي يقل رقم معاملاتها عن 10 ملايين درهم بنسبة 95 في المائة.
- ضمان القروض الموجهة لدعم تعافي باقي الشركات بنسبة تتراوح بين 80 في المائة و90 في المائة حسب حجم الشركة.
- ضمان القروض الموجهة إلى دعم تعافي المشروعات العقارية محدد سقفه في 50 مليون درهم للمشروع الواحد، بما يشمل المشاريع سواء التي سبق أن حصلت على قرض عقاري أو تلك التي اعتمدت فقط على التمويل الذاتي.
- على الصعيد الاحترازي، ومن أجل تعزيز قدرة البنوك على منح القروض، قرر بنك المغرب تبسيط بعض قواعده. وبشكل خاص سُمح للبنوك بما يلي:
- الترخيص بإرجاء تكوين مخصصات تغطية القروض التي استفادت من التأجيل المؤقت لمدفوعات القروض، ومد العمل بهذا الإجراء بالنسبة لقطاع السياحة وأنشطة ممولي الحفلات ومنظمي الفعاليات إلى غاية 31 ديسمبر 2020
- تخفيض، الدعامة التحوطية لرأس المال بحدود 50 نقطة أساس لمدة سنة، من خلال تحديد المعدلات الدنيا القانونية لمستويات رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر عند مستوى 8.5 في المائة بالنسبة لشريحة رأس المال الأساسي، و11.5 في المائة بالنسبة للنسبة الإجمالية لنسبة رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر مع تقييم جدوى تمديد هذا الإجراء لاحقاً.
- فيما يتعلق بنسبة رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية فقد تم تخفيفه بالفعل قبل الأزمة الصحية وتم تحديد مستواه عند صفر في المائة.

شكل رقم (4): الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية التطورات النقدية والمصرفية (2020)

عكس ارتفاع معدل نمو السيولة الاتجاهات التوسعية للسياسة النقدية في معظم الدول العربية لدعم التعافي
معدل نمو السيولة في الدول العربية فرادى (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-
أبريل 2021.

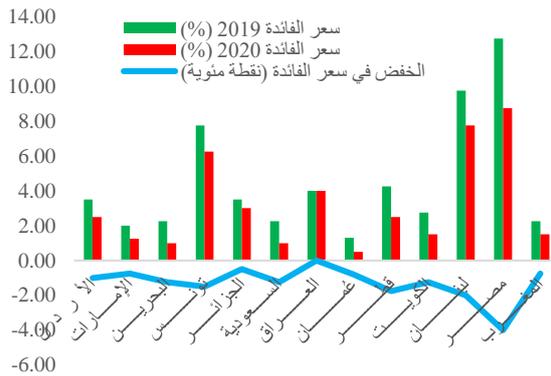
شهد معدل نمو السيولة المحلية ارتفاعاً إلى 11 في المائة عام 2020 عاكساً الاتجاهات التوسعية للسياسة النقدية في معظم الدول
معدل نمو السيولة في الدول العربية (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2021.

في ظل بقاء أسعار الفائدة الرسمية عند مستويات منخفضة

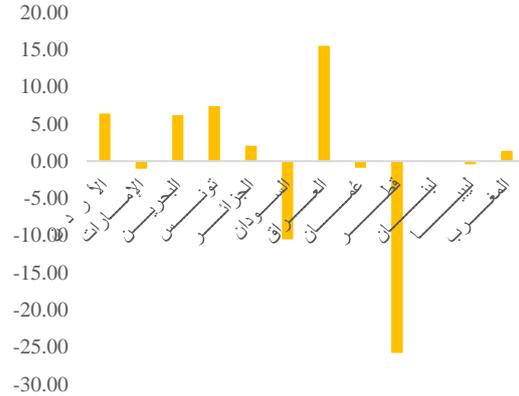
سعر فائدة السياسة النقدية في بعض الدول العربية (نقطة مئوية)



المصدر: البنوك المركزية العربية

ساهمت الاتجاهات التوسعية للسياسة النقدية في دعم مستويات

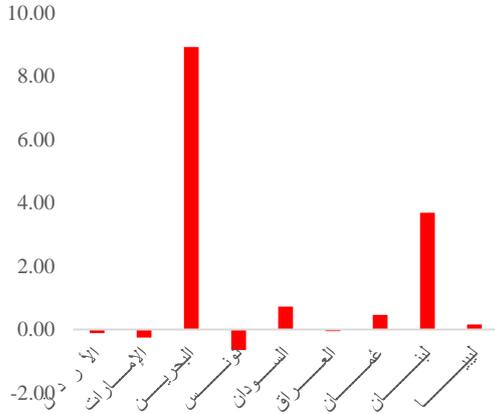
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في بعض الدول العربية
نسبة تغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2021.

فيما تباينت اتجاهات تغير الودائع المحلية في الدول العربية

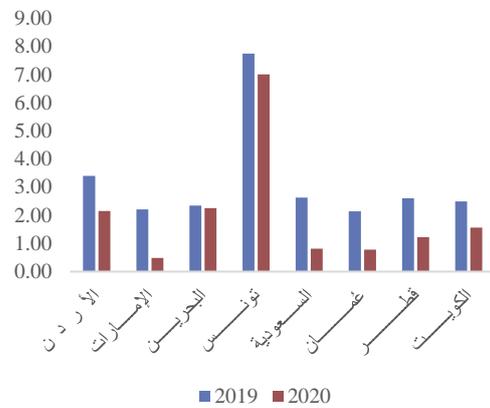
معدل تغير الودائع المصرفية (2020-2019) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2021.

وهو ما انعكس على أسعار فائدة سوق تعاملات ما بين البنوك وعزز منح الائتمان

أسعار فائدة سوق تعاملات ما بين البنوك لأجل ثلاثة أشهر (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2021.

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2021 و2022 التطورات المالية

على صعيد الأوضاع المالية، كان لاستخدام السياسات المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية أثراً بالغ الأهمية في التخفيف من حدة التداعيات الناتجة عن الوباء على العديد من الأفراد والشركات وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والفقراء ومحدودي الدخل، والعاملين في القطاع غير الرسمي، والقطاعات الاقتصادية المتأثرة بشكل أكبر من الوباء مثل قطاعات السياحة والطيران والفنادق وتجارة الجملة والتجزئة. كما لعبت تدخلات المالية العامة دوراً مهماً في الإبقاء على الوظائف في بعض الدول العربية لاسيما تلك التي يتوفر لديها حافز مالي ملائم.

بيد أن تدخلات السياسة المالية التوسعية التي تم تبنيها نتج عنها ارتفاع كبير في مستويات عجز الموازنة المُجمعة للدول العربية ليصل إلى 11.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بعد أن كانت الدول العربية قد نجحت في السنوات السابقة في احتواء العجزات في المالية العامة انخفضت على إثره نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.4 في المائة في عام 2019 بما يعكس جهود الحكومات العربية في السنوات السابقة لتحقيق الانضباط المالي وضمان الاستدامة المالية.

من ثم شكّل عام 2020 نقطة تحول في مسارات المالية العامة في العديد من الدول العربية وأثر سلباً على مستويات العجزات وعلى نسب المديونيات العامة وهو ما سينعكس على توجهات أوضاع المالية العامة في العديد من الدول العربية خلال أفق التوقع. فعلى الرغم من استمرار الحاجة إلى تبني سياسات مالية توسعية لدعم التعافي الاقتصادي، سوف يتعين على الدول العربية تسريع وتيرة ترشيد الإنفاق العام مع التركيز على تدخلات انتقائية للإنفاق داعمة للنمو الاقتصادي يأتي على رأس دعم مستويات البنية الأساسية وتشجيع القطاع الخاص، فيما سيتواصل خلال العام الجاري والمقبل العمل على ترشيد الإنفاق الجاري لاسيما فيما يتعلق بالإنفاق على الأجور الحكومية ومواصلة العمل على إصلاح نظم الدعم وترشيده من خلال الاستهداف الدقيق للمستحقين.

كما ستلعب رقمنة المالية العامة كذلك دوراً مهماً في زيادة مستويات القاعدة الضريبية والتحصيل الضريبي وترشيد الإنفاق العام وزيادة مستويات كفاءة الخدمات العامة. بناءً على ما سبق، من المتوقع تراجع مستويات العجز في الموازنة المُجمعة للدول العربية ليصل إلى 8.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العام الجاري في ظل التوقعات بتحسين مستويات الإيرادات الكلية بشقيها النفطي والضربي في ظل الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط وتعافي الأنشطة الاقتصادية في هذه الدول، وتواصل الإصلاحات الهادفة إلى زيادة وتنويع الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام وتركيزه على دعم التعافي الاقتصادي وتعزيز الإنفاق الصحي.

1. الدول العربية المصدرة للنفط

في المحصلة ارتفعت نسبة العجز في الموازنة العامة المُجمعة لدول المجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2.4 في المائة في عام 2019 إلى 12.7 في المائة خلال عام 2020 بما يفرض ضغوطات على موازنات دول المجموعة خلال أفق التوقع للتحرك باتجاه مسارات أكثر استدامة لأوضاع المالية العامة.

في ضوء ما سبق، من المتوقع تحسن نسبي لأوضاع الموازنات العامة لدول المجموعة في ضوء الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط بنسبة تقارب 23 في المائة في عام 2021 وهو ما سيدعم الإيرادات النفطية. كما ستدعم مسارات التعافي الاقتصادي التدريجية الإيرادات غير النفطية في عدد من دول

تأثرت الدول العربية المصدرة للنفط بعدد من الصدمات التي انعكست بشكل ملموس على أوضاع المالية العامة. فمن جهة أدى انتشار جائحة وباء كوفيد-19 إلى تراجع كبير للنشاط في القطاعين النفطي وغير النفطي بما أثر على أوضاع المالية العامة وفرض على هذه الدول ضغوطات في مجال الإنفاق العام لتمويل حزم التحفيز للتخفيف من أثر الجائحة ودعم التعافي. ومن جهة أخرى شهدت بعض دول المجموعة تطورات داخلية غير مواتية زادت من حجم من التحديات التي تواجه إدارة المالية العامة.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في السعودية⁽⁸³⁾، تأثرت أوضاع المالية العامة في بالتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 على صعيد جانبي الموازنة العامة حيث شهدت الإيرادات لا سيما النفطية منها تراجعاً لتغطي ما يقل عن 84 في المائة فقط من جانب واحد من جوانب النفقات العامة ممثلاً في تعويضات العاملين، إلا أن التحسن المسجل على صعيد الإيرادات غير النفطية قد ساهم في تعويض جانب كبير من هذا التراجع من جهة، كما مكن الحكومة من جهة أخرى من تبني سياسات تحفيزية لمواجهة التداعيات الناتجة عن الجائحة⁽⁸⁴⁾. كمنحلت التطورات الناتجة عن الجائحة سجل مستوى الإيرادات العامة تراجعاً بنسبة تقارب 6 في المائة، في حين سجلت النفقات العامة ارتفاعاً بنسبة 5 في المائة. بالتالي بلغ العجز المُسجل في الموازنة العامة في عام 2020 نحو 294 مليار ريال بما يمثل 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي⁸⁵.

رغم الظروف الاستثنائية التي مر بها العالم خلال أزمة كوفيد-19 وتبعاتها التي لاتزال تعاني منها الاقتصادات العالمية وحالة عدم اليقين من حدوث موجة ثانية، تُظهر ميزانية عام 2021 وتقديرات المدى المتوسط نظرة أكثر تفاؤلاً، وتؤكد على توفير كافة السبل للتعامل مع الأزمة، واستعادة وتيرة الانطلاقة الاقتصادية، وتدعيم الجانب الاجتماعي والخدمات الأساسية، وتحفيز وتمكين القطاع الخاص، مع الحفاظ على استدامة أوضاع المالية العامة لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام على المدى المتوسط والطويل، والاستمرار في جهود تنمية الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق وزيادة مشاركة القطاع الخاص.

تم إعداد الميزانية للعام المالي 2021 وكذلك التقديرات على المدى المتوسط في ضوء سياسات المالية العامة التي تنتهجها المملكة في الاستمرار في الإنفاق على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية والمشاريع التنموية تحت مظلة "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" وبحيث يتم التركيز على أولويات الإنفاق مع ضمان مرونة كافية في التعامل مع

المجموعة. كما ستعمل الإصلاحات المطبقة على صعيد المالية العامة خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على احتواء عجز الموازنة المُجمعة لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط عند مستويات تقارب 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2021.

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تأثرت الإيرادات العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جراء انخفاض الأسعار العالمية للنفط والتدابير الاحترازية التي تم تبنيها لمكافحة الفيروس وهو ما أدى إلى انخفاض في مستوى الإيرادات العامة بنسبة تقدر بنحو 12 في المائة، فيما خفف اتجاه عدد من دول المجموعة إلى زيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة والإصلاحات الضريبية المنفذة خلال السنوات السابقة من تأثير هذه التطورات على الإيرادات الكلية في بعض دول المجموعة خلال عام 2020.

كذلك ورغم حزم التحفيز المالي السخية التي حرصت حكومات هذه الدول على تبنيها للإسراع باحتواء التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لوباء كوفيد-19، إلا أنها حرصت في المقابل على ترشيد ملحوظ للإنفاق العام خاصة فيما يتعلق بالإنفاق التشغيلي وركزت على أوجه الإنفاق الخاص ذات الأثر الأكبر على تحفيز نشاط القطاع الخاص على غرار الإسراع بدفع مستحقات القطاع الخاص المستحقة على الحكومة، وتنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية الداعمة للنمو الاقتصادي.

في المحصلة، ارتفع عجز الموازنة العامة المُجمعة لدول المجموعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى 11.8 في المائة في عام 2020.

تركز دول المجموعة خلال أفق التوقع وبدرجة رئيسة على مواصلة إصلاحات المالية العامة الهادفة إلى تحقيق الانضباط المالي والتحول باتجاه مسارات أكثر استدامة للدين العام من شأنها العمل على خفض مستويات العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 7.3 في المائة في عام 2021.

⁸⁴ وزارة المالية، السعودية، (2021). "بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2021".

⁸⁵ وزارة المالية، السعودية، (2020). "التقرير الربعي لأداء الميزانية العامة للدولة للربع الرابع".

⁸³ وزارة المالية والبنك المركزي السعودي، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

عن السقف المحدد للدين العام عند مستوى 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتوقع أن يتم المحافظة على رصيد الاحتياطيات الحكومية حسب ما تم الإعلان عنه في ميزانية عام 2020 عند 280 مليار ريال في عام 2021، ونحو 265 مليار ريال في عام 2022.

جدول رقم (1)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: السعودية

الإصلاحات والإيرادات العامة	الاستمرار في تنمية وزيادة تنوع مصادر الإيرادات غير النفطية بتوفير موارد تساهم في تنفيذ خطط التحول الاقتصادي وتمويل النفقات ذات البعد الاجتماعي من خلال: ✓ مواصلة تطبيق المقابل المالي على الوافدين وفق ما سبق الإعلان عنه. ✓ مواصلة تطبيق التصحيح التدريجي لأسعار الطاقة وحتى الوصول إلى الأسعار المرجعية. ✓ تطبيق الضرائب الانتقائية، ورفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5 في المائة إلى 15 في المائة اعتباراً من شهر يوليو من عام 2020. ✓ زيادة الرسوم الجمركية لعدد من السلع التي بدأ تطبيقها في 20 يونيو من عام 2020. ✓ إعفاء التوريدات العقارية من ضريبة القيمة المضافة واستبدالها بخصم ضريبة التصرفات العقارية بنسبة 5 في المائة من قيمة العقار الذي يراعى بيعه أو نقل حيازته بدءاً من شهر أكتوبر من عام 2020.
إصلاحات النفقات العامة	✓ المحافظة على الأسقف المعتمدة للنفقات لعام 2021 والمدى المتوسط المخطط لها سابقاً في ميزانية عام 2020 بالتركيز على أولويات الإنفاق.
إصلاحات إدارة الموازنة العامة	✓ تعزيز القدرة على التعامل مع الأزمات من خلال المحافظة على استقرار المالية العامة والاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل. ✓ استمرار جهود الحكومة في تعزيز كفاءة الإنفاق وتحقيق مستهدفات الانضباط المالي حيث تستهدف خفض عجز الميزانية بشكل تدريجي على المدى المتوسط.
إصلاحات إدارة الدين العام	✓ تلبية الاحتياجات التمويلية عن طريق سياسة تمويل متنوعة ما بين خيارات إصدارات الدين والسحب من الاحتياطيات الحكومية. ✓ تركيز استراتيجية الدين العام على إصدار أدوات الدين في السوقين المحلي والخارجي مع التركيز على تطوير وتعميق أسواق الدين المحلية. ✓ السعي للوصول إلى أسواق الدين العالمية ضمن استراتيجية إدارة المخاطر والحصول على تسعيرات عادلة لإصدارات الدين العام. ✓ البحث في أسواق ومنهجيات تمويل جديدة من خلال التمويل الحكومي البديل. ✓ ضمان بقاء معدلات الدين العام عند المعدلات الآمنة وللمحافظة على الاستدامة المالية رغم تعديل سقف الدين العام من 30 في المائة إلى 50 في المائة على المدى المتوسط.

وزارة المالية، (2021). السعودية. "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في الإمارات، ركزت موازنة عام 2020 بشكل أساسي على توفير الدعم المالي لحزم التحفيز والإجراءات التي تم تبنيها لدعم النشاط الاقتصادي لمواجهة وباء كوفيد-19 ودعم الخدمات الاجتماعية، في الوقت الذي شهدت فيه الإيرادات العامة تراجعاً يُعزى من جهة إلى انخفاض الإيرادات النفطية بما يعكس انخفاض كميات الإنتاج النفطي وأسعاره في

التغيرات المالية الطارئة خلال عام 2021 حال حدوثها استمراراً للجهود المبذولة في مواجهة الأزمة، كما سيتم إتاحة مزيد من الفرص أمام القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية مع مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتسهيل ممارسة الأعمال وتنمية دور القطاع الخاص. كما ستستمر الجهود خلال العام الجاري وعلى المدى المتوسط لرفع كفاءة الإنفاق، وتطوير فاعلية الإنفاق الاجتماعي، ورفع درجة الانضباط والتخطيط المالي، لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي المستدام.

من المتوقع في عام 2021 أن تسهم جهود الإصلاح المالي في تعزيز مستوى الإيرادات التي من المتوقع أن تصل إلى 849 مليار ريال بارتفاع نسبته 9 في المائة مقارنة بمستوى الإيرادات الفعلية لعام 2020، فيما يتوقع تواصل ارتفاعها إلى مستوى 864 مليار ريال عام 2022. في المقابل، يقدر إجمالي الإنفاق في ميزانية عام 2021 بنحو 990 مليار ريال منخفضاً عن الفعلي للعام 2020 بنسبة 8 في المائة بما يشكل نحو 34.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مع استمرار جهود الحكومة في رفع كفاءة الإنفاق. تشمل تقديرات الإنفاق الحكومي لعام 2021 والمدى المتوسط مواصلة الصرف على برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى المتضمنة في رؤية المملكة لعام 2020 وعلى برامج منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية⁽⁸⁶⁾.

بناء عليه، من المتوقع أن ينخفض عجز الميزانية في نهاية العام المالي 2021 إلى 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يستمر بالانخفاض التدريجي على المدى المتوسط ليصل إلى نحو 3.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022. يأتي ذلك استكمالاً للجهود الحكومية لتعزيز كفاءة الإنفاق وتحقيق مستهدفات الاستدامة. كما يتوقع أن تستمر الحكومة في إتباع سياسة تمويلية متنوعة ما بين إصدارات الدين العام، والسحب من الاحتياطيات الحكومية لتمويل العجز الحكومي.

في ضوء ما سبق، يتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام نحو 937 مليار ريال أي حوالي 32.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021 وأن يواصل الارتفاع إلى نحو 1,013 مليار ريال في نهاية عام 2022 أي ما نسبته 33.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي مستويات تقل بشكل ملحوظ

86 وزارة المالية، السعودية، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

✓ عقد ورش عمل تدريبية للجهات الاتحادية لاطلاعهم على القوانين والتشريعات المالية.

إصلاحات	✓ تطوير النظام الآلي لإعداد الميزانية.
إدارة الموازنة العامة	✓ الربط الإلكتروني مع نظام الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية (نظام بياناتي) - إنشاء قاعدة بيانات متكاملة مرتبطة بكافة الجهات الاتحادية.
	✓ عقد مؤتمرات دولية للاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في المجال المالي.
	✓ عقد ندوات محلية للتنسيق مع الجهات الاتحادية والمحلية.

المصدر: وزارة المالية، الإمارات، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في قطر، تتضمن الموازنة العامة للعام الجاري إيرادات كلية تقدر بنحو 194 مليار ريال مقابل 211 مليار ريال للإيرادات المقدرة لعام 2020، تمثل من بينها إيرادات النفط نحو 80 في المائة. بُنيت تقديرات الموازنة لعام 2021 على أساس سعر لبرميل النفط يبلغ 40 دولار للبرميل. في ظل الفرضيات المتوقعة لسعر برميل النفط المتوقع لعام 2020 المُتبنية في إطار هذا التقرير بما يتراوح بين 50 إلى 55 دولار للبرميل، من المتوقع خلال عام 2021 ارتفاع مستوى الإيرادات الكلية الفعلية مقارنة بالمستوى المتضمن في تقديرات الموازنة.

في المقابل، بلغت تقديرات النفقات نحو 195 مليار ريال بانخفاض نسبته 7.4 في المائة مقابل النفقات المُقدرة لعام 2020 بما يعكس الاتجاه النزولي للنفقات بعد استكمال العديد من المشاريع للاستعداد لاستضافة كأس العالم 2022 وتطبيق عدد من الإصلاحات على صعيد الإنفاق العام. بناءً على ما سبق، من المتوقع تسجيل الموازنة لعجز يُقدر بنحو 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 مقابل فائض متواضع بنسبة 0.1 في المائة من الناتج العام الماضي.

جدول رقم (3)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: قطر

إصلاحات الإيرادات العامة	✓ تسعى الدولة إلى رفع مستويات تحصيل الإيرادات غير النفطية، من خلال: - تعزيز التنوع الاقتصادي. - تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.
إصلاحات الإنفاق العام	✓ ترشيد الإنفاق الحكومي مع رفع كفاءة القطاع العام.
إصلاحات إدارة الموازنة العامة	✓ تركز الدولة على تطبيق مبدأ التخطيط متوسط المدى للموازنة العامة. ✓ دعم المبادرات لتطوير بيئة الأعمال ليمتد تعزيز دور القطاع الخاص، وذلك لمشاركته في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
إصلاحات إدارة الدين العام	✓ تحديث وتطوير أنظمة إدارة الدين العام بالوزارة ✓ دعم واستقطاب موظفين ذوي كفاءة.

الأسواق الدولية، ومن جهة أخرى إلى انخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة انكماش مستويات النشاط الاقتصادي بنسبة 6 في المائة. ووفق التقديرات الأولية للموازنة المُجمعة للدولة (الموازنة الاتحادية وموازنات الإمارات المختلفة) لعام 2020 من المتوقع تحقيق عجز في الميزانية المُجمعة بنحو 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لعام 2021، فقد تم اعتماد الموازنة الاتحادية (التي تمثل نحو 15 في المائة من إجمالي الموازنة المُجمعة وموازنات إمارات الدولة المختلفة) باعتمادات تقدر بنحو 58 مليار درهم مقابل 61.35 مليار درهم للاعتمادات التي كانت مرصودة لعام 2020 التي مثلت أكبر موازنة تم تبنيها منذ قيام الدولة.

من بين أهم التطورات ذات العلاقة بإصلاحات إدارة المالية العامة في الإمارات اعتماد مجلس الوزراء استراتيجية الدين العام للحكومة الاتحادية (2021-2023)، انسجاماً مع التوجه الحالي لحكومة دولة الإمارات الذي يهدف إلى تعزيز التخطيط المالي للحكومة الاتحادية وتحقيق الاستدامة المالية وبناء اقتصاد تنافسي معرفي مبني على الابتكار. تمثل هذه الاستراتيجية إطاراً عاماً لتحفيز القطاع المالي والمصرفي بالدولة من خلال تعزيز محفظة جهاز الإمارات للاستثمار، وتأسيس سوق سندات بالعملة المحلية، وتوفير بدائل تمويلية. تهدف الاستراتيجية إلى (87):

- دعم وتطوير سوق مالية عالية الكفاءة في الدولة.
- تمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية الحكومية التي يقرها مجلس الوزراء.
- تنويع السوق المالية الأولية والثانوية في الدولة.
- دعم تطبيق السياسة النقدية للمصرف المركزي.
- تغطية الضمانات المالية التي أصدرتها الحكومة.

جدول رقم (2)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: الإمارات

إصلاحات الإنفاق العام	✓ إدارة الموارد المالية بكفاءة وجودة عالية ✓ ضبط النفقات وترشيد المصروفات وزيادة الكفاءة التشغيلية.
	✓ إعادة تقييم الأنشطة والبرامج. ✓ إعادة ترتيب الأولويات بشأن النفقات العامة ✓ تطوير الأنظمة المالية الاتحادية

87 البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، (2021). "استراتيجية الدين العام للحكومة الاتحادية".

<ul style="list-style-type: none"> ✓ احتواء نمو المصروفات الجارية وخصوصاً المرتبات والأجور (تعويضات العاملين). ✓ إعادة النظر في برامج الدعم الحكومية وبناء شبكة أمان اجتماعي. ✓ توصيات بشأن إعادة هيكلة الوزارات والإدارات، وكذلك خصخصة الأنشطة الاقتصادية. 	
<ul style="list-style-type: none"> ✓ قامت الحكومة بتعديل تشريعي على قانون صندوق احتياطي الأجيال القادمة يقضي بعدم التحويل للصندوق في السنوات التي تحقق عجزاً مالياً واسترجاع قيمة التحويلات المنقذة خلال السنتين الماليين الماضيين. ✓ العمل على إصدار قرارات بالإصلاحات المالية التي لا تتطلب تشريعات. ✓ بيع أصول الاحتياطي العام إلى صندوق الأجيال لدعم السيولة. ✓ إجراءات لوقف السحوبات المباشرة من صندوق الاحتياطي العام. 	- إصلاحات إدارة الموازنة العامة
<ul style="list-style-type: none"> ✓ العمل على إصدار قانون جديد للدين العام. ✓ توسيع إطار عمل إدارة الدين العام في وزارة المالية وتعزيزها بالكوادر المؤهلة. 	- إصلاحات إدارة الدين العام

المصدر: وزارة المالية، الكويت، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في **عُمان**، نتج عن جائحة كوفيد-19 تراجع الإيرادات المالية على المدى المتوسط بما أسفر عن عجز سنوي بلغ في المتوسط ما لا يقل عن 5 مليارات ريال عُماني. بهدف التحكم في التأثير السلبي لانخفاض الأسعار العالمية للنفط والتداعيات الناتجة عن الجائحة وإدارة المخاطر المرتبطة بهما، تم في شهر نوفمبر 2020 تبني خطة التوازن المالي متوسطة المدى التي تستند إلى خمس ركائز أساسية بما يشمل⁽⁸⁹⁾:

- (1) دعم النمو الاقتصادي.
- (2) تنشيط وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية.
- (3) رفع كفاءة الإنفاق الحكومي.
- (4) تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية.
- (5) رفع كفاءة إدارة المالية العامة.

يشمل كل محور من هذه المحاور على عدد من المبادرات التي ستطبق خلال الفترة (2020-2024) بما يساعد على تحقيق الاستدامة المالية في نهاية هذه الفترة. تشير التوقعات إلى أن الأثر المالي لتطبيق المبادرات الواردة في هذه الخطة سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بشكل تدريجي ليصل إلى حوالي 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024.

كذلك من المتوقع زيادة نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات لتسجل 34 في المائة في عام 2021 مقابل 21 في المائة في عام 2020، بما سيساعد على

المصدر: مصرف قطر المركزي، قطر، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في **الكويت**، من المتوقع في إطار موازنة عام 2021 (للفترة من 1 أبريل 2021 إلى 30 مارس 2022) تحقيق إيرادات بقيمة 10.9 مليار دينار بزيادة تقدر بنحو 45.6 في المائة للإيرادات المسجلة العام الماضي، تشكل من بينها الإيرادات النفطية نحو 83 في المائة.

فيما يتوقع أن تسجل النفقات العامة نحو 23 مليار دينار بارتفاع مُقدر بنحو 6.9 في المائة مقارنة بالنفقات العامة المسجلة العام الماضي يمثل من بينها الإنفاق على الرواتب والإعانات نحو 71.6 في المائة، والمصروفات الرأسمالية نحو 15 في المائة.

بذلك من المتوقع تسجيل عجز بحدود 12.1 مليار دينار بانخفاض نسبته 13.8 في المائة مقارنة بالعجز المسجل العام الماضي المُقدر بنحو 14 مليار دينار كويتي⁽⁸⁸⁾.

من بين أهم التطورات التي شهدتها الأوضاع المالية الانخفاض المسجل في رصيد صندوق الاحتياطي العام خلال السنوات السابقة لدعم السيولة لتغطية النفقات العامة، وهو ما تطلب عدد من الإصلاحات المالية من بينها ضبط أوضاع المالية العامة وترشيد الإنفاق العام، واحتواء نمو المصروفات الجارية وخصوصاً المرتبات والأجور (تعويضات العاملين)، وإعادة النظر في برامج الدعم الحكومية وبناء شبكة أمان اجتماعي، إضافة إلى توصيات بشأن إعادة هيكلة الوزارات والإدارات، وكذلك خصخصة الأنشطة الاقتصادية.

من جانب آخر، تشمل إصلاحات إدارة الدين العام خلال أفق التوقع العمل على إصدار قانون جديد للدين العام وتوسيع إطار عمل إدارة الدين العام في وزارة المالية وتعزيزها بالكوادر المؤهلة.

جدول رقم (4)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: الكويت

<ul style="list-style-type: none"> ✓ العمل على تعزيز الإيرادات غير النفطية من خلال إقرار قانون ضريبة القيمة المضافة. ✓ إصدار ضريبة موحدة بنسبة 10 في المائة على صافي أرباح الشركات والمؤسسات. ✓ إعادة تسعير الخدمات والمرافق الحكومية. ✓ توصيات لإقرار تشريعات مالية وتنويع مصادر الدخل. 	- إصلاحات الإيرادات العامة
<ul style="list-style-type: none"> ✓ ضبط أوضاع المالية العامة وترشيد الإنفاق العام. 	- إصلاحات الإنفاق العام

⁸⁹ وزارة المالية، عُمان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

⁸⁸ وزارة المالية، الكويت، (2021). "موازنة عام 2021".

ارتفاع في مستويات الدين العام لتسجل 15 مليار دينار في عام 2020 (122 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل 13.5 مليار دينار في عام 2019 (94 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

رغم الظروف المالية والاقتصادية والصحية التي مرت بها البحرين والعالم أجمع التي أثرت سلباً على الأوضاع المالية، تبقى مملكة البحرين ملتزمة بتنفيذ برنامج التوازن المالي لضمان الاستدامة المالية في الأجل المتوسط بالإضافة إلى دراسة وضع تصورات إضافية لتنمية الإيرادات غير النفطية وتخفيض المصروفات خلال العامين الماليين (2021 - 2022) لتقليص العجز بشكل تدريجي. تمثل أكبر إنجاز تم تحقيقه في هذا الصدد في الموافقة على خطة تنمية الإيرادات العامة من قبل اللجنة الوزارية للشؤون المالية والاقتصادية والتوازن المالي، حيث تشمل الخطة على عدد من المبادرات التي من شأنها تطوير وتنمية الإيرادات العامة على مرحلتين متتاليتين. أما فيما يتعلق بالمصروفات العامة، فقد تم تخفيض المصروفات الإدارية التشغيلية للوزارات والجهات الحكومية بنسبة 30 في المائة وذلك مقابل اعتماد ميزانية مستجدة للتعامل مع المصروفات الطارئة المرتبطة بوباء كوفيد-19 ليمتد من خلالها صرف المصروفات الطارئة في المجالات الطبية واللوجستية والتوعوية.

من المتوقع استفادة الإيرادات العامة خلال أفق التوسع بالارتفاع المتوقع لأسعار العالمية للنفط، ومن التحسن المتوقع في إيرادات ضريبة القيمة المضافة في ظل التوقعات بتحسين النشاط الاقتصادي لترتفع إلى نحو 2.29 مليار دينار وفق تقديرات الموازنة للعام الجاري، وتواصل ارتفاعها إلى 2.34 مليار دينار العام المقبل. فيما يتوقع الاتجاه النزولي للنفقات العامة في إطار الإصلاحات المتبناة لترشيد الإنفاق العام لتسجل وفق تقديرات موازنتي عامي 2021 و2022 نحو 3.56 و3.48 مليار دينار على التوالي.

استناداً إلى تقديرات الموازنة العامة للدولة للعام الجاري والمقبل من المتوقع تراجع مستويات عجز الموازنة العامة للناتج إلى 9.3 و7.9 في المائة من

انخفاض العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 9 في المائة في عام 2021، مقابل 16 في المائة في عام 2020. جدير بالذكر أن هذه المبادرات تشمل تأسيس "شركة تنمية طاقة عُمان بهدف اتباع الممارسات العالمية لإدارة الأصول وثروات الدولية بما يساعد على تنمية القطاع النفطي وتوفير الموارد اللازمة لتغطية نفقاته بدون الاعتماد على الموازنة العامة.

جدول رقم (5) إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: عُمان

إصلاحات الإيرادات العامة	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تطبيق ضريبة القيمة المضافة بدءاً من شهر إبريل 2021. ✓ تعزيز الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي. ✓ تعزيز عوائد الاستثمارات الحكومية. ✓ دراسة تطبيق ضريبة الدخل على أصحاب الدخل المرتفع ومن المتوقع تطبيقها بداية من عام 2022.
إصلاحات الإنفاق العام	<ul style="list-style-type: none"> ✓ مراجعة المصاريف التشغيلية وضبط الإنفاق. ✓ الشراء الاستراتيجي الموحد. ✓ رفع كفاءة الإنفاق الإنمائي. ✓ إعادة توجيه دعم الخدمات العامة.
إصلاحات إدارة الموازنة العامة	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تحديث نظام إدارة المعلومات المالية الذي سيساعد على تحسين آليات إعداد الموازنة وضبط الإنفاق. ✓ تطبيق موازنة البرامج والأداء.
إصلاحات إدارة الدين العام	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تعزيز قدرات إدارة الدين العام. ✓ إصدار منشور مالي بشأن أدوات ووسائل تمويل الدين العام.

المصدر: وزارة المالية، عُمان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، إبريل.

في البحرين، تأثرت أوضاع المالية العامة بانخفاض الأسعار العالمية للنفط، وتراجع مستويات الإنتاج النفطي، كما تأثرت من جانب آخر الإيرادات الضريبية بالإعفاءات التي تم إقرارها على بعض الرسوم الحكومية كرسوم البلدية للأفراد والشركات بهدف التخفيف من حجم التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19، في الوقت الذي شهدت فيه النفقات العامة ضغوطات نتيجة الالتزام بالتدابير المتبناة للتخفيف من حجم الجائحة ومن بينها الالتزام بدفع رواتب الموظفين البحرينيين.

استناداً إلى ما سبق، تشير البيانات الأولية للموازنة إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة 27 في المائة خلال العام الماضي لتسجل 2.139 مليار دينار، فيما بلغت النفقات العامة 3.763 مليار دينار بحريني. بالتالي بلغ عجز الموازنة العامة المسجل خلال عام 2020 وفق التقديرات الأولية 817 مليون دينار بما يمثل قرابة 12.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يفوق العجز المتوقع في مشروع الميزانية بما أدى إلى

من المتوقع بقاء مستويات العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي عند مستويات مرتفعة تناهز 15 في المائة خلال عام 2021 في ظل الارتفاع الكبير المسجل في مستوى النفقات العامة في بعض دول المجموعة ومحدودية القدرة على تبني إصلاحات فاعلة على صعيد زيادة وتنويع مستويات الإيرادات العامة وهو ما يُعزى في جانب منه إلى التطورات الداخلية التي تشهدها دول المجموعة.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في الجزائر، تواجه أوضاع الموازنة العامة للدولة بعدد من التحديات خلال أفق التوقع في ظل التوقعات بانخفاض الأسعار العالمية للنفط والغاز التي تعد مورداً أساسياً للخزينة العامة حيث تمثل قرابة 43 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة. كما يتسم هيكل النفقات العامة بالجمود في ظل استئثار بندي الأجور والإعانات بنحو نصف الموازنة.

تضمن قانون المالية العامة لعام 2021 العديد من الإصلاحات التي تستهدف تشجيع القطاع الخاص وضمان الاستدامة المالية، وبناء اقتصاد قوي متنوع يرتكز على قطاعات متعددة وليس على قطاع واحد شملت من بينها إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي (من خلال إعفاء المستثمرين الأجانب العاملين من إلزامية الشراكة مع طرف محلي باستثناء قطاعات استيراد المواد الأولية والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها)، وتشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الأجنبي (عبر إعفاء "دائم" في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي)، ومنح مزايا ضريبية لحفز حاضنات الأعمال (من خلال إعفاء من الرسم على النشاط المهني و الضريبة على فوائد الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة سنتين وإعفاء التكوين الرأسمالي لها من الضريبة على القيمة المضافة)، وتشجيع الشركات على إدراج أسهمها في البورصة (عبر إعفاء من ضريبة الشركات لمدة خمس سنوات)، إلى جانب إجراءات لتشجيع التكوين الرأسمالي والحد من الواردات. كما تضمنت الإصلاح كذلك سياسات للتحويل من الدعم العام للأسعار والخدمات إلى الدعم الموجه للفئات الهشة.

تضمن قانون المالية العامة زيادة في النفقات العامة بنسبة 10 في المائة لتسجل نحو 8113 مليار دينار جزائري، فيما قدرت الإيرادات بنحو 5413 مليار دينار تشكل من بينها الإيرادات النفطية نحو 43 في المائة. بذلك من المتوقع ارتفاع عجز الموازنة العامة

الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، واستمرار مستويات الدين العام للناتج المحلي الإجمالي عند مستوى 116 في المائة. من المتوقع مواصلة البحرين لتنفيذ إصلاحات الاستدامة المالية في أعقاب انتهاء العمل ببرنامج التوازن المالي في عام 2021 في إطار نهج يستهدف ضمان استدامة أوضاع المالية العامة.

جدول رقم (6)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: البحرين

- إصلاحات الإيرادات العامة	✓ تمت الموافقة على خطة شاملة لتنمية الإيرادات العامة للدولة على المدى المتوسط من قبل اللجنة الوزارية للشؤون المالية والاقتصاد والتوازن المالي.
	✓ يتم حالياً وضع أولويات تطبيق تلك المبادرات، ويقدّر التأثير المالي لهذه الخطة بنحو 310 مليون دينار.
- إصلاحات الإنفاق العام	✓ الالتزام بتنفيذ مبادرات ترشيد النفقات ببرنامج التوازن المالي بالإضافة إلى رفع كفاءة المصروفات والاستمرار في ترشيد النفقات الإدارية والتشغيلية.
- إصلاحات إدارة الموازنة العامة	✓ الالتزام بتطبيق مبادرات برنامج التوازن المالي الهادفة لتعزيز كفاءة الإنفاق العام وتسهيل الإجراءات الحكومية، وذلك عن طريق حوكمة الأنظمة المالية المركزية والتشريعية بشكل مستمر خلال مرحلة تنفيذ الميزانية.
- إصلاحات إدارة الدين العام	✓ السعي نحو تخفيض فوائد الدين العام خلال العامين المقبلين بشكل عام وبالتالي التأثير المباشر على انخفاض مستوى العجز الحكومي من خلال مواصلة التركيز على الاقتراض بأقل تكلفة ممكنة سواء من السوق المحلي أو العالمي.
	✓ الاستفادة من المبالغ المستلمة ضمن برنامج التوازن المالي لخفض الاحتياجات النقدية وبالتالي خفض معدلات الاقتراض وذلك لسد المتبقي من العجز الحكومي.
	✓ تطوير تحليل المخاطر الخاصة بالدين العام وذلك للوصول إلى نتائج وتوقعات أكثر دقة ومن ثم إلى إدارة أفضل لشؤون الدين العام.

مصرف البحرين المركزي، البحرين، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

سجلت الدول العربية النفطية الأخرى، عجز في موازاناتها بنسبة تقارب 16 في المائة في عام 2020 مقابل عجز بقيمة تقارب 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. يعكس الارتفاع الكبير في مستويات العجز في الموازنة المُجمعة لدول المجموعة الانخفاض الكبير لكل من الإيرادات النفطية وغير النفطية في الوقت الذي شهدت فيه مستويات الإنفاق العام ارتفاعاً كبيراً لمواجهة متطلبات مكافحة انتشار الفيروس والإنفاق على بنود الأجور والحماية الاجتماعية التي تشكل نسبة لا يستهان بها من موازنات هذه الدول.

جانب من هذه الزيادة لتلبية تكاليف العلوات وسد الشواغر وتعيين الأطباء وذوي المهن الصحية لسنتين سابقة. إضافة إلى زيادة في النفقات الاستثمارية بنسبة 8 في المائة.

سوف يساهم الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط، والارتفاع المتوقع للعائدات الجمركية بعد رقمنة نظم الجمركية في تعزيز مستوى الإيرادات، فيما ستساعد الإصلاحات المالية التي يتم تبنيها في إطار برنامج الإصلاح المُتبنى مع صندوق النقد الدولي على ترشيد الانفاق العام خاصة فيما يتعلق بفاتورة الأجور والتي شكلت نحو ما يزيد عن ثلث الانفاق العام في عام 2020.

بناءً على ما سبق، من المتوقع ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة للعام الجاري إلى نحو 58.7 تريليون دينار تشكل 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 14.5 في المائة في العام السابق.

تمثل إصلاحات إدارة الدين العام من أبرز الأولويات في المرحلة الحالية بما يستلزم تطوير أسواق الدين المحلية، إضافة إلى ضرورة اللجوء إلى الأسواق الدولية للبحث عن مصادر أخرى لتمويل الدين العام لاسيما في ضوء ارتفاع مستويات العجز المُسجل في الموازنة العامة مقارنة بالحد الأقصى المسموح بتمويله من مصادر محلية من قبل مجلس النواب البالغ 27 تريليون دينار بما يستلزم إصلاحات وسياسات على صعيد إيجاد مصادر أخرى لتمويل الدين العام.

في ليبيا⁽⁹⁰⁾، شهدت الأوضاع المالية ضغوطات حادة في عام 2020 نتيجة التطورات الداخلية التي أثرت على الإنتاج من النفط الخام بما أثر على مستويات الإيرادات النفطية التي تسهم بنحو 98 في المائة من الإيرادات الكلية، فيما تأثرت الإيرادات غير النفطية بالانكماش الحاد للنشاط الاقتصادي في ظل تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 55 في المائة العام الماضي.

تسعى الحكومة إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات لزيادة الإيرادات العامة من خلال الاستعادة التدريجية لمستويات الإنتاج النفطي والعمل على دعم المؤسسة الوطنية للنفط من أجل بلوغ إنتاج يُقدر بنحو 1.2 مليون برميل عام 2021، 1.4 مليون برميل عام 2022، بالإضافة إلى استكمال المشاريع المتوقفة منذ عام

للدولة إلى 2700 مليار دينار (نحو 13.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021 مقابل عجز بلغ 2380 مليار دينار (13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) للعجز المسجل عام 2020.

جدول رقم (7)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: الجزائر

- إصلاحات الإيرادات العامة	✓ تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي لزيادة الحصيلة الضريبية.
- إصلاحات الإنفاق العام	<ul style="list-style-type: none"> ✓ حوكمة الميزانية (سياسة ترشيد النفقات). ✓ تأطير عملية الاستيراد بجملة من القوانين. ✓ الانتقال بطريقة سلسلة من الدعم العام للأسعار والخدمات إلى الدعم المُوجه للفئات الهشة. ✓ خفض الانفاق على استيراد المواد الكيماوية لمواجهة المصاريف الحكومية. ✓ وضع تدابير جمركية جديدة بهدف وضع حد لتهريب العملة للحفاظ على احتياطي الصرف. ✓ الاسراع في وتيرة رقمنة قطاع التجارة والجمارك - لتأطير عملية الاستيراد بطريقة شفافة.
- إصلاحات إدارة الدين العام	<ul style="list-style-type: none"> ✓ إيجاد مصادر تمويل بذلية للاقتصاد مثل اصدار الصكوك وتطوير سوق الأسهم والسندات بإعادة إحياء (بورصة الجزائر وفق قواعد جديدة). ✓ تطوير وتنشيط سوق السندات.

بنك الجزائر، الجزائر، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في العراق، تأثرت أوضاع المالية العامة بالتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 خاصة فيما يتعلق بجانب الإيرادات العامة التي تشير التقديرات إلى تراجعها إلى نحو 60 تريليون دينار مقابل 108 تريليون دينار لعام 2019 بما يُعزى إلى الالتزام باتفاق "أوبك+" الذي تم في إطاره خفض كميات الإنتاج من النفط بنسبة تقارب 13 في المائة العام الماضي، وإلى أثر انخفاض الأسعار العالمية بنسبة 35 في المائة.

تضمنت موازنة العراق للعام الجاري زيادة كبيرة في مستويات النفقات العامة لتصل إلى نحو 150.5 تريليون دينار مقابل 90 تريليون دينار لمستوى النفقات العامة المسجلة في عام 2020.

في هذا الإطار، أشارت وزارة المالية إلى أن الزيادة الكبيرة في اعتمادات موازنة العام الجاري بنحو 62.5 تريليون دينار، - عدا القروض الأجنبية والمحلية مقارنة بما تم تمويله في عام 2020- تعكس الأولويات الضرورية للمرحلة الحالية التي يمر بها الاقتصاد العراقي وبما يساعد في تحقيق الاهداف التنموية والاقتصادية. تتركز الزيادة في مجال الإنفاق على الرواتب والمخصصات ومساهمة التقاعد، إذ بلغت نسبتها 20.5 في المائة من إجمالي الزيادة. كما خصص

⁹⁰ بلغ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار 1182 خلال عام 2018.

إصلاح نظم الدعم السلعي والتوجه عوضاً عنها إلى إصلاح وتقوية شبكات الحماية الاجتماعية والاستهداف النقدي للفئات المستحقة. كما تسعى الإصلاحات إلى زيادة الموارد الموجهة إلى الانفاق الاستثماري والانفاق الاجتماعي لاسيما ذلك الذي يستهدف تطوير قطاعي التعليم والصحة.

في ضوء ما سبق، وفي ظل الحاجة إلى زيادة الانفاق العام على القطاع الصحي وعلى تدابير التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للوباء ارتفعت نسبة العجز في الموازنة العامة المُجمعة لدول المجموعة من 6.6 في المائة في عام 2019 إلى 9.5 في المائة في عام 2020، فيما يتوقع معاودة العجز اتجاهه النزولي خلال عام 2021 لينخفض إلى مستوى 7.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في مصر، تستهدف السياسة المالية في المدى المتوسط خفض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة إلى 5.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 76 في المائة بحلول يونيو من عام 2021 وهو ما يتطلب مواصلة تحقيق فائضاً أولياً في الموازنة بنسبة 2 في المائة من الناتج سنوياً من خلال زيادة الموارد الضريبية عبر توسيع القاعدة الضريبية وغير الضريبية، ورفع كفاءة الانفاق العام وإعادة ترتيب أولويات الانفاق لصالح القاعدة العريضة من المواطنين واتباع سياسات توزيعية تتسم بالكفاءة والعدالة.

تستهدف موازنة العام المالي 2021-2022 الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19، ومساندة النشاط الاقتصادي، وتخفيفه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، وذلك من خلال خفض العجز الكلي إلى نحو 6.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق فائض أولي قدره 1.5 في المائة من الناتج المحلي لضمان استقرار مسار دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي بنهاية هذا العام المالي بما يعد كذلك مطلباً أساسياً للحفاظ على تقييم المؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني الجيد والايجابي لمصر.

تتضمن موازنة العام المالي 2021-2022 الاستمرار في دعم ومساندة القطاعات الإنتاجية والفئات الأكثر تأثراً بالجائحة بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية، والتأكد من استفادة أوسع شريحة

2011. كما ستعمل الدولة على زيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية و الرفع من القدرات الاقتصادية للمواطنين. إضافة إلى مساعي لإصلاح نظم الدعم السلعي وخاصة دعم الطاقة وتوجيه الدعم إلى المستحقين وترشيد الإنفاق.

جدول (8)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: ليبيا

- إصلاحات الإيرادات العامة	✓ رفع مساهمة الإيرادات السيادية في تمويل الميزانية العامة.
	✓ العمل على رفع الانتاجية في قطاع النفط.
- إصلاحات الإنفاق العام	✓ التقيد بالحدود الدنيا للإنفاق العام ورفع كفاءته وإعادة النظر في سياسات الدعم.
	✓ من المتوقع أن تتخذ الحكومة إصلاحات في الدعم لا سيما دعم الطاقة لما له من آثار سلبية على الميزانية العامة بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الليبي بصفة عامة.
- إصلاحات الدين العام	✓ ستعمل الدولة على الحد من استخدام الدين العام لتمويل الميزانية العامة.
	✓ الاعتماد على الإيرادات الذاتية خلال عامي 2021 و2022.
	✓ العمل على سداد جزء من الدين العام.

مصرف ليبيا المركزي، ليبيا، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في اليمن، تواجه إدارة السياسة المالية تحديات كبيرة في ظل الأوضاع الداخلية التي تمر بها البلاد التي أدت إلى توقف الانتاج النفطي المساهم الأساسي في توليد الإيرادات العامة، كما تراجعت الإيرادات غير النفطية على ضوء التأثير الملموس لأنشطة القطاع الخاص إضافة إلى تراجع حجم المساعدات الرسمية.

من المتوقع استمرار عجز الموازنة إلى الناتج عند مستويات مرتفعة تدور حول 7 في المائة خلال أفق التوقع. سوف يتم تمويل العجز بشكل رئيس من خلال المساعدات الخارجية، خاصة من الإصدار النقدي ومن خلال المساعدات الإقليمية، إضافة إلى الاتجاه إلى إصدار أدوات الدين المحلي والاقتراض الخارجي.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

تواصل الدول العربية المستوردة للنفط تقدمها على صعيد الإصلاح الضريبي وتبني سياسات تعمل على تحسين الإدارة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي إضافة إلى إدخال نظام الفوترة الالكترونية أو التحصيل الإلكتروني للضرائب. أما في جانب الإنفاق العام، تعمل الدول العربية على تنفيذ سياسات إصلاحية تستهدف ترشيد الإنفاق العام وذلك من خلال إعادة ترتيب أولويات الانفاق إضافة إلى إعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الرسمية. كما تعكف هذه الدول على مراجعة سياسات الدعم المتبناة من طرفها بهدف

كما تتضمن الإصلاحات إعطاء ديناميكية جديدة لبرنامج "انطلاقة" لتمكين الشباب من الولوج إلى مصادر التمويل الملائمة لحاجياتهم وطموحاتهم في مجال إحداث وتطوير الشركات.

إحداث مساهمة اجتماعية للتضامن ستمكن من تحصيل ما يناهز 5 مليار درهم، سيتم تخصيصها "لصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماكك الاجتماعي". ومواصلة تنفيذ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، والذي تم إعداده طبقاً للتوجيهات الملكية السامية. بغلاف مالي يقدر بنحو 50 مليار درهم.

جدول (9)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: المغرب

✓	إعادة تنظيم المركز المالي ليورصة للدار البيضاء في سبتمبر 2020.	✓	إصلاحات الإيرادات العامة
✓	إحداث مساهمة مهنية موحدة لفائدة الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام الربح الجزافي.	✓	إصلاحات الإنفاق العام
✓	إقتراح تغييرات في التعريفات الجمركية وضريبة الاستهلاك الداخلي وضريبة القيمة المضافة، بهدف تحسين الإيرادات جزئياً.	✓	تعزيز الاستثمار العمومي، ليبلغ 230 مليار درهم سنة 2021، منها 45 مليار درهم ستمتع تعينتها في إطار صندوق محمد السادس للاستثمار.
✓	من المقترح بهدف تعزيز موارد صندوق الحماية الاجتماعية ودعم التماسك الاجتماعي تجديد مساهمة التضامن الاجتماعي على الأرباح والدخل بإعادة دمج الأشخاص الذاتيين في هذه الضريبة، وخفض عتبة ضريبة الشركات.	✓	التفعيل التدريجي لعملية تميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة في أفق 2025.
✓	تشجيع التوظيف، من خلال مقترح لإعفاء رواتب الموظفين الجدد حتى سن الثلاثين، لأول سنتين، بشرط أن يكونوا بعقد دائم.		

بنك المغرب، (2021). المملكة المغربية، "استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في تونس، سجلت الإيرادات الضريبية وغير الضريبية تراجعاً بنسبة 10.5 في المائة و7.5 في المائة على التوالي خلال عام 2020 مقارنة بمستوياتها المسجلة في عام 2019 نتيجة التداعيات الناتجة عن الجائحة. في المقابل، ارتفعت النفقات العامة بنسبة 22.3 في المائة في ضوء التزامات الحكومة بدعم مستويات الانفاق العام لدعم التعافي وتعزيز الإنفاق على القطاع الصحي. بذلك ارتفعت نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى ما يشكل 13.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنحو 10.4 نقطة مئوية مقارنة بالعجز المقدّر في قانون المالية الأصلي⁽⁹²⁾.

من المجتمع من تحسين الخدمات وجودة المرافق. إضافة إلى دعم مبادرات محددة واتخاذ إجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية، وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم، وكذا مساندة بعض المشروعات القومية، مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية للقوى المصرية، وتحسين جودة شبكات الصرف، والترع بكافة انحاء الجمهورية.

تتضمن الأسس والأطر والاهداف الحاكمة لإعداد الموازنة في الاستمرار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات، والتوسع في إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء، ومتابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام، بالإضافة إلى العمل على توسيع القاعدة الضريبية، وتعظيم العائد من أصول الدولة من خلال زيادة الفوائض المحولة إلى الخزنة العامة.

في المغرب⁽⁹¹⁾، في ظل التأثير المرتقب لجائحة كوفيد-19، تُظهر توقعات الميزانية في إطار قانون المالية لسنة 2021 عجزاً بنسبة 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي دون احتساب عائدات الخصخصة، مقابل 7.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للعجز المتوقع لعام 2020 بواقع 4.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المحقق في عام 2019. يفسّر هذا التطور في سنة 2021 بالتحسن المتوقع في الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وسيستمر الإنفاق العام في الارتفاع، مدفوعاً بنفقات السلع والخدمات، ولا سيما فيما يتعلق بالتحويلات.

حرصاً من الحكومة على دعم التعافي الاقتصادي سوف تلتزم الدولة بموجب "ميثاق الإنعاش الاقتصادي والتشغيل" بتعبئة موارد مالية بحدود 120 مليار درهم يتم ضخها في الاقتصاد الوطني لمواكبة التعافي الاقتصادي، منها 45 مليار درهم ستمتع تعينتها في إطار صندوق محمد السادس للاستثمار و75 مليار درهم كقروض مضمونة من طرف الدولة لفائدة كافة أنواع الشركات. إضافة إلى تفعيل إطار الجهوية المتقدمة، من خلال تحويلات من الميزانية العامة للدولة إلى الجماعات الترابية، بهدف بلوغ سقف 10 مليار درهم كما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي.

علاوة على تسريع تطبيق القانون المتعلق بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة تحت اسم "الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات" بغرض تعزيز استدامة نظام الضمان وتوسيع مهامه.

⁹² وزارة المالية، تونس، (2020). "تقرير حول موازنة الدولة لعام 2021"، أكتوبر.

⁹¹ بنك المغرب، المغرب، (2020). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، إبريل.

تضمنت الموازنة تدابير لزيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة كفاءة التحصيل وتوسيع القاعدة الضريبية ومراجعة الإعفاءات الجمركية والضريبية ومكافحة التهرب والتجنب الضريبي.

على صعيد الإنفاق، تضمنت الموازنة سياسات لتحديد وترتيب أولويات الإنفاق العام وتطبيق هيكل الأجر الموحد وتطوير وتفعيل آليات الضمان والحماية الاجتماعية والاهتمام بالبنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، والعمل على تضمين أهداف التنمية المستدامة في الموازنة العامة.

كما تم التوجه إلى تبني سياسات لتمويل عجز الموازنة العامة من موارد غير تضخمية وخفض العجز الجاري والكلي والدين العام إلى المستويات الآمنة وضبط الاستدانة من الجهاز المصرفي لإتاحة موارد لدعم النمو الاقتصادي، والحد من إصدار خطابات الضمانات الجديدة وحصرها في المشروعات التنموية.

تضمنت موازنة العام الجاري إيرادات بواقع 999 مليار جنيه (16.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، ومصروفات بواقع 1099 مليار جنيه (18.9 في المائة من الناتج)، تشكل من بينها المصروفات الجارية نحو 81 في المائة، والرأسمالية نحو 209,7 مليار جنيه بما يشكل 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. عليه، من المتوقع أن يبلغ العجز في الموازنة نحو 1.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في الأردن⁽⁹⁴⁾، تشير التقديرات إلى انخفاض في الإيرادات العامة قبل المنح بنسبة 7.1 في المائة في عام 2020، وهو ما يُعزى إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية. في حين سجلت الإيرادات الضريبية ارتفاعاً على الرغم من الانكماش الاقتصادي وهو ما يعود إلى نجاح الإصلاح الضريبي في رفع كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي ومكافحة التهرب والتجنب الضريبي، علاوة على التوسع في القاعدة الضريبية⁽⁹⁵⁾.

في الوقت الذي سجلت فيه النفقات العامة ارتفاعاً بنسبة 6.2 في المائة في ظل الحاجة إلى تعزيز مستويات الإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية. بالتالي تشير التقديرات إلى تحقيق الموازنة العامة عجزاً بعد المنح

يرتكز إطار الميزانية متوسط المدى لفترة (2020-2022) على ما يلي⁽⁹³⁾:

- تحقيق زيادة في مستوى الإيرادات المحلية بنسبة 8.9 في المائة من خلال نمو الإيرادات الضريبية بنسبة 9.8 في المائة.
- زيادة نسبة مساهمة الموارد الذاتية في تمويل الميزانية إلى نحو 79 في المائة في عام 2022 مقابل 76.5 في المائة عام 2019.
- خفض نسبة عجز الموازنة إلى 2 في المائة عام 2022 مقارنة مع 3.5 في المائة عام 2019.
- تحقيق عجز أولي إيجابي بداية من عام 2020.

في السودان، واجه الاقتصاد السوداني تحديات كبيرة في عام 2020 انعكست على أوضاع المالية من أهمها ركود النشاط الاقتصادي والارتفاع غير المسبوق لمعدل التضخم والانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية. زاد من أثر هذه التحديات على أوضاع المالية العامة التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19.

في هذه الأثناء، تراجعت الإيرادات الكلية لتسجل نحو 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بإيرادات قُدرت بنحو 27.3 في المائة من الناتج في مشروع الموازنة نتيجة تداعيات وباء كوفيد-19 وانخفاض الأسعار العالمية للنفط وكميات إنتاجه وبالتالي انخفاض عائدات رسوم عبور نفط دولة جنوب السودان، إلى جانب ضعف الأداء الاقتصادي للهيئات والشركات الحكومية.

في المقابل، مثلت النفقات العامة نحو 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 30.8 في المائة للمستوى المُقدر في الموازنة العامة وتوجه جانب مهم منها لتمويل الهيكل الجديد للرواتب ودعم السلع الأساسية والصراف على بنود الدعم الاجتماعي وحزمة تحفيز لمواجهة تداعيات وباء كوفيد-19 (14.6 مليار جنيه).

في ضوء ما سبق، تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق الموازنة العامة للدولة لعجز بنسبة 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام الماضي.

يأتي إعداد موازنة العام الجاري في سياق يستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتغلب على الاختلالات الهيكلية وإدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والتغلب على الفجوات التمويلية. بناء عليه،

95 د. محمد محمود العسوس، (2021). "خطاب مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنة الوحدات الحكومية لعام 2021"، وزارة المالية، الأردن.

93 وزارة المالية، تونس، (2019). "تقرير حول موازنة الدولة لعام 2020"، أكتوبر.

94 البنك المركزي الأردني، الأردن (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

✓ التأكيد على نهج الموازنة الموجهة بالنتائج وتعزيز المفهوم لدى جميع الوزارات والوحدات الحكومية للتمكن من تحقيق النتائج المستهدفة لدى كافة الجهات المعنية.

- إصلاحات إدارة الدين العام
✓ تم اعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2021 بما ينسجم مع برنامج الإصلاح بتخفيض عجز الموازنة العامة ووضع طريق واضح لخفض الدين العام وخدمته، حيث من المتوقع أن تصل نسبة الدين باستثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية البرنامج إلى 79.8 في المائة.
✓ مراجعة استراتيجية الدين وتحديثها بشكل دوري وفقاً للمستجدات الاقتصادية والمالية، حيث يتم متابعة أهداف الاستراتيجية من حيث تمديد أجل استحقاق الدين واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيض كلف الاقتراض.

البنك المركزي الأردني، الأردن، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في لبنان⁹⁶، يمر الاقتصاد بمرحلة دقيقة مع توالي عدد من الأزمات خلال فترة زمنية قصيرة. فقد تضاعف تأثير الأزمة النقدية والمصرفية التي بدأت نهاية عام 2019 مع بروز جائحة فيروس كورونا والإغلاق العام الذي فرض لمواجهة، وصولاً إلى تداعيات انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس 2020، والنتائج الاقتصادية والمالية لكافة هذه الأحداث. كلها عوامل تجعل من الصعب جداً تكوين صورة واضحة عن توجهات السياسة المالية في المرحلة القادمة خاصة في ظل محدودية القدرة على تبني خطط للحد من التبعات الناتجة عن هذه الأزمات والحاجة إلى تبني عدد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الضرورية للحد من تأثير هذه الأزمات وإيجاد الحلول اللازمة لها.

انعكست هذه الأزمات على أوضاع المالية العامة خلال عام 2020 حيث تراجعت الإيرادات العامة بنسبة تقارب 20 في المائة وفق التقديرات الأولية بما يعزى إلى الانخفاض الكبير المسجل للإيرادات الضريبية مع انكماش النشاط الاقتصادي بنسبة تقدر بنحو 22 في المائة. كما تراجعت كذلك النفقات نتيجة عدم توفر الموارد المالية الكافية وتركز الانخفاض في النفقات الرأسمالية التي سجلت تراجعاً بنسبة 52 في المائة في ضوء جمود هيكل الانفاق العام مع استحوذ بند الأجور على نحو 54.5 في المائة من إجمالي النفقات العامة. في المحصلة بلغ عجز الموازنة العام الماضي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو 5.2 في المائة.

خلال أفق التوقع من المتوقع تبني سياسات مالية انكماشية لاستيعاب الضغوطات على أوضاع المالية العامة الناتجة عن تراكم وتزايد مدفوعات خدمة الديون، وفاتورة الأجور والرواتب، ودعم الكهرباء، والوفاء بالتزامات الدولة في إطار نظم الحماية الاجتماعية. كما يتوقع خلال هذه الفترة انخفاض

يقدر بحوالي 2163.5 مليون دينار أو ما نسبته 7.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في ضوء الحاجة إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتغلب على التداعيات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا التي من المتوقع أن يتغلب عليها الاقتصاد الأردني بنهاية عام 2021، جاءت ميزانية عام 2021 معاكسة للدورة الاقتصادية من خلال الحرص على تعزيز الانفاق الرأسمالي وزيادة العلاوات المخصصة للجهازين المدني والعسكري ودعم الانفاق الصحي ونفقات الرعاية الاجتماعية، ولكن بدون الحاجة إلى فرض ضرائب جديدة بهدف الحفاظ على الاستدامة المالية.

بناءً عليه، تضمنت الموازنة زيادة متوقعة في مستوى الإيرادات الكلية المقدرة عند مستوى 7.87 مليار دينار، بارتفاع نسبته 11 في المائة، في حين قدرت النفقات عند مستوى 9.93 مليار دينار بزيادة بلغت نسبته حوالي 6.1 في المائة.

في ضوء ما سبق، من المتوقع تراجع عجز الموازنة العامة للدولة ليصل إلى ما نسبته 6.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 و6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

جدول (10)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: الأردن

- إصلاحات الإيرادات العامة	✓ عدم فرض أية ضرائب جديدة خلال عام 2021. ✓ اتخاذ كافة الإجراءات لمحاربة التهرب الضريبي والجمركي، حيث تم إجراء عدد من التسويات الضريبية مع المكلفين، وتعزيز إجراءات التدقيق والتفتيش الضريبي، من خلال اعتماد خطة لمكافحة التهرب الضريبي.
- إصلاحات الإنفاق العام	✓ دعم القطاع الصحي ورصد المخصصات المالية اللازمة لديومته هذا القطاع. ✓ تعزيز وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي وربطها بمنظومة التعليم والصحة والعمل. ✓ زيادة الانفاق الرأسمالي لتحريك عجلة النمو الاقتصادي وبما يعكس إيجاباً على معدلات التشغيل. ✓ تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات في تغطية الانفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي والجمركي. ✓ عدم رصد أي مخصصات للمكافآت ضمن النفقات الرأسمالية. ✓ ضبط وترشيد الانفاق العام واتخاذ الإجراءات الرامية إلى ذلك. ✓ زيادة الانفاق الرأسمالي بنسبة (25 في المائة). ✓ رصد المخصصات الكافية لتسريع تنفيذ مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار. ✓ تمويل النفقات الصحية لمواجهة جائحة كورونا بسقف (165) مليون دينار.
- إصلاحات إدارة الموازنة العامة	✓ تم بناء موازنة عام 2021 بما ينسجم مع توجهات الحكومة الهادفة لتحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار من جانب، وتحسين واقع النظام الصحي وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية.

96 مصرف لبنان، لبنان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في تعزيز الانفاق الاجتماعي ودعم النمو الشامل والمستدام خلال أفق التوقع من خلال:

- تخفيف العبء الضريبي على ذوي الدخل المحدود.
- الاستمرار في إتباع نظام الضريبة التصاعدية.
- تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والاقتصادية.
- زيادة مستوى الإعانات الاجتماعية.
- المزيد من الاستثمار في البنية التحتية والانفاق على مشاريع التعليم والصحة.

في **موريتانيا**، من المتوقع على ضوء ارتفاع مستويات الاعتماد على إيرادات متحصلات القطاع الاستخراجي ممثلة في الإيرادات المتدفقة إلى الخزنة العامة نتيجة تصدير الحديد التي يساهم بنحو ثلث الإيرادات العامة، والتوقعات باستمرار أسعاره عند مستويات منخفضة خلال عام 2021، والتوقعات بتحسين مستويات الطلب العالمي عليه لاسيما من الصين، زيادة مستويات الإيرادات العامة خلال أفق التوقع. في الوقت الذي ستستمر فيه حاجة الحكومة إلى زيادة مستويات الإنفاق العام للتغلب على التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا وحفز مستويات الانفاق العام لاسيما الاستثماري بهدف التخفيض من معدلات البطالة.

في **الصومال**، تعتمد الموازنة في الصومال على إيرادات الموانئ التي تخدم حركة التجارة الإقليمية وكذلك على المساعدات الدولية. صادق البرلمان مؤخراً على موازنة عام 2021 التي تعد الأضخم في تاريخ البلاد باعتمادات بلغت 672 مليون دولار مقارنة مع 640 مليون دولار لموازنة عام 2020. تركز اعتمادات الموازنة على تمويل موازنات المؤسسات الإدارية الحكومية (322 مليون دولار)، و على تقديم الخدمات الأساسية (109 مليون دولار).

تتمثل أولويات الإنفاق الرأسمالي على مشروعات الطرق والخدمة الصحية ودعم القطاعات الإنتاجية لاسيما الثروة الحيوانية وميناء بربرة الذي من المتوقع أن يجذب أيضاً المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنسبة ل**جيبوتي**، شهدت الموازنة العامة للدولة عجز بحدود 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال

مستويات الإيرادات بفعل الانكماش الاقتصادي والتحديات التي تواجه دفع النمو الاقتصادي، والحاجة إلى تبني إصلاحات مهمة على صعيد تحسين مستويات التحصيل والامتثال الضريبي مع تحسن الأوضاع الداخلية وتمكن الحكومة من تبني الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لترشيد الانفاق واحتواء الزيادة في بندي الأجور ومدفوعات الفائدة وإعادة هيكلة بعض الديون والبدء بتنفيذ الإصلاحات الضريبية.

تم وضع موازنة العام المالي 2021 بافتراض استعادة مسارات النمو الاقتصادي اعتباراً من عام 2022، وتحرير سعر صرف الليرة على المدى المتوسط وافتراض البدء بتطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي والمالي لتجاوز الاختلالات الداخلية والخارجية. تجدر الإشارة إلى أن خطة الإصلاح الاقتصادي والمالي تتضمن عدد من التدابير لترشيد الانفاق العام من خلال احتواء فاتورة الأجور والرواتب بحدود 9.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، وخفض تكاليف نظام التقاعد من 4.4 في المائة من الناتج إلى 2.2 في المائة. إضافة إلى البدء بتطبيق خطة إصلاح شركة الكهرباء التي تم وضعها في عام 2019 بهدف التخفيف من مستويات المبالغ المحولة لتغطية العجز المالي لشركة كهرباء لبنان من خلال رفع مستويات تعرفه الاستهلاك بالتوازي مع زيادة مستويات الإنتاج. على جانب الإيرادات تتضمن الخطة تدابير للإصلاح الضريبي بهدف توسيع القاعدة الضريبية والامتثال الضريبي. إلى جانب زيادة معدل ضريبة الشركات من 17 في المائة إلى 20 في المائة، وزيادة الضرائب الرأسمالية من 10 إلى 15 في المائة، وضريبة القيمة المضافة على السلع الفاخرة إلى 15 في المائة⁹⁷.

في **فلسطين** تعتمد الإيرادات الحكومية المحلية بشكل رئيس على إيرادات المقاصة التي يقوم الجانب الإسرائيلي بتحصيلها نيابة عن السلطة الفلسطينية، وذلك بموجب "اتفاقية باريس الاقتصادية"، ومن ثم تقوم إسرائيل بتحويل هذه الاموال إلى خزينة الحكومة الفلسطينية مقابل عمولة تحصيل بنسبة 3 في المائة؛ ففي حالة عدم الالتزام بتحويلها بشكل منتظم للحكومة، فإن ذلك يحد من قدرتها على الانفاق والتوسع في مشاريع البنية التحتية، خاصة وأن هذا الجزء من الإيرادات يشكل ما يتراوح بين 50 إلى 60 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة.

ستواصل الحكومة رغم البيئة العالمية والإقليمية الصعبة والتداعيات الناتجة عن فيروس كورونا سياساتها الرامية التركيز أيضاً على دور المالية العامة

⁹⁷ وزارة المالية، " تعميم إلى الإدارات العامة حول إعداد مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه للعام 2021"، وزارة المالية، لبنان.

وسيكون استمرار الدعم من المؤسسات المتعددة الأطراف أمراً حاسماً في مساعدة البلاد على تمويل عجزها المالي في 2021-2022، على خلفية الأثر الاقتصادي للجائحة.

في **القمر**، شهدت الإيرادات العامة صدمتين متواليتين في عامي 2019 و2020 نتيجة إعصار كينيث وجائحة فيروس كورونا ما اضطر الحكومة إلى زيادة مستويات الانفاق العام للتخفيف من حدة الخسائر الاقتصادية على الفئات الاقتصادية المختلفة وخاصة ما يتعلق بزيادة مستويات الانفاق على الصحة والمساعدات الاجتماعية. من المتوقع تراجع الضغوط على أوضاع المالية خلال أفق التوقع ومن ثم انخفاض مستويات العجز في الموازنة العامة للدولة ليبقى عند مستويات تتراوح ما بين 1.5 إلى 2.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نحو 3 في المائة في عام 2020.

عام 2020 نتيجة للانخفاض الكبير للإيرادات الحكومية وزيادة مستويات الانفاق العام لمكافحة انتشار المرض وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية والاجتماعية. من المرتقب تحسن الأوضاع المالية خلال أفق التوقع خاصة في ضوء تحسن مستويات التجارة الدولية وهو ما سيدعم إيرادات الرسوم الجمركية وأرباح إعادة التصدير والشحن وإيرادات الخدمات اللوجستية، إلا أن الإعفاءات الضريبية واسعة النطاق الممنوحة لمشروعات الاستثمار الأجنبي ستحد من الزيادة في مستوى الإيرادات.

من جانب النفقات من المتوقع أن تستمر عند مستويات مرتفعة في ظل الحاجة لمواصلة الانفاق الاجتماعي لاسيما على تعزيز الإنفاق الصحي وتوفير اللقاحات، علاوة على ارتفاع مستويات خدمة الدين. بناء على ما سبق، من المتوقع انخفاض مستويات عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ليدور حول مستوى 3.5 في المائة خلال أفق التوقع.

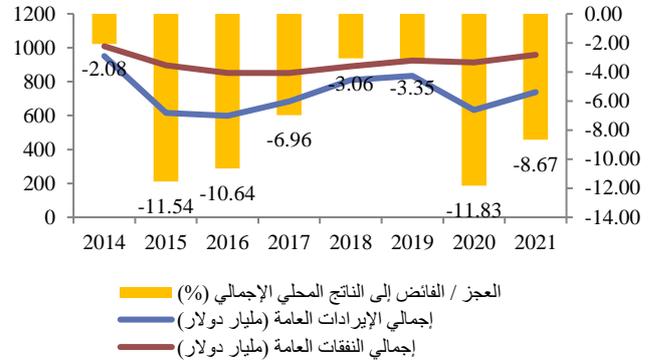
شكل رقم (5): تقديرات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعام 2021
الأوضاع المالية

فيما يتوقع انخفاض مستويات العجز المالي ليصل إلى 8.7 في المائة كنسبة من الناتج نتيجة إصلاحات المالية العامة في مجموعات الدول العربية المختلفة



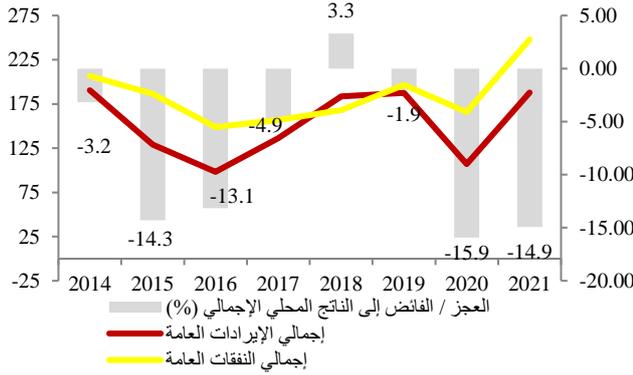
المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

فرض انتشار وباء كوفيد-19 ضغوطات غير مسبوقه على أوضاع المالية وأدى إلى اتساع عجز الموازنة المُجمعة إلى 11.8 في المائة من الناتج



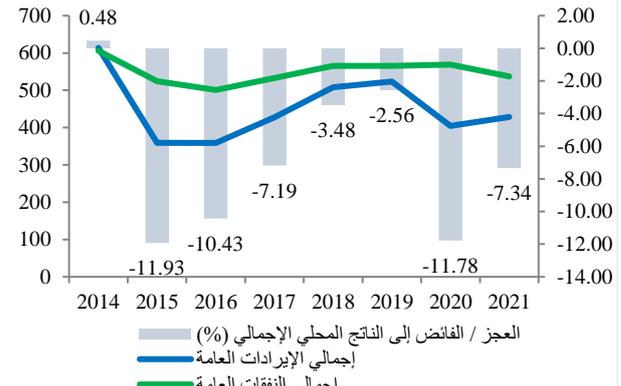
المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

في حين من المتوقع استقرار عجوزات الموازنات في مجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنقط عند مستوى مرتفع في عام 2021



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

من المتوقع تراجع عجز الموازنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2021 إلى 7.3 في المائة في إطار برامج الانضباط المالي



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

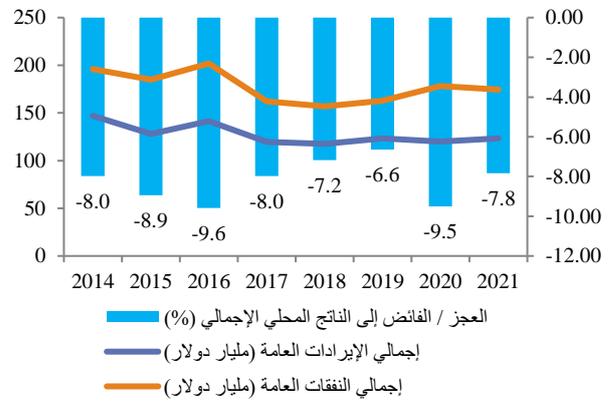
من المتوقع تحسن مستويات الإيرادات النفطية والضريبية ومواصلة ترشيد الانفاق العام في عام 2021 بما يساهم في احتواء نسبي للعجوزات المالية

التغير المتوقع في الإيرادات والنفقات العامة 2020-2021 (في المائة)



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

فيما يتوقع انخفاض عجز موازنات الدول العربية المستوردة للنقط عام 2021 مع تحسن الإيرادات الضريبية وإجراءات ضبط النفقات



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2021 و2022 القطاع الخارجي

على صعيد القطاع الخارجي، من المتوقع أن يشهد أداء ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2021 بعض التعافي من آثار وباء كوفيد-19، ذلك مع ترقب تخفيف القيود والإجراءات المصاحبة للجائحة وخاصة في ظل الانتشار الواسع للقاحات كوفيد-19 على المستوى العالمي، الأمر الذي يُنبئ بتحسين مستويات الطلب العالمي مع عودة حركة التجارة الدولية إلى مستوياتها المعهودة. هذا إضافة إلى أثر الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للطاقة والمواد الأساسية. كما يتوقع أن يستفيد الميزان التجاري للدول العربية من تحسن أداء الصادرات السلعية، إضافة إلى الأثر الإيجابي للإجراءات التي اتخذتها بعض الدول العربية لترشيد الواردات السلعية وخاصة الاستهلاكية منها. كما يتوقع استفادة الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة من الارتفاع النسبي لمتحصلات السياحة بنهاية أفق التوقع، على ضوء التخفيف المتوقع للقيود على إجراءات السفر عالمياً.

كمحصلة للتطورات السابقة، يتوقع خلال عام 2021 تحول العجز المسجل في الميزان الجاري على مستوى الدول العربية كمجموعة خلال عام 2020 بقيمة 63.1 مليار دولار إلى فائض بقيمة تبلغ حوالي 4.8 مليار دولار، بما يمثل نحو 0.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال عام 2021. أما في عام 2022، فمن المتوقع تحسن الفائض في ميزان المعاملات الجارية ليبلغ حوالي 41.6 مليار دولار، بما يعادل نحو 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، جدول رقم (1).

جدول رقم (1)
ميزان مدفوعات الدول العربية

توقعات**		تقديري*	بيانات فعلية	
2022	2021	2020	2019	
239.2	192.0	116.6	241.7	الميزان التجاري
973.3	885.3	775.2	1007.8	الصادرات (فوب)
-734.1	-693.3	-658.6	-766.1	الواردات (فوب)
-123.0	-118.0	-113.9	-105.8	ميزان الخدمات والدخل
-74.6	-69.1	-65.9	-77.4	صافي التحويلات
41.6	4.8	-63.1	58.5	الميزان الجاري
9.0	7.6	4.9	8.9	نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
1.6	0.2	-2.7	2.2	نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

* تقديرات صندوق النقد العربي.

** توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

فيما يلي عرض لتوقعات أداء موازين المعاملات الجارية في مجموعات الدول العربية المصدرة والمستوردة للنظ خلال عامي 2021 و2022.

ذلك في ضوء استعداد بعض دول المجموعة لاستضافة أحداث وفعاليات دولية.

كمحصلة للتطورات السابقة في كل من الميزان التجاري، والخدمات والدخل، والتحويلات، يتوقع أن تسجل هذه المجموعة من الدول خلال عام 2021 فائض في ميزان المعاملات الجارية قدره حوالي 38.9 مليار دولار بما يمثل نحو 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مقارنة مع عجز قدره حوالي 5.5 مليار دولار بما يعادل نحو 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مسجل في دول المجموعة بعام 2020. فيما يتعلق بالتوقعات لعام 2022، من المتوقع زيادة الفائض في الميزان الجاري ليبلغ حوالي 69.9 مليار دولار، تمثل نحو 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة، جدول رقم (2).

جدول رقم (2)
موازن مدفوعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مليار دولار			
بيانات فعلية	تقديري*	توقعات**	توقعات**
2019	2020	2021	2022
298.0	190.2	245.6	285.8
770.2	608.5	680.2	741.5
-472.2	-418.3	-434.6	-455.7
-72.7	-74.9	-81.9	-85.7
-128.3	-120.8	-124.8	-130.3
97.0	-5.5	38.9	69.9
18.0	13.7	16.6	18.2
5.9	-0.4	2.6	4.5

* تقديرات صندوق النقد العربي.
** توقعات صندوق النقد العربي.
المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

ب. الدول العربية الأخرى المصدر للنفط

يتوقع خلال عام 2021 زيادة قيمة الصادرات السلعية في هذه المجموعة من الدول بنحو 36.8 في المائة لتبلغ حوالي 113.9 مليار دولار مقارنة بحوالي 83.3 مليار دولار محققة خلال العام السابق. من المتوقع أن يأتي ذلك كنتيجة لتوقع تحسن مستويات الإنتاج من النفط في بعض دول المجموعة التي تمر بظروف غير مواتية. إضافة إلى توقع زيادة مستويات الطلب العالمي على إثر بدء تلاشي آثار الجائحة فيما يتعلق بالواردات، فمن المتوقع أن تبلغ حوالي 97.2 مليار دولار خلال عام 2021، مسجلة نسبة ارتفاع قدرها 7.8 في المائة مقارنة بعام 2020. كمحصلة للتطورات السابقة في كل من الصادرات والواردات، من المتوقع أن تحقق تلك المجموعة من الدول خلال عام 2021 فائضاً بالميزان التجاري قدره حوالي 16.7 مليار دولار، مقارنة مع عجز قدره 6.9 مليار دولار مسجل بعام 2020 في دول تلك المجموعة.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يرتفع العجز بنحو 6.0 بالمائة ليصل إلى حوالي 24.9 مليار

1. الدول العربية المصدر للنفط

يتوقع أن يتحول العجز المسجل في ميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة إلى فائض خلال عام 2021، كنتيجة أساسية للزيادة المسجلة بفائض الميزان التجاري، في ضوء التحسن المتوقع في مستويات الطلب العالمي وكذا تحسن أسعار النفط العالمية. هذا، ومن المتوقع أن يتحسن فائض الميزان الجاري خلال عام 2022 لهذه المجموعة كنتيجة لتوقع تلاشي الآثار المترتبة على تداعيات جائحة كوفيد-19 على اقتصادات دول المجموعة.

أ. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

من المتوقع أن يشهد عام 2021 تحسن الفائض في الميزان التجاري لهذه المجموعة من الدول ليصل إلى حوالي 245.6 مليار دولار يمثل حوالي 16.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، وذلك مقارنة مع نحو 190.2 مليار دولار بما يمثل نحو 13.7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020. يأتي ذلك في ضوء تأثير الصادرات السلعية بدول المجموعة خلال عام 2020 بالتغيرات المتوقعة في الأسعار العالمية للنفط ومستويات الإنتاج النفطي، إضافة إلى أثر بدء تعافي أداء الاقتصاد العالمي في ظل بدء الانتشار الواسع للقاح الخاص بكوفيد-19 وسهولة الحصول عليه دولياً وأثر ذلك على تخفيف القيود على حركة التجارة الدولية. كنتيجة للتطورات السابقة يتوقع زيادة قيمة الصادرات لدول المجموعة لتبلغ حوالي 680.2 مليار دولار خلال عام 2021، مسجلة نسبة زيادة قدرها 11.8 في المائة مقارنة مع عام 2020. أما فيما يتعلق بالواردات، فمن المتوقع ارتفاعها بنسبة 3.9 في المائة لتصل إلى حوالي 434.6 مليار دولار خلال عام 2021، مقارنة مع نحو 418.3 مليار دولار خلال عام 2020.

فيما يخص ميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يرتفع العجز المسجل لدول المجموعة ليبلغ حوالي 81.9 مليار دولار خلال عام 2021 بنسبة زيادة قدرها 9.3 في المائة مقارنة مع عام 2020. ذلك تماشياً مع توقع تخفيف القيود على حركة النقل والسفر، والحد من الإجراءات الاحترازية الخاصة بالجائحة عالمياً.

بالنسبة لميزان التحويلات، من المتوقع زيادة مستوى العجز لهذه المجموعة من الدول بنسبة 3.3 بالمائة ليبلغ حوالي 124.8 مليار دولار خلال عام 2021، مقارنة مع نحو 120.8 مليار دولار مسجلة خلال عام 2020. يأتي

التجاري لتلك المجموعة من الدول بنحو 5.5 في المائة ليصل إلى نحو 70.4 مليار دولار بما يمثل نحو 11.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من الدول خلال عام 2021.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، يتوقع انخفاض العجز المسجل بدول المجموعة بنسبة قدرها 27.9 في المائة ليلعب حوالي 11.2 مليار دولار خلال عام 2021 مقارنة بالعام السابق. من المتوقع أن يأتي ذلك كنتيجة أساسية لارتفاع المتوقع في عائدات السياحة على ضوء التخفيف المتوقع للقيود على إجراءات السفر المصاحبة للجائحة خاصة بعد توافر المصل الخاص بكوفيد-19 على نطاق واسع عالمياً. بخصوص ميزان التحويلات، فمن المتوقع خلال عام 2021 أن يستقر الفائض المسجل بهذه المجموعة من الدول عند نفس المستوى المسجل بالعام السابق والبالغ نحو 50.3 مليار دولار.

كمحصلة للتطورات المذكورة في كل من الميزان التجاري والخدمات والدخل، والتحويلات، من المتوقع حدوث انكماش طفيف بالعجز المسجل في الحساب الجاري لتلك المجموعة من الدول بنسبة تبلغ نحو 2.2 في المائة ليصل إلى نحو 31.2 مليار دولار بما يمثل نحو 5.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك المجموعة من الدول خلال عام 2021.

أما بالنسبة للتوقعات خلال عام 2022، من المتوقع أن يواصل عجز ميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من الدول انخفاضه إلى حوالي 34.2 مليار دولار، بما يعادل حوالي 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (4) موازين مدفوعات الدول العربية المستوردة للنفط

توقعات**		تقديري*	بيانات فعلية	
2022	2021	2020	2019	
-73.5	-70.4	-66.7	-85.9	الميزان التجاري
98.6	91.2	83.4	92.5	الصادرات
-172.1	-161.5	-150.1	-178.4	الواردات
-10.7	-11.2	-15.5	0.3	ميزان الخدمات والدخل
50.0	50.3	50.3	45.9	صافي التحويلات
-34.2	-31.2	-31.9	-39.7	الميزان الجاري
-11.2	-11.2	-10.8	-14.1	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
-5.2	-5.0	-5.2	-6.5	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

* تقديرات صندوق النقد العربي.
** توقعات صندوق النقد العربي.
المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

دولار خلال عام 2021. فيما يخص ميزان التحويلات، من المتوقع زيادة الفائض بنسبة تبلغ 15.2 في المائة ليصل إلى نحو 5.4 مليار دولار خلال عام 2021.

في ضوء التطورات السابقة في كل من الميزان التجاري والخدمات والدخل، والتحويلات، يتوقع انخفاض مستوى العجز المسجل في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2020 البالغ نحو 25.7 مليار دولار ليسجل حوالي 2.8 مليار دولار خلال عام 2021، بما يمثل حوالي 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للتوقعات خلال عام 2022، فمن المتوقع تحول العجز المذكور في الميزان الجاري إلى فائض قدره حوالي 5.9 مليار دولار، يعادل نحو 1.4 من الناتج المحلي الإجمالي، جدول رقم (3).

جدول رقم (3) موازين مدفوعات الدول المصدرة الأخرى للنفط

توقعات**		تقديري*	بيانات فعلية	
2022	2021	2020	2019	
26.9	16.7	-6.9	29.6	الميزان التجاري
133.2	113.9	83.3	145.2	الصادرات
-106.3	-97.2	-90.1	-115.5	الواردات
-26.7	-24.9	-23.5	-33.4	ميزان الخدمات والدخل
5.7	5.4	4.7	5.1	صافي التحويلات
5.9	-2.8	-25.7	1.3	الميزان الجاري
6.3	4.2	-1.9	6.7	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
1.4	-0.7	-7.0	0.3	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

* تقديرات صندوق النقد العربي.
** توقعات صندوق النقد العربي.
المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

يتوقع أن يشهد عام 2021 تحسن أداء الصادرات السلعية لتصل إلى نحو 91.2 مليار دولار، لتسجل نسبة زيادة قدرها 9.3 في المائة مقارنة مع عام 2020. يأتي ذلك في ضوء توقع بدء انحسار الآثار الاقتصادية للجائحة على أداء الاقتصاد العالمي وخاصة لدى دول الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول تلك المجموعة. إضافة إلى توقع انتعاش الصادرات لعدد من السلع المنتجة في بعض دول تلك المجموعة وخاصة الصادرات من السيارات. فيما يخص الواردات، يتوقع أن ترتفع قيمتها بحوالي 7.6 في المائة لتبلغ حوالي 161.5 مليار دولار خلال عام 2021. يأتي ذلك كنتيجة لتوقع ارتفاع الأسعار العالمية لمواد الطاقة، هذا ومن المتوقع أن يحد من تلك الزيادة الإجراءات التي اتخذتها بعض دول المجموعة لترشيد الواردات السلعية وخاصة السلع الاستهلاكية منها.

بناء على التطورات سالفة الذكر في كل من الصادرات والواردات السلعية، من المتوقع ارتفاع العجز بالميزان

اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية (2013-2022)

معدل النمو بالأسعار الثابتة										
**2022	**2021	*2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
3.4	3.2	-4.1	0.3	2.4	-0.7	1.7	4.1	3.7	2.7	السعودية
3.5	2.5	-5.8	1.7	1.2	2.4	3.1	5.1	4.3	5.1	الإمارات
1.5	2.2	-2.6	-0.2	1.4	1.6	2.2	3.6	4.0	3.4	قطر
3.7	2.2	-7.4	0.9	1.3	-3.5	2.9	0.6	0.5	1.1	الكويت
4.5	2.3	-4.3	-0.8	2.4	-0.8	2.0	5.7	2.9	3.9	عمان
2.7	5.0	-5.4	2.0	1.8	3.8	3.5	2.9	4.4	5.4	البحرين
3.3	2.8	-4.7	0.5	1.3	-0.3	2.1	3.7	3.2	3.1	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
4.0	4.0	-4.6	0.8	7.0	3.0	3.2	3.7	3.8	2.8	الجزائر
5.1	2.6	-11.0	3.9	-1.0	-3.8	13.8	2.6	2.3	7.6	العراق
1.8	-0.1	-6.1	2.1	-3.6	-11.6	-17.9	-32.7	-0.2	4.8	اليمن
23.1	196.0	-55	9.9	7.4	55.0	-8.4	-11.7	-74.4	-52.0	ليبيا
4.4	4.0	-7.7	2.8	2.0	4.6	4.6	-0.8	-10.3	-5.3	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون ⁽¹⁾
3.6	2.9	-5.3	1.0	1.8	0.8	2.7	2.7	1.8	2.4	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط ⁽¹⁾
4.8	3.5	3.6	5.6	5.3	4.2	4.4	4.4	2.2	2.1	مصر
3.5	4.7	-6.6	2.4	3.0	4.2	1.1	4.5	2.7	4.5	المغرب
3.4	1.0	-4.8	-2.5	-4.3	4.7	4.8	4.9	3.6	4.4	السودان
3.0	4.0	-8.8	1.0	2.5	1.8	0.9	1.1	2.3	2.4	تونس
1.6	-4.4	-22.0	-6.7	1.9	0.6	1.7	0.2	2.0	2.7	لبنان
2.5	4.1	-11.5	1.0	0.9	3.1	4.7	3.4	0.2	2.2	فلسطين
3.0	2.5	-3.0	2.0	1.9	2.1	2.1	2.6	3.4	2.4	الأردن
2.6	2.0	-3.0	5.9	2.9	3.5	1.5	3.1	5.6	6.4	موريتانيا
6.1	5.4	-1.5	7.5	4.3	4.1	6.7	6.5	6.0	6.0	جيبوتي
3.3	2.9	-2.0	1.9	2.7	2.7	2.2	1.0	2.1	3.5	القمر
3.9	2.8	-2.2	2.6	2.9	3.7	3.2	3.8	2.6	3.1	الدول العربية المستوردة للنفط
3.6	2.8	-4.4	1.4	2.1	0.5	3.0	3.2	2.5	3.3	إجمالي الدول العربية ⁽²⁾

* تقديرات

** توقعات

(1) لا يشمل الاقتصاد الليبي.

(2) لا يشمل الاقتصادين الليبي والسوري.

المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي بالاستناد إلى مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية (2022-2013)

معدل التضخم (%)										
**2022	**2021	*2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
2.0	2.9	3.4	-2.1	2.5	-0.8	2.1	1.2	2.2	3.5	السعودية
1.8	0.7	-2.1	-1.8	3.1	2.5	1.8	4.1	2.4	1.1	الإمارات
2.4	1.0	-2.5	-0.9	0.3	0.5	2.7	1.8	3.4	3.1	قطر
3.1	2.6	2.1	1.1	0.6	1.6	3.5	3.7	3.1	2.7	الكويت
2.6	3.8	-0.8	0.1	0.9	1.6	1.1	0.1	1.0	1.1	عمان
2.8	2.8	-2.3	1.0	2.1	1.4	2.7	1.9	2.6	3.3	البحرين
2.1	2.2	1.1	-1.0	2.2	0.4	2.2	2.2	2.4	2.7	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
3.4	2.9	2.4	2.0	4.3	5.6	6.4	4.8	2.9	3.3	الجزائر
1.9	1.2	0.6	-0.2	0.4	0.2	0.5	2.3	2.2	1.9	العراق
23.5	21.5	21.0	23.0	25.0	18.0	16.0	9.0	8.1	11.1	اليمن
2.0	2.0	8.0	-2.2	13.6	28.5	25.9	9.8	3.1	2.6	ليبيا
4.5	3.7	3.5	2.7	4.6	5.0	5.1	4.2	3.1	3.3	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
2.7	2.6	1.7	-0.1	2.9	1.6	2.9	2.7	2.6	2.8	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط
5.9	5.3	5.0	9.2	14.4	29.5	10.2	11.1	10.1	6.9	مصر
1.3	0.6	0.7	0.2	1.6	0.7	1.6	1.6	0.4	1.9	المغرب
36.7	103.0	163.3	51.0	72.9	32.4	17.6	17.3	37.5	37.1	السودان
5.3	5.4	5.6	6.7	7.3	5.3	3.7	4.9	4.9	5.8	تونس
23.0	56.0	84.3	2.9	6.1	4.5	-0.8	-3.8	1.9	4.8	لبنان
1.7	1.3	0.3	0.8	4.5	3.3	-0.8	-0.9	2.9	4.8	الأردن
1.5	1.1	-0.7	1.6	-0.2	0.2	-0.2	1.4	1.7	1.7	فلسطين
2.6	2.9	2.4	2.3	3.1	2.6	1.5	0.5	3.8	4.1	موريتانيا
2.4	2.9	2.0	1.8	1.9	2.0	2.0	2.2	2.9	2.4	جيبوتي
3.1	3.9	3.5	3.0	2.7	2.9	2.3	الصومال
3.2	3.5	3.0	2.8	2.5	2.1	2.0	2.0	1.5	2.3	القمر
10.8	22.7	33.5	12.4	18.7	19.9	7.7	7.9	10.9	10.0	الدول العربية المستوردة للنفط
5.9	10.6	14.4	4.9	9.2	8.9	4.8	4.8	6.3	6.9	إجمالي الدول العربية (1)

* تقديرات

** توقعات

(1) باستثناء سورية لعدم توفر البيانات.
المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي بالاستناد إلى مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

معدلات النمو في السيولة المحلية (2020-2015)

(نسبة مئوية)

معدل نمو السيولة المحلية (%)*						
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
11.10	6.82	5.56	8.98	8.65	5.88	مجموع الدول العربية
5.80	4.83	1.22	0.25	4.02	8.09	الأردن
4.60	8.00	2.53	4.14	3.26	5.45	الإمارات
3.50	11.13	2.37	4.20	1.25	2.95	البحرين
11.60	8.92	6.51	11.64	8.00	5.40	تونس
11.80	--1	11.10	8.38	0.82	0.13	الجزائر
..	1.92	-4.54	20.00	8.60	18.64	جيبوتي
8.60	7.09	2.69	0.30	0.79	2.50	السعودية
58.30	58.93	111.89	68.35	29.00	20.46	السودان
12.10	8.53	-0.02	2.58	7.00	-9.25	العراق
8.9	2.05	8.25	4.18	1.84	10.02	عمان
13.90	5.54	2.46	12.73	9.91	8.17	فلسطين
3.80	2.48	-6.52	21.26	-4.57	3.44	قطر
3.80	-1.24	3.97	3.84	3.52	1.67	الكويت
2.03	-4.85	1.95	3.85	7.96	5.06	لبنان
15.90	-2.01	-0.56	15.59	22.54	17.79	ليبيا
19.70	13.28	13.30	20.92	39.00	18.61	مصر
10.30	3.72	4.06 5.5	5.55	4.74	5.69	المغرب
..	10.02	12.79	12.51	16.80	0.37	موريتانيا
30.50	2.02	50.93	-28.69	17.40	13.32	اليمن

* تمثل المعروض النقدي M2 لكافة الدول، باستثناء السعودية وتونس التي تمثل المعروض النقدي M3. المصدر: صندوق النقد العربي استناداً إلى بيانات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (2021-2014)

رصيد الموازنة للناتج المحلي الإجمالي (%)								
*2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
-5.11	-11.67	-4.44	-5.87	-9.22	-12.86	-14.81	-2.11	السعودية
-3.24	-6.31	5.48	3.68	-1.79	-3.08	-8.20	-5.45	الإمارات
-6.16	0.09	0.98	2.26	-4.83	-9.03	-0.95	17.89	قطر
-34.51	-44.96	-20.26	-18.83	-15.02	-17.91	-17.33	2.20	الكويت
-8.92	-17.53	-9.50	-8.64	-14.00	-21.05	-25.79	-1.16	عُمان
-9.26	-12.48	-4.72	-6.32	-9.97	-14.31	-12.89	-3.62	البحرين
-7.34	-11.78	-2.56	-3.48	-7.19	-10.43	-11.93	0.48	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
-13.47	-13.03	-5.63	-5.67	-6.65	-13.05	-13.36	-6.53	الجزائر
-25.31	-14.50	-1.52	9.63	0.84	-6.12	-4.95	7.98	العراق
-7.30	-10.10	-11.40	-2.59	-6.72	-6.73	-9.40	-8.00	اليمن
41.00	-48.07	20.95	17.14	-24.49	-82.22	-131.61	-72.78	ليبيا
-14.93	-15.92	-1.93	3.31	-4.90	-13.14	-14.28	-3.17	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
-8.96	-12.65	-2.42	-1.99	-6.68	-11.03	-12.46	-0.39	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط
6.59	-10.72	-8.64	-9.65	-12.19	-13.76	-13.35	-12.59	مصر
-7.29	-8.07	-4.30	-4.07	-4.04	-4.82	-4.91	-3.44	المغرب
-0.96	-4.11	0.62	-3.36	-4.65	-1.70	-1.24	-0.90	السودان
-6.61	-12.36	-3.51	-4.84	-6.21	-5.95	-2.13	-4.59	تونس
-5.50	-5.16	-11.11	-11.36	-7.07	-9.66	-8.79	-6.38	لبنان
-6.76	-7.77	-3.35	-2.40	-2.54	-3.31	-3.38	-2.23	الأردن
-4.07	-7.60	-4.50	-2.40	-3.20	-2.10	-4.50	-2.50	فلسطين
-0.50	-0.85	0.22	0.12	2.36	-0.04	-2.70	-2.76	موريتانيا
-7.84	-9.50	-6.64	-7.17	-7.97	-9.58	-8.94	-7.97	الدول العربية المستوردة للنفط
-8.67	-11.83	-3.35	-3.06	-6.96	-10.64	-11.54	-2.08	إجمالي الدول العربية (1)

* تقديرات.

(1) باستثناء سورية لعدم توفر البيانات.

المصدر: تقديرات صندوق النقد العربي بالاستناد إلى مصادر وطنية وإقليمية ودولية.



للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: publications@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الإدارة الاقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي

م.ب. 2021، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6926454

البريد الإلكتروني: ecommis@amf.org.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>